**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**
**وزارة التعليم العالي و البحث العلمي**
**جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم**
**كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**
**قسم العلوم التسيير**

**مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي**
**الشعبة:علوم التسيير التخصص بنوك و اسواق مالية .**

# مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الالكترونية

**دراسةحالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية بدر–المحمدية -**

**مقدمة من طرف الطالبة:**
**بقنيش حسيبة**

**تحت إشراف الاستاذ :**
**بن حمو عبد الله**

**أعضاء لجنة املناقشة:**

| الصفة | الاسم و اللقب | الرتبة | عن الجامعة |
|---|---|---|---|
| رئيسا | | الاستاذ | جامعة |
| مقررا | | الاستاذ | جامعة |
| مناقشا | | الاستاذ | جامعة |

**السنة الجامعية: 2017/2016**

# *الاهداء*

**إلى من علمتني معنى أن أعيش وانتصر**

**إلى من أحق الناس بحسن صاحبنى وحق على**

**طاعتها**

**يامن تكبتت المشاق من اجلنا فعندك يتحجر**

**اللسان عن الكلام**

**أمي الحبيبة**

**الى من أفنى زهرة شبابه لاكون فخرا له**

**أبي الحبيب**

**إلى من علموني ان أقف شامخة الرأس مرفوعة**

**الهامة**

**إلى من استمد منهم الحياة في وجه الصعاب إخوتي سيف الدين ، سفيان**

**إلى كل من احترق لينير لنا الطريق**

**أساتذتي**

# شكر و تقدير

**الشكر موصول إلى أفراد عائلتي صغيرا و كبيرا خاصة الأم الحنون .**

**نشكر كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع.**

**ونخص بالذكر الأستاذ المشرف: بن حمو عبد الله على توجيهاته ونصائحه القيمة خلال إنجاز المذكرة.**

**أعضاء اللجنة الموقرين لتبنيهم مناقشة هذا العمل المتواضع .**

**و أخيرا نشكر جميع الإخوة والأصدقاء على الدعم المعنوي حتى نهاية هذا العمل.**

بسم االله الرحمن الرحيم

" يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير"

المجادلة ١١

**الفهرس**

المقدمة .....
الفصل الاول: مفاهيم أساسية حول نظام المعلومات المحاسبي.....
تمهيد
:.....10
المبحث الاول: مفهوم النظام المحاسبي
.....11
المطلب الأول: ماهية نظم المعلومات المحاسبية
.....11
المطلب الثاني : محتويات نظام المعلومات المحاسبي
.....13
المطلب الثالث : آلية تطبيق نظم المعلومات المحاسبية على تكنولوجيا
المعلومات.....17
المطلب الرابع : المشاكل و المحددات لإستخدام الخصائص النوعية
.....25
المبحث الثاني: مكونات نظام المعلومات المحاسبي
.....26
المطلب الأول: أقسام نظام المعلومات
المحاسبي.....26
المطلب الثاني : أهداف نظام المعلومات المحاسبي
.....27
المطلب الثالث :اسباب دراسة نظام المعلومات
المحاسبية.....28 المطلب الرابع:العوامل التي تؤثرعلي نظم
المعلومات المحاسبية .....29
خلاصة الفصل الأول:.....30
الفصل الثاني: فعالية نظم المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الالكترونية
تمهيد:.....32
المبحث الاول :مفاهيم التجارة الالكترونية
.....33
المطلب الاول : مفهوم التجارة
الالكترونية.....33

المطلب الثاني:اهداف التجارة الالكترونية
.....35
المطلب الثالث: اهميةو انواع التجارةالالكترونية
.....35
المطلب الرابع :نظام الدفع و السداد للتجارة الالكترونية
.....36
المبحث الثاني : فعالية نظم المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الالكترونية
.....37
المطلب الاول : اثر التجارة الالكترونية علي علم المحاسبة
.....37
المطلب الثاني :علاقة التجارة الالكترونيةبعمل نظم معلومات
.....44
المطلب الثالث :تاثير التجارة الالكترونية علي مكونات نظم المعلومات المحاسبية
.....45
المطلب الرابع :المخاطر التي تواجه علم المحاسبة في ظل عمليات التجارة
الإلكترونية.....49
المطلب الخامس:التحديات التى تواجه علم المحاسبة في ظل عمليات التجارة الالكترونية
.....54
خلاصة الفصل
الثاني:.....57
الفصل الثالث : دارسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR
.....
تمهيد
.....59
المبحث الاول: الخدمات البنكيةالالكترونية في الجزائر
.....60
المطلب الاول: واقع الصيرفة الالكتروني في
جزائر.....60
المطلب الثاني:وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر
.....64
المبحث الثاني :خدمات بنك الفلاحة و التنمية الريفية
.....67

المطلب الاول : تقديم عام حول البنك
BADR.....67
المطلب الثاني : خدمات BADR الالكترونية
.....72
المبحث الثالث : دارسة ميدانية لوكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR بالمحمدية
.....77
المطلب الأول: تعريف المؤسسة..... .....
77
المطلب الثاني:برمجيات نظم المعلومات المستعملة في البنك محل
الدراس.....80
خلاصة الفصل
:.....81
خاتمة عامة
:.....82
قائمة المراجع :.....84

## قائمة الأشكال و الجداول:


| رقم الشكل | العنـوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 1-1 | نظام المعلومات المحاسبي | 12 |
| 2-1 | المعادلة الاساسية للاصول | 14 |
| 3-1 | عناصر الميزانية | 15 |
| 4-1 | الدورة المحاسبية | 16 |
| 5-1 | المكونات المادية للحاسوب | 17 |
| 6-1 | مخطط تنفيذ العملية آليا | 21 |
| 7-1 | دورة الإيرادات | 23 |
| 8-1 | دورة المدفوعات | 24 |
| 9-1 | جدول الاهداف التفصيلية لنظام المعلومات المحاسبي | 28 |
| 1-3 | شكل الصفحة الرئيسة | 72 |
| 2-3 | شكل صفحة طلب الاشتراك | 73 |
| 3-3 | شكل اثبات الهوية | 73 |
| 4-3 | شكل تغير كلمة المرور | 74 |
| 5-3 | شكل الاطلاع علي الارصدة | 74 |
| 6-3 | شكل البحث عن العمليات | 75 |
| 7-3 | شكل تحميل المعاملات | 75 |
| 8-3 | شكل ارسال الملفات | 76 |
| 9-3 | شكل توقيع المدفوعات | 76 |
| 10-3 | شكل تحميل الملفات مستلمة | 77 |
| 11-3 | *شكل* الهيكل التنظيمي للبنك | 79 |

# المقدمة

**مقدمة:**

لقد فرض عصر العولمة تغيرات كثيرة على شتى مجالات الحياة، وتسابقت دول العالم لدخول الأسواق العالمية من أوسع أبوابها ، فالكل يحاول إيجاد افضل وأسهل الطرق للدخول في هذا النظام العالمي الجديد بشتى الطرق، مما جعل العالم أشبه بقرية واحدة.

كما ساهمت تكنولوجيا المعلومات من خلال أشكالها العصرية المتطورة، والمتسارعة، والمتغيرة، والمتعددة في جعل كل من يرغب في الدخول في النظام العالمي الجديد أن يبحث ، وينشئ مقومات وآليات تساعده في خوض هذا السباق.

بدأت الشركات ومنذ عهد قريب باستخدام خدمة ما يسمى بالتجارة الإلكترونية عبر شبكة الانترنيت ، والسبب وراء ذلك يكمن بأن هذه الشبكة الإلكترونية غزت جميع دول العالم وبشكل متسارع وبواسطتها يمكن للشركات تسويق وبيع منتجاتها والوصول للمستهلك أينما كان وبتكلفة قليلة ، ويمكن القول بأن هذه الشبكة قد ألغت الحدود بين الدول.

تقوم حاليا كثير من الشركات بإنشاء موقع لها على تلك الشبكة السحرية يسمى (Web Page) تسوق من خلالها منتجاتها، ويمكن للعميل إتمام عملية الشراء باستخدام بطاقات الاعتماد والشراء على الحساب وذلك وفقا لقيود وقوانين وروابط مصممة من قبل الشركة صاحبة الموقع.

ولكن وبالرغم من إيجابيات شبكة الانترنيت إلا انه هناك سلبيات و محددات تعد خطيرة جدا على نظام المعلومات المحاسبي والتي تؤثر على فاعليته وكفاءته ومن أهم هذه المحددات أو السلبيات عدم توفر ما يلي:[1]

1- الأمان Security أي "إجراءات تكنولوجية معينة تمنع الآخرين من اختراق النظام المحاسبي المؤتمت عبر موقع الشركة الإلكتروني على شبكة الانترنيت".

2- التوكيدية Assurance أي "خدمات مهنية تحسن من نوعية المعلومات أو مداخلاتها والمرغوب بها من قبل متخذي القرارات".

3- الموثوقية Reliability أي "الإجراءات الواجب اتباعها لجعل المعلومات موثوقا بها من قبل أصحاب المصالح بشكل عام ومتخذي القرار بشكل خاص ، وإقناعهم بنجاعتها".

ومن دون توافر البنود الثلاثة المذكورة أعلاه ، يصبح النظام المحاسبي عقيما تماما وقد تصبح فاعليته وكفاءته موضع شك وفي أسوأ الحالات قد يؤدي لانهيار الشركة تماما. ولهذا فان الشركات تسعى بشتى الطرق لتفادي تلك السلبيات ، أو المحددات ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا بقوة ، كيف؟

[1] Assurance Services, The Opportunity that Exists for the Profession, https://aicpa.org/assurance (AICPA) Web site.

**الاشكالية**

و من هذا المنطلق نجد أننا بصدد طرح تساؤل رئيسي متمثل اساسا في :

ما هو دورالتجارة الالكترونية في فاعلية نظام المعلومات المحاسبي ؟ و بعبارة أخرى هل هناك مبرارت و مزايا لإدخال نظم المعلومات المحاسبية و تقنياتها في التجارة الالكترونية ؟

**التساؤلات الفرعية :**

كما يمكننا ان نطرح الاسئلة الثانوية التالية :

1-ما هي المشاكل التي تواجه أنظمة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام التجارة الإلكترونية؟

2-ما هي الإجراءات الواجب اتخاذها لتفاد سلبيات نظم المعلومات المحاسبية في التجارة الإلكترونية؟

3-كيف يتجسد نظام المعلومات المحاسبي في بنك BADR في التجارة الالكترونية ؟

**الفرضيات:**

تمت صياغة فرضيات الدراسة وفقا لمشكلتها كما يلي:

**الفرضية الأولى**: هناك قصور في الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية عند التعامل مع العمليات التي تتم وفقًا لنظام التجارة الإلكترونية.

**الفرضية الثانية**: هناك قصور في تحقيق أهداف الإبلاغ المالي في ظل عمليات التجارة الإلكترونية.

**الفرضية الثالثة** :إن نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة من الدعائم الأساسية المساهمة في حل كل مشاكل المؤسسة سواء المالية منها أو التنظيمية من خلال اتخاذ القرارت الرشيدة و القضاء على التداخل في المهام بين الوظائف المختلفة داخل المؤسسات ، و تصمم النظم بصفة عامة بحسب المجال الذي تستخدم فيه.

**-أهداف الدراسة**

تهدف هذه الدراسة إلى:

- ✓ التعرف على المشاكل التي تواجه أنظمة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام التجارة الإلكترونية.
- ✓ الوصول إلى نموذج لنظام يربط بين نظام المعلومات المحاسبي والتجارة الإلكترونية .
- ✓ تقديم التوصيات المناسبة والكفيلة بتقوية النظام المحاسبي الذي يتم ربطه بالتجارة الإلكترونية.

**أهمية الدراسة**

تنبع أهمية الدراسة وبشكل رئيسي من أهمية التجارة الإلكترونية والدور الذي تلعبه في تأهيل الشركات للخوض في عالم العولمة ، وضمان بقائها ومقدرتها على المنافسة ، وخصوصا شركات العالم الثالث بشكل عام والشركات الأردنية بشكل خاص.

كما أن إيجاد طريقة ، أو آلية لحماية النظام المحاسبي لتلك الشركات المستخدمة للانترنيت يشجع الكثير من الشركات على استخدام التجارة الإلكترونية ، وتحقيق عوائد كبيرة تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني في شتى المجالات.

وفي حال التمكن من تطوير نموذج الربط بين نظام المعلومات المحاسبي ، والتجارة الإلكترونية ، سنتمكن بطريقة علمية ومدروسة ومنظمة من زيادة حماية النظام المحاسبي لتلك الشركات الراغبة في استخدام

التجارة الإلكترونية ، ومن ثم الحفاظ على الاقتصاد الوطني من قراصنة الانترنيت ، وتعزيز ثقة أصحاب المصالح.

وبما أن النظام المحاسبي يعد العمود الفقري لأي شركة، فإن تقويته وتقويمه سيساهم بشكل كبير في حماية الشركة ونموها بشكل أكثر فاعلية.

**الدراسات السابقة**

لا بد من الاعتراف هنا ورغم أهمية الموضوع إلا أن الدراسات السابقة وفي نفس المجال شحيحة جدا. وفيما يلي عرض للدراسات السابقة والمتعلقة بجانب من الموضوع وذات العلاقة:

1- **دراسة الكخن (1988)، الرقابة المحاسبية في ظل الأنظمة الإلكترونية وتطبيقاتها في البنك المركزي الأردني.**[1]

هدفت الدراسة إلى تتبع الإجراءات الرقابية المتبعة في دائرة الحاسوب في البنك المركزي الأردني ، وفي نظامه المحاسبي الإلكتروني ، ومقارنتها بالإجراءات الرقابية التي يجب أن تتبع ، بما يمكن من تدقيق إجراءاته الرقابية واتباع أحدث الطرق العلمية في تطبيق هذه الإجراءات وفقا لما خلصت إليه الباحثة.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- أن الإجراءات الرقابية المحاسبية المتبعة في دائرة الحاسوب في البنك المركزي الأردني وفي نظامه المحاسبي الإلكتروني تعد كافية لتحقيق الدقة والسرعة في المعلومات المستخرجة نتيجة لمعالجة البيانات المدخلة وفقا لإجراءات رقابية واضحة ومحددة.

2- أن إجراءات الرقابة العامة الخاصة بدائرة الحاسوب بحاجة إلى استكمال بعض نواقصها ، ولا سيما انه لم يتوفر قسم تدقيق داخلي مؤهل لمتابعة هذه الإجراءات.

3- أن إجراءات الرقابة على التطبيقات كافية وجيدة وتضمن دقة وصحة المعلومات المستخرجة نتيجة معالجة البيانات المدخلة إلى النظام.

2- **دراسة جاموس (1991) ، مراجعة الأنظمة المحاسبية التي تعتمد على استخدام الحاسوب.**[2]

هدفت الدراسة إلى التعريف بنظم المعلومات المحاسبية الآلية ، وعملية تدقيقها بالتركيز على استخدام الحاسوب بوصفه وسيلة أساسية لتنفيذ عملية التدقيق.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- عدم ارتقاء عملية التدقيق التي يتبعها مدققو الجهاز المركزي للرقابة المالية في سوريا إلى مستوى معقول من التطور في استخدام الحاسوب.

2- عدم وجود إدارات متكاملة تختص بالحاسوب في اغلب شركات عينة الدراسة.

3- جميع أجهزة الحاسوب التي تمتلكها شركات عينة الدراسة متقادمة فنيا ولا تحقق الجدوى الاقتصادية منها.

---

[1] دلال خليل الكخن ، الرقابة المحاسبية في ظل الأنظمة الإلكترونية وتطبيقاتها في البنك المركزي الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية، عمان 1988/1987.

[2] ياسر جاموس ، مراجعة الأنظمة المحاسبية التي تعتمد على استخدام الحاسوب ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب ، سوريا 1991.

4- يقتصر استخدام أجهزة الحاسوب الموجودة لدى شركات عينة الدراسة على تنفيذ عمليات حسابية بسيطة جدا كاحتساب رواتب وأجور العاملين.

3- **دراسة السرحان (1995) ، العلاقة بين التكنولوجيا والهيكل التنظيمي - دراسة ميدانية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.**[3]

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى ارتباط وتأثير التكنولوجيا على درجة المركزية والرسمية والتعقيد ، وكذلك إلى معرفة مدى اهتمام الشركات الأردنية بأثر التكنولوجيا على عناصرها التنظيمية المختلفة ، وبالذات العنصر الإنساني.

كما هدفت كذلك إلى الخروج بنتائج تضاف إلى المعرفة العامة الموجودة في نظرية المنظمة تساعد على فهم أثر التكنولوجيا على الهيكل التنظيمي بشكل واضح. ومن أهدافها كذلك استكمال الدراسات التي أجريت في الأردن حول الهيكل التنظيمي ، وعلاقته المختلفة ، ومحدداته ، وذلك عن طريق دراسة اثر التكنولوجيا كأحد الأبعاد التي قد يكون لها تأثير كبير على الهيكل التنظيمي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- وجود علاقة بين التكنولوجيا ودرجة المركزية.

2- وجود علاقة بين التكنولوجيا ودرجة الرسمية.

3- وجود علاقة بين التكنولوجيا ودرجة التعقيد ككل.

4- عدم وجود علاقة بين التكنولوجيا ودرجة التباين الجغرافي ، بمعنى أن عدد المواقع الجغرافية التي تعمل فيها المؤسسة لا يتأثر بمدى اقتراب التكنولوجيا فيها من درجة التوجه التكنولوجي للإنتاج الضخم.

4- **دراسة الحلو (2000) ، أثر استخدام نظم وتكنولوجيا المعلومات على الخدمات المصرفية المتكاملة في البنوك الأردنية من منظور القيادات المصرفية.**[4]

هدفت هذه الدراسة إلى إثبات أن البنوك التجارية في الأردن لن تستطيع الاستمرار بالعمل أو التنافس إذا لم تستخدم تكنولوجيا الحاسب الآلي والاتصالات بفاعلية في أداء أعمالها المختلفة ، كذلك سعت هذه الدراسة إلى تقديم صورة عن واقع أنظمة المعلومات والاتصالات المستخدمة في البنوك الأردنية من خلال استقصاء آراء مديري التخطيط الاستراتيجي ، ومديري التسويق ، ومديري تكنولوجيا المعلومات في هذه البنوك.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- أن الاستثمار في تكنولوجيا الكمبيوتر ، والاتصالات يؤدي إلى خفض التكاليف.

---

[3] بكر احمد عبد الله السرحان ، العلاقة بين التكنولوجيا والهيكل التنظيمي ، دراسة ميدانية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية ، عمان ، 1995.

[4] برهان صباح الحلو ، اثر استخدام نظم وتكنولوجيا المعلومات على الخدمات المصرفية المتكاملة في البنوك الأردنية من منظور القيادات المصرفية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة آل البيت ، الأردن ، 2000.

2- أن الاستثمار في تكنولوجيا الكمبيوتر، والاتصالات ، يؤدي إلى زيادة أرباح البنوك ، وزيادة إقبال المودعين وأعدادهم ، ورفع مستوى الخدمة المقدمة للزبائن ، وإظهارها بشكل لائق.

3- لا تستطيع البنوك أن تستمر بعملها وتوفير الخدمات لعملائها دون استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

5- دراسة ، [5] **Exposure Draft by AICPA/CICA, Trust Services Principles & Criteria. (2002).**

تعد هذه الدراسة من أهم ، بل ومن الدراسات الأولية التي اهتمت وركزت على التجارة الإلكترونية وتعلقها بنظم المحاسبة ، وللأهمية القصوى التي مثلتها قرر الباحث تناولها في أحد الفصول في دراسته المتواضعة.

الدراسة عبارة عن مقترحات المشروع المشترك بين معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) ومعهد المحاسبين القانونيين الكندي (CICA) والذي بدأ العمل به وتطويره في نهاية التسعينات.

ومن منطلق حقيقة ، أن الانترنيت يزود المستهلكين بعدة وسائل مهمة للحصول على المعلومات وشراء شتى أشكال البضائع والخدمات ، وحقيقة أن التجارة الإلكترونية ساهمت بزيادة النمو الاقتصادي من خلال التعامل عبر صفحات مواقع الانترنيت ، وما يصاحب هذه الحقائق من تخوف وقلق المستهلكين المتعاملين عبر هذه الشبكة من المخاطر المرافقة لهذه التكنولوجيا التي تدار الأعمال من خلالها إلكترونيا ، قامت الهيئات المحاسبية المختلفة بتطوير مجموعة من المبادئ والحلول تخدم علاقة التعامل بالتجارة الإلكترونية بين المستهلك والشركة عبر شبكة الانترنيت.

يشرح هذا المشروع المشترك، لجميع الشركات المتعاملة بالتجارة الإلكترونية والراغبة بتوكيل مدقق خارجي من هذه الهيئات المحاسبية المشاركة بالمشروع ، الآلية والإجراءات التي سيقوم بها المدقق لضمان حماية نظامها المحاسبي من المخاطر المرافقة للتعامل بالتجارة الإلكترونية ، وبالتالي إضفاء الأمان والتوكيدية والموثوقية لجميع مدخلات ومخرجات النظام.

تتكون أجزاء هذا المشروع من التالي:

1- شرح مفصل عن ماهية التجارة الإلكترونية.

2- ماهية المخاطر المرافقة للتعامل بالتجارة الإلكترونية عبر الانترنيت.

3- الأثر العالمي لموضوع الخصوصية.

4- سلبية العمليات المحاسبية في غياب التوثيق المستندي.

5- آلية حماية المعلومات وتعقيداتها.

6- شرح للمبادئ الكفيلة بحماية صفحات التصفح عبر الانترنيت (Web Trust Principles). ويمكن تلخيص المبادئ بالتالي:

أ. الحماية (Security) ، وينص على أن النظام محمي من الاختراقات غير المصرح بها.

[5] Exposure Draft by AICPA/CICA, Trust Services Principles and Criteria, Incorporating Sys Trust and Web Trust, Trust Services, AICPA, New York, NY 10036-8775, July 1, 2002.

ب. جاهزية النظام (Availability) ، وينص على أن النظام جاهز للعمل وفقا للسياسات الموضوعة.

ج. سلامة وتكامل الإجراءات (Processing Integrity) ، وينص على أنه قد تم التأكد من أن جميع الإجراءات قد تم تجهيزها وأنها توفر معلومات دقيقة ووقتية ومصرح بها.

د. الخصوصية على الشبكة (Online Privacy) ، وتنص على أن الاستخدام والإفصاح عن جميع المعلومات التي تم الحصول عليها عبر التعامل بالتجارة الإلكترونية من خلال شبكة الانترنيت ، يتماشى مع سياسات الشركة الموضوعة لتأمين الخصوصية للمتعاملين معها.

هـ. السرية (Confidentiality) ، وتنص على أن سرية جميع المعلومات ، تتماشى مع سياسات الشركة الموضوعة لتأمين سرية المعلومات.

و. شرح للإجراءات المرافقة للمبادئ الكفيلة بحماية صفحات التصفح عبر الانترنيت (Web Trust Criteria).

ويمكن تلخيص الإجراءات بالتالي:

- السياسات (policies) : وتنص على أنه يجب على الشركة تعريف وشرح سياساتها المتماشية مع المبادئ المنصوص عليها في المشروع.
- شبكات الربط(Communications) ، وتنص بأنه يجب على الشركة ربط سياساتها المعلنة بالمستخدمين المرخصين.
- الإجراءات (Procedures) ، وتنص على انه يجب على الشركة استغلال الإجراءات اللازمة التي تؤهلها إلى تحقيق أهدافها المتماشية مع أهدافها المعلنة.
- المراقبة (Monitoring) ، وتنص على انه يجب على الشركة مراقبة نظامها بحذر وذلك لاتخاذ الإجراء اللازم عند الضرورة للتماشي مع سياساتها المعلنة.

**6- دراسة [6] Study No. 15229, Privacy On and Off the Internet: What Consumers Want. (2002).**

تعد هذه الدراسة من أهم الدراسات التي حصل عليها الباحث عبر شبكة الانترنيت ، والتي قامت بها عدة جهات متخصصة ، وبتمويل من كبرى شركات التدقيق الأمريكية (Ernst & Young, AICPA) وبإشراف أكاديمي من قبل (Dr. Alam F. Weslin, Prof. of Public Law & Government Emeritus, Columbia University).

هدفت الدراسة إلى:

1. فحص وقياس شعور وتوجه المستهلكين عبر شبكة الانترنيت تجاه طرق الشركات في الحفاظ على خصوصية معلومات زبائنها عبر شبكة الانترنيت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (2001/9/11).
2. معرفة ما يرغبه المستهلك من الشركة التي يتعامل معها عبر الانترنيت بشأن خصوصية المعلومات المتعلقة به وكيفية الحفاظ عليها من التسرب.
3. اقتراح بعض الحلول المناسبة التي يمكن أن تتبناها الشركات في سبيل الحصول على ثقة المستهلك المتعامل معها عبر شبكة الانترنيت.

[6] Study No. 15229, Privacy On and Off the Internet: What Consumers Want. Conducted for: Privacy & American Business. Sponsored by: Ernst & Young, AICPA. Harris Interactive, New York, Feb. 7, 2002.

4. مساعدة شركات التدقيق والمدققين في زيادة وعي زبائنهم(الشركات المتعاملة إلكترونيا) بأهمية قلق وحاجة المستهلكين لحماية خصوصيتهم ، وكيف أن هذا القلق والحاجة يؤثران على سلوكهم الشرائي.
5. تقوية المدققين ومنحهم ميزة تنافسية بما يتعلق بالأعمال التي تعتمد على حماية الخصوصية.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. هنالك اهتمام وقلق كبير من قبل المستهلكين تجاه آلية وطرق الشركات في الحفاظ على خصوصيتهم الناتجة من التعامل عبر شبكة الانترنيت.
2. هنالك قناعة وشعور متزايد من قبل المستهلكين ، بأن القوانين المعمول بها حاليا وممارسات الشركات بما يخص خصوصية التعامل عبر الانترنيت ، لا تفي بمتطلباتهم ، وبالتالي مخاوفهم تتزايد وتحد من تعاملاتهم عبر الانترنيت.
3. نصت نتائج الدراسة ، بأنه يجب على الشركات الراغبة في زيادة ثقة المستهلك بها تبني ست ممارسات أساسية كالتالي:

أ. يجب على الشركات معرفة كيفية إدارة معلوماتها الخارجية والداخلية والحفاظ عليها ، والتعرف بشكل أفضل على المخاطر المرافقة لخصوصية المعلومات الواردة عبر شبكة الانترنيت.

ب. تطوير سياسات تعزز ثقة المستهلك بها وعدم الاكتفاء بالمعايير الدنيا ، ويجب الإفصاح عن هذه السياسات بطرق عملية ، والتي يمكن من خلالها إقناع المستهلك بفاعليتها العملية.

ج. تطبيق تلك السياسات في البنية التحتية للشركة ، وذلك بالاستثمار في الموارد البشرية المتخصصة وتكنولوجيا المعلومات المناسبة وإقناع أصحاب المصالح بضرورة هذه السياسات من منطلق إقناع المستهلك بأن الشركة تنفذ فعلا ما تفصح عنه خوفا من فقدانه.

د. إنشاء آلية وقنوات اتصال لفحص سياساتها ومدى تلبيتها لحاجات المستهلك ومدى رضاه عنها.

هـ. التعاون مع ممول دوري مختص (شركة خدمات تكنولوجية)، والذي يستطيع أن يؤكد صحة السياسات والإجراءات المتخذة من قبل الشركة في تأمين الخصوصية عبر التعامل بالتجارة الإلكترونية عبر الانترنيت ، وذلك لزيادة ثقة المستهلك بالشركة.

و. تعزيز ثقة المستهلك بتعاملات الشركة بالتجارة الإلكترونية عبر شبكة الانترنيت ، وذلك من خلال اعتماد مقيم خارجي مستقل لتقييم سياساتها وآلية تطبيقها ، كاعتماد مدقق خارجي مستقل ومتخصص بهذا الموضوع.

**منهجية الدراسة**

تقوم هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال التطرق لنظم المعلومات المحاسبية وخصوصا في ظل استخدام الحاسوب وكذلك بالمثل للتجارة الإلكترونية وسلبياتها وإيجابياتها مع البحث بشكل مفصل عن الجرائم التي ترتكب من خلالها.

ونظرا لافتقار السوق الجزائري للشركات المتعاملة بالتجارة الإلكترونية فسوف نعتمد بشكل أساسي على البحوث والدراسات العالمية عبر شبكة الانترنيت وتحليل المشاكل التي تواجه أنظمة المحاسبة للشركات المستخدمة للتجارة الإلكترونية للوصول لأهم العقبات .

**مصادر معلومات الدراسة**

**المصادر الثانوية:** سيتم التركيز على جميع المصادر الممكنة من خلال المواقع المتوفرة على شبكة الانترنيت وذلك بالتركيز على بعض مواقع الشركات المتعاملة بالتجارة الإلكترونية بشكل عام ومواقع الدوريات العالمية ومواقع الجامعات بشكل خاص وذلك لاستقاء أحدث المستجدات والمشاكل التي تواجه مستخدمي التجارة الإلكترونية وواقع جرائمها.

كما سيتم الاطلاع على أحدث الكتب ، والدوريات العلمية ، والمراجع والدراسات بما يتعلق بنظم المعلومات المحاسبية وشبكة الانترنيت والتجارة الإلكترونية.

**هيكل الدراسة**

قسمت الدارسة إلى ثلاث فصول أساسية نستعرضها كما يلي:

**الفصل الأول :** مفاهيم أساسية حول نظام المعلومات المحاسبي .

من خلال الفصل المخصص للمفاهيم الاساسية نتطرق اساسا الى مفهوم نظام المعلومات المحاسبي و كل ما هو متعلق بالمحاسبة في شكلها التنظيمي و حتى يتسنى لنا ذلك لابد من تقسيم هذا الفصل بدوره الى ثلاثة مباحث رئيسية:

المبحث الأول: مفهوم النظام المحاسبي .

المبحث الثاني: مكونات نظام المعلومات المحاسبي .

**الفصل الثاني :** فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الالكترونية.

هذا الفصل نخصصه أساسا إلى دارسة مدى استجابة التجارة الالكترونية لنظام المعلومات المحاسبي، وحتى يتسنى لنا هذا لابد من تقسيم هذا الفصل بدوره إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول : مفاهيم التجارة الالكترونية .

المبحث الثاني: فعالية نظم المعلومات المحاسبية في التجارة الالكترونية .

المبحث الثالث: اثار نظام المعلومات المحاسبي على المؤسسة الاقتصادية .

**الفصل الثالث :**خصص للجانب التطبيقي للدارسة بحيث تم دارسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية والذي يمكننا كذلك تقسيمه الى ثلاثة فصول رئيسية:

المبحث الأول:الخدمات الالكترونية في الجزائر.

أما المبحث الثاني:خدمات بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

و أخيار المبحث الثالث: خصص أساسا للدارسة النظرية للمؤسسة محل الدارسة و مختلف أقسامها.

و في الأخير استنباط نتائج و تقييم للدارسة و بالتالي التوصل إلى خاتمة نهائية في شكل نتائج و توصيات هامة.

# الفصل الاول

# مفاهيم أساسية حول نظام المعلومات المحاسبي

**تمهيد:**

لقد أصبحت المعلومات عنصرا هاما تلعب دورها في تحديد فعالية وكفاءة المؤسسة لذلك اتجهت المؤسسات إلى تصميم وبناء أنظمة معلوماتية من أجل السيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية لإدارة المؤسسة، وذلك لضمان وصول معلومات موثوقة وصحيحة ودقيقة إلى كافة المستويات الإدارية بالشكل الملائم والوقت المناسب من أجل استخدامها في اتخاذ القرارت.

ومن خلال هذا الفصل سنقوم بدارسة نظام المعلومات المحاسبي بدقة باعتبار العنصر اساسي في هذا ثم نحاول ان نحدد، الفصل ذلك بالتطرق إلى كل عنصر منهما بالشرح والتفصيل من حيث المفهوم ثم نحاول ان نحدد المكونات الرئيسية لنظام المعلومات المحاسبي في الأخير دارسة متطلبات نظام المعلومات المحاسبي كجملة واحدة مبرزين أهم نظمه الفرعية.

**المبحث الأول: مفهوم النظام المحاسبي :**

إن النظام المحاسبي مكون من سلسلة من الخطوات والإجراءات تبدأ بالمدخلات مرورا بالمعالجات المختلفة و انتهاءا بالمخرجات ، وبما أنه قد تم الفصل بين أصحاب حقوق الملكية والإدارة فقد تم تقييد خطواته واجراءاته بسياسات محاسبية مختلفة لضمان حيادية نتائجه أو مخرجاته وصدقها في التعبير.

رغم التطور التكنولوجي الكبير وحوسبة الأنظمة في شتى المجالات المهنية بقى النظام المحاسبي محتفظا بآلية تسلسل الخطوات والإجراءات إلا أن هذا التسلسل ارفقه إجراءات رقابة جديدة تماشيا مع كل من:

أ. غياب التوثيق المستندي في ظل استخدام الحاسوب.

ب. اعتماد على الذكاء الصناعي في تحليل و معالجة العمليات.

ج. إمكانية اختراق الغير لخصوصية النظام.

رغم أن النظام المحاسبي لم يتغير من حيا جوهر المفهوم ، الا أن انتقال من الآلية اليدوية إلى الآلية المحوسبة جعل عملية مراقبة النظام والسيطرة عليه عملية صعبة ومعقدة و دقيقة لأبعد الحدود.

**المطلب الأول: ماهية نظم المعلومات المحاسبية:**

**النظام System:**

من المعروف بأن النظام يتكون من عدة عناصر مرتبطة ببعضها بعضا وذلك لتأدية وظيفة معينة أو عدة وظائف ، وبغض النظر إن كان ذلك النظام محوسبا أم لا ، فدوما تحكمه سياسات وإجراءات يتم اتباعها بشكل روتيني ، كما تتم مراقبة تلك الإجراءات من قبل المسؤول عن النظام للتأكد من عدم وجود أي اختراقات للسياسات الموضوعة.

**نظام المعلومات Information System**:

يعد نظام المعلومات المصدر الأساسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لعملية اتخاذ القرار الإداري. ويعرف نظام المعلومات " بأنه مجموعة من المكونات المربوطة مع بعضها البعض بشكل منتظم من اجل إنتاج المعلومات المفيدة ، وإيصال هذه المعلومات إلى المستخدمين بالشكل الملائم ، والوقت المناسب ، من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف الموكلة إليهم"[1].

ومن المتعارف عليه كذلك أن أي نظام معلومات يتكون من ثلاثة مكونات رئيسية:

- المدخلات (Inputs)
- المعالجة (Processing)
- المخرجات (Outputs)

[1] عبد الرزاق محمد قاسم ، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن 2003 ، صفحة 18.

**-المدخلات:** وهي عبارة عن الأحداث والمعطيات التي يتم إدخالها للنظام لغاية معالجتها.

**-المعالجة:** وهي عبارة عن جميع العمليات الحسابية والمنطقية ، التي تجري على المدخلات بغرض إعدادها وتهيئتها للمرحلة الثالثة من النظام.

**-المخرجات:** وهي عبارة عن المعلومات ، والنتائج الصادرة من النظام بعد أن ينهي المعالجات المناسبة للبيانات المدخلة.

**مبادئ نظم المعلومات المحاسبية Accounting Information Systems**

إن المحاسبة كغيرها من العلوم الأخرى محكومة بنظام خاص بها ، يتكون من ثلاثة أجزاء رئيسية: المدخلات والمعالجة والمخرجات. وكأي نظام آخر تحكمه عدة سياسات وإجراءات صارمة لا يجوز تجاوزها لأي سبب كان وبغض النظر عن حوسبة النظام من عدمه.

**والشكل (1-1) يوضح نظام المعلومات المحاسبي بمفهومه الحديث:**

**الشكل(1-1): نظم المعلومات المحاسبية**

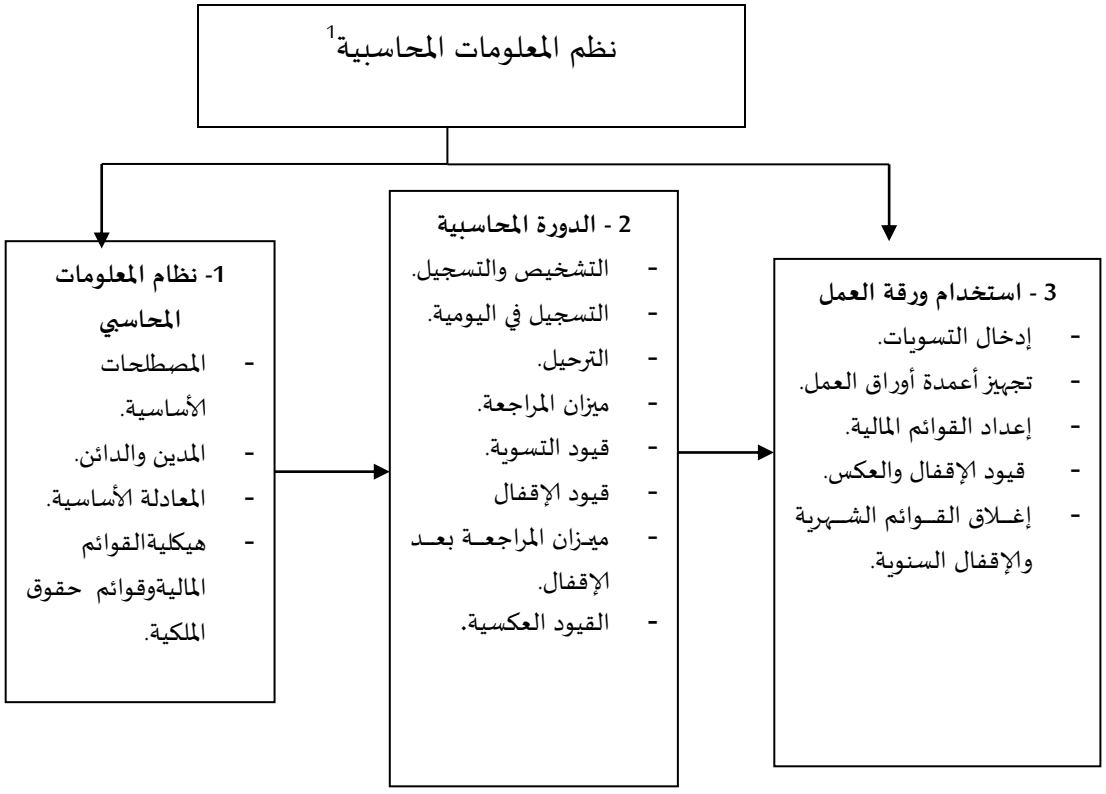


المصدر:قبيس سعيدعبد الفتاح و اخرون، مدخل في نظم المعومات الادارية و الاقتصادية، مديرية دارالكتب و للطباعةو النشر، جامعة الموصل، العراق ص55.

[1]Donald E. Kieso; Jerry J. Weygandt; and Terry D. Warfield, Intermediate Accounting, Tenth edition, 2001, page (68).

**المطلب الثاني: محتويات نظام المعلومات المحاسبي:**

لا بد لأي نظام محاسبي كفء أن يحوي الأمور التالية:

**ا-المصطلحات الأساسية Basic Terminology:** هنالك مصطلحات محاسبية عديدة ومهمة جدا والتي لا بد أن يحويها النظام المحاسبي وان يعمل وفقا لها وألخصها بالتالي:

. **الحدث Event** (خارجي كان أم داخلي)

. **العملية Transaction** (تسجيل الحدث بين طرفين)

. **الحسابات الحقيقية والمؤقتة Real & Nominal Accounts** (حيث إن الحسابات الحقيقية مثل: الأصول والالتزامات وحقوق الملكية تظهر في الميزانية العمومية. بينما الحسابات المؤقتة ، مثل الإيرادات والمصروفات تظهر في قائمة الدخل)

. **دفاتر الأستاذ Ledger** (حيث يوجد دفتر أستاذ عام ، والذي يحوي الحسابات جميعها ، ويوجد كذلك دفاتر أستاذ مساعد ، حيث يحوي حسابات معينة، ولكن بشكل تفصيلي كالمدينين والدائنين والرواتب)

. **دفتر اليومية Journal** (حيث يتم تسجيل الحدث بها محاسبيا)

**. الترحيل Posting** (وهي عملية ترحيل الأحداث المسجلة بعمليات من دفتر اليومية إلى حسابات دفتر الأستاذ)

. **ميزان المراجعة Trial Balance** (وهو عبارة عن أرصدة الحسابات المأخوذة من الأستاذ العام ، وبعد أن نقوم بعمل قيود التسوية واستخراج الأرصدة الجديدة يصبح ميزان المراجعة المعدل )

**. قيود التسوية Adjusting Entries** (وهي القيود التي تعمل في نهاية الدورة المحاسبية لتسوية الحسابات وفقا للمبادئ والمعايير المحاسبية من أجل تحميل كل فترة محاسبية بنصيبها من المصاريف التي تخصها ، والاعتراف بالإيرادات المكتسبة والتي تخص نفس الفترة).

**. القوائم المالية Financial Statements** (وهي القوائم التي تمثل مخرجات النظام ، وتتكون من الميزانية العمومية، والتي تظهر المركز المالي للمنشأة ، وقائمة الدخل والتي تظهر نتائج أعمال المنشأة للفترة المالية ، وقائمة التدفقات النقدية والتي تظهر المصادر والاستخدامات النقدية للعمليات التشغيليه والاستثمارية والتمويليه للفترة المالية ، وقائمة الأرباح المدورة والتي تظهر تسويات رصيد الأرباح المدورة ابتداءً من بداية الفترة المالية والى نهايتها).

**. قيود الإقفال Closing Entries** (هي القيود التي يتم بواسطتها إغلاق جميع الحسابات المؤقتة في ملخص الدخل ، ويقفل ناتج ملخص الدخل في حساب الأرباح المدورة ، وذلك استعدادا للبدء بفترة مالية جديدة)

**ب - المدين والدائن Debits & Credits:** جميع الحسابات في نظام المعلومات المحاسبي مبنية على مفهوم المدين والدائن ، بمعنى أن جميع الحسابات التي تنشأ بالنظام المحاسبي يكون لها طرفان فقط وهما المدين والدائن ويجب تطابق الطرفين في كل قيد وفي جميع الأحوال.

يمكن تعريف الحسابات في النظام المحاسبي كما يلي:

. **حسابات الأصول** (تكون دوما مدينة الرصيد ويتزايد ذلك الرصيد بالإدخالات المدينة ويتناقص بالإدخالات الدائنة).

. **حسابات الالتزامات** (تكون دوما دائنة الرصيد ويتزايد ذلك الرصيد بالإدخالات الدائنة ويتناقص بالإدخالات المدينة).

. **حسابات حقوق الملكية** (تكون دوما دائنة الرصيد ، ويتزايد ذلك الرصيد بالإدخالات الدائنة، ويتناقص بالإدخالات المدينة).

. **حسابات الإيرادات** (تكون دوما دائنة الرصيد ، ويتزايد ذلك الرصيد بالإدخالات الدائنة ، ويتناقص بالإدخالات المدينة).

. **حسابات المصاريف** (تكون دوما مدينة الرصيد ، ويتزايد ذلك الرصيد بالإدخالات المدينة، ويتناقص بالإدخالات الدائنة).

**ا-المعادلة الأساسية Basic Equation:** كما هو معروف بنظام القيد المزدوج ، بأن الطرف المدين يجب أن يقابله إدخال طرف دائن مساو له بالكم ، والعكس صحيح. وهذا المفهوم يقود للمعادلة الأساسية:

**الأصول = الالتزامات + حقوق الملكية**

ويمكن فهمها بشكل افضل من خلال الشكل (1-2) [1] :

**الشكل (1-2):المعادلة الاساسية للاصول**

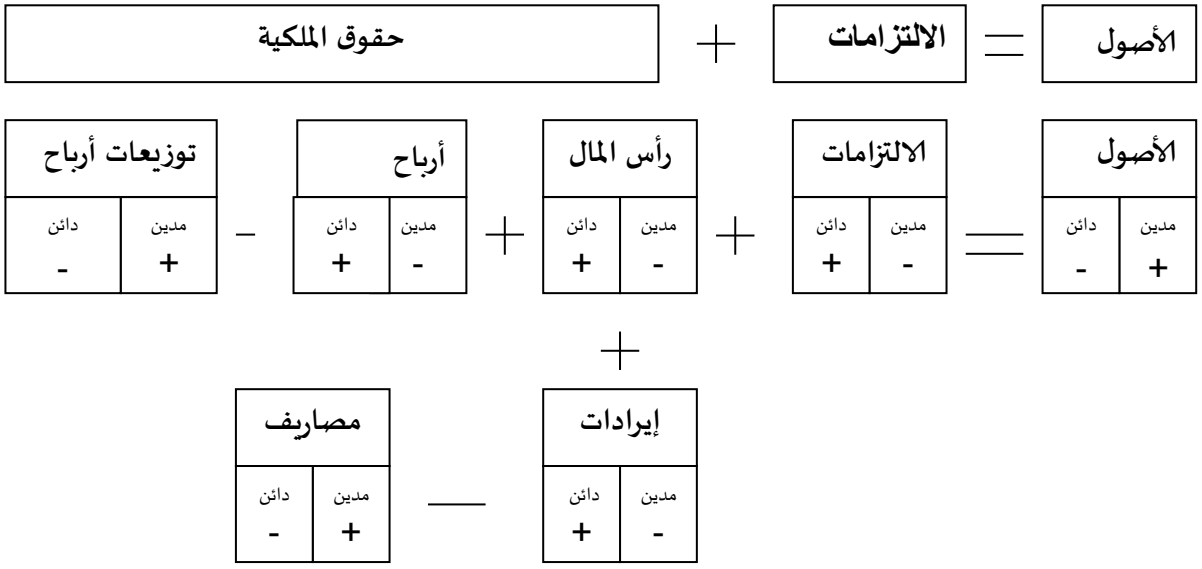


المصدر: محمد عبد الحسين، نظام المعومات الادارية، دارالكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل 2000، ص97

[1] Donald E. Kieso, Ibid., p. (71)

**هيكلة القوائم المالية وقوائم حقوق الملكية:** من المتعارف عليه بأنه يتم الإبلاغ عن رأس المال والأرباح المدورة في القسم المخصص لحقوق الملكية في الميزانية العمومية. كما يتم الإبلاغ عن توزيعات الأرباح في قائمة الأرباح المدورة ويتم الإبلاغ عن المصاريف والإيرادات في قائمة الدخل ، وفي نهاية الفترة المالية ، يتم تحويل ناتج مقابلة كل من الإيرادات والمصاريف إلى الأرباح المدورة. ومن ثم فان أي اختلاف في البنود المذكورة أعلاه سيؤثر على حقوق الملكية ، ويمكن شرح هذه العلاقة بالشكل (1-3)[1]:

**الشكل (1-3) : عناصر الميزانية**

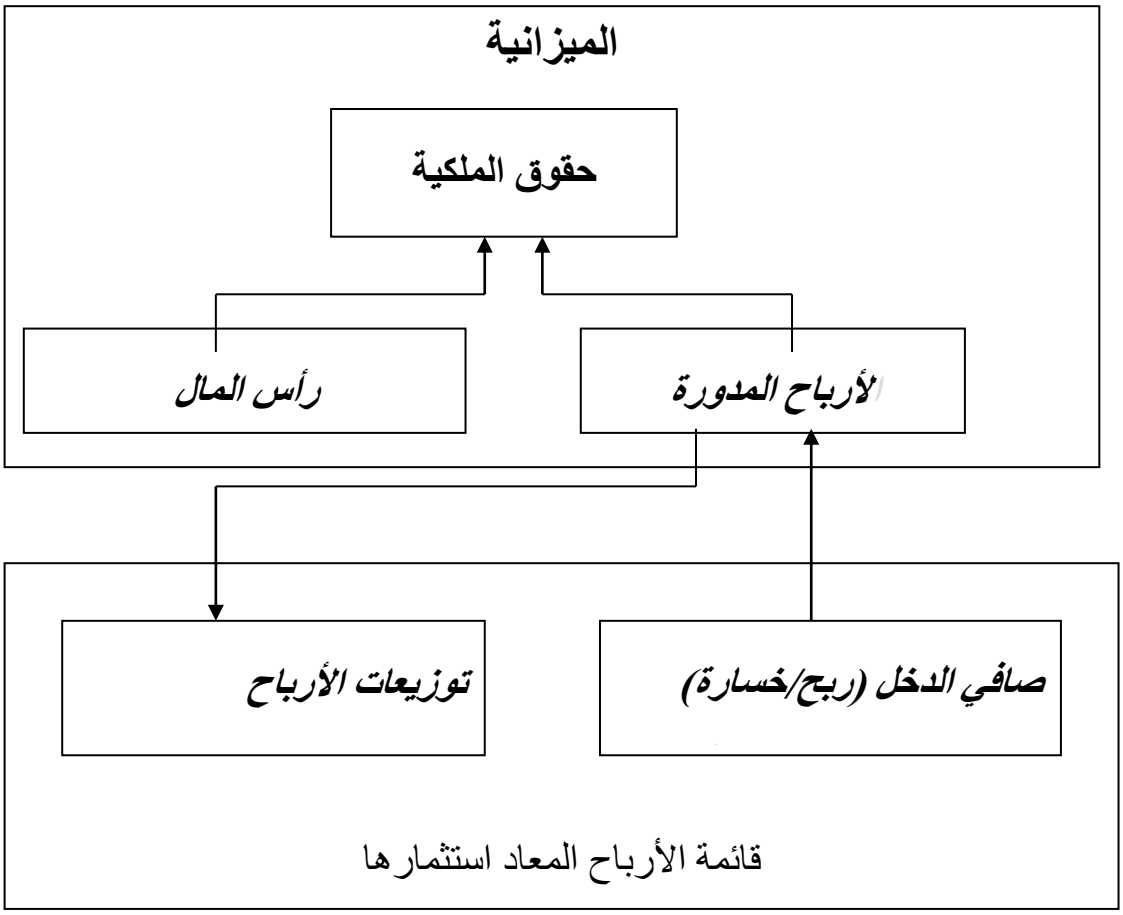


المصدر: زياد هاشم ، نظام المعلومات المحاسبية ، وحدة الحدباء للطباعة و النشر ، جامعة الموصل العار 2003ص58.

[1]Donald E. Kieso, Ibid., P. (73).

**الدورة المحاسبية[1] The Accounting Cycle.**

تعتبر الدورة المحاسبية من الضروريات المتعارف والمتفق عليها في علم المحاسبة ، وهي عبارة عن الإجراءات المحاسبية المتبعة في أي منشأة لتسجيل العمليات وإعداد القوائم المالية، الشكل (2-4) يوضح تلك الدورة:

**الشكل (1-4)الدورة المحاسبية[1]**

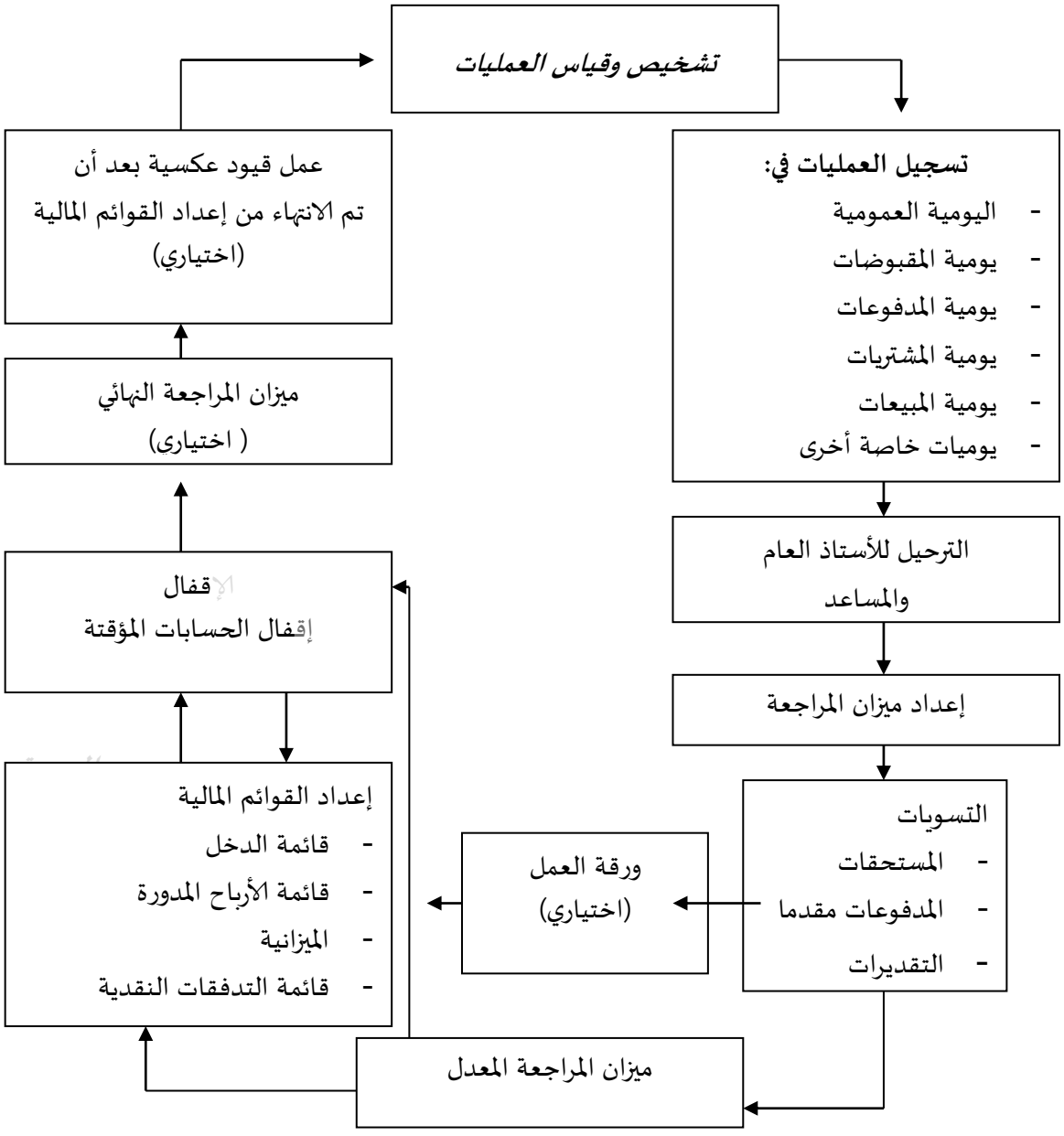


المصدر : Donald E.Kieso Ibid p(71)

[1]Donald E. Kieso, Ibid., P. (74)

**المطلب الثالث :الية تطبيق نظم المعلومات المحاسبية على تكنولوجيا المعلومات:**

مع تقدم العلوم وظهور الحاسوب ، أصبح من الضروري أن تتأقلم جميع العلوم مع التطور الحديث في علم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات. والمحاسبة كغيرها من العلوم كانت رائدة في تبني هذا التطور ، وأصبح من النادر الآن استخدام نظام المحاسبة اليدوي في الشركات.

من المعروف بأن استخدام الحاسوب في نظم المعلومات المحاسبية ذلل عقبات ومصاعب كثيرة كان يواجهها النظام اليدوي ، فقد جعل آلية تسجيل العمليات ومعالجتها تتم بصورة سريعة جدا وبدقة قد تكون متناهية النظير ، بل مكن الشركات من الحصول على مخرجات النظام في أي وقت تشاء ، كما ومكنها كذلك من الاستغناء عن طرق محاسبية تقليدية وغير سليمة ، مثل: طريقة الجرد الدوري للمخزون ، فلقد كان من الصعب على كثير من الشركات التي تتعامل بسلع عديدة وذات قيمة منخفضة أن تستخدم طريقة الجرد المستمر للتكلفة المترتبة على استخدام تلك الطريقة ، ولكن الآن وبوجود الحاسوب أصبح استخدام طريقة الجرد المستمر أمرا ميسرا وغير مكلف.

والجدير ذكره ، ورغم استخدام الشركات للحاسوب ، إلا أن نظام المعلومات المحاسبي بقي كما هو ، وأعني بذلك أن السياسات والإجراءات المحاسبية المتبعة بالنظام المحاسبي ، بقيت كما هي ولكن زادت بعض الشيء وبشكل يتماشى مع متطلبات استخدام الذكاء الاصطناعي في الحاسوب.

المكونات المادية للحاسوب Hardware وهي عبارة عن مجموعة من الأجزاء المادية للتجهيزات المستخدمة ، والتي تعمل بصورة مشتركة لإنجاز مهام الحاسوب ومكونة من عدة وحدات ، والموضحة بالشكل (1-5):

**الشكل (1-5): المكونات المادية للحاسوب**

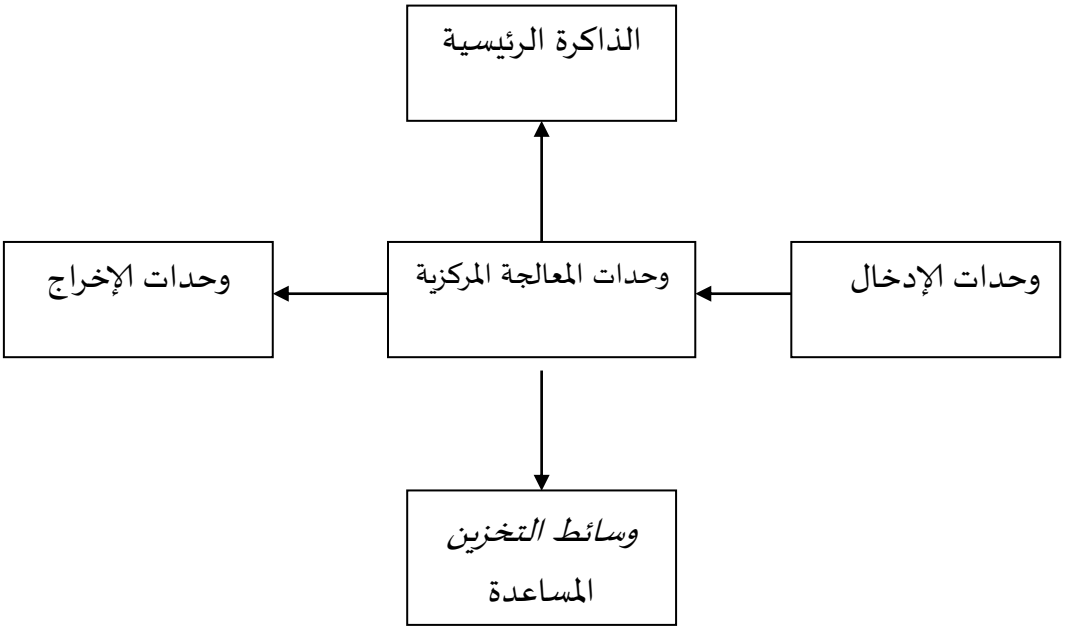


المصدر:من اعدادالطالب استناذاالي عبد الرزاق محمد قاسم ، مرجع سبق ذكره،ص23.

**وحدات الإدخال Input Units:** وهي عبارة عن مجموعة من التجهيزات التي يتم من خلالها إدخال البيانات والبرامج إلى وحدة المعالجة المركزية.

**وحدات المعالجة المركزية Central Processing Unit:** وهي الجزء الداخلي من نظام الحاسوب وهي عبارة عن مركز الأنشطة والذي يحوي على كم كبير من الدوائر الإلكترونية (الذكاء الاصطناعي) والتي تقوم على معالجة البيانات بناءً على السياسات والإجراءات المبرمجة. ومن أهم هذه الوحدات:

**وحدة الحساب والمنطق Arithmetic & Logic Unit**: وهي عبارة عن برمجيات تقوم بعمليات الاحتساب المنطقية الرياضية.

**وحدة الرقابة Control Unit**: وهي عبارة عن البرمجيات التي تضبط العمليات التي ينفذها الحاسوب ، كما تقوم بالإشراف وتوجيه وسائط الإدخال ، والإخراج والتخزين للعمل وفق تعليمات البرامج ، وتشبه إلى حد كبير الجهاز العصبي الموجود لدى الإنسان والذي يأمر أعضاءه كافة بالحركة.

**الذاكرة الرئيسية Primary Memory**: وهنا يتم تخزين البيانات والبرامج التي تم إدخالها عن طريق وسائط الإدخال ، كما يتم تخزين نتائج عمليات المعالجة إلى أن يتم إرسالها إلى وسائط الطباعة أو إلى وسائط التخزين المؤقتة.

**وسائط التخزين المساعدة Secondary Storage Devices**: وهي عبارة عن كل الوسائل المستخدمة لتخزين البيانات والبرامج خارج وحدة التشغيل المركزية.

**وحدات الإخراج Output Units**: وهي الوسائل التي يتم بواسطتها إخراج نتائج المعالجات من نظام الحاسوب إلى البيئة المحيطة ، كالطابعات.

لقد أصبح الحاسوب العصب الرئيسي لجميع الأنظمة المختلفة ، وأصبح علم البرمجيات من العلوم الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها ، وبدأ المختصون بوضع برمجيات أنظمة المحاسبة ، ولكن من الصعب إيجاد برنامج وحيد يستطيع تلبية جميع حاجات ورغبات جميع الشركات لاختلاف أعمالها.[1]

فمن المعروف بأن كل شركة تحتاج إلى نظام محاسبي محوسب خاص بها ، وهذا لا يعني أن أنظمة المحاسبة مختلفة ، بل أعمال الشركات هي المختلفة ، وبالتالي كل طبيعة عمل تحتاج إلى أدوات رقابية وسلسلة عمليات في النظام تختلف عن الأخرى. فنظام المحاسبة المحوسب لخدمة الشركات المالية ، لا يمكن استخدامه في الشركات الصناعية ، وحتى في الشركات المالية ، فكل طبيعة عمل تحتاج إلى نظام يتماشى معها ، فنظام المحاسبة المحوسب للبنوك لا يصلح لشركات التأمين ، وبالمثل في الشركات الصناعية.

ولكن الأمر الجدير ذكره ، بأنه وفي جميع برمجيات الأنظمة المحاسبية ، وبغض النظر عن طبيعة أعمال منشأتها لا بد من أن تتحقق الدورة المحاسبية بالآلية اليدوية ، ويجب أن تجاري تلك الدورة جميع الإجراءات الرقابية التي تكفل استقلالية وحيادية النظام ، ويمكن أن تزود البرمجيات بآليات رقابة جديدة تضبط السيطرة على

الحاسوب ، وعلى سبيل المثال لا الحصر كأن يزود الحاسوب بأرقام سرية لا يعلمها سوى المصرح لهم باستخدامه ، وخصوصا مدخلي البيانات ، وكذلك بروابط تمنع الشطب أو التعديل بالبيانات ، وأمور أخرى كثيرة لم تكن موجودة بالنظام اليدوي ، وأوجدت بسبب حوسبة النظام.

---

[1]عبدالرزاق محمد قاسم، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، مرجع سبق ذكره، عمان، الأردن .

**الفرق الأساسي بين النظام المحاسبي اليدوي والمحوسب**

الفرق الأساسي والجوهري بين النظام المحاسبي اليدوي والمحوسب يكمن في العقل المنفذ للأمور ، يعني الباحث بذلك بأنه وفي النظام اليدوي ، يقوم الإنسان ومن خلال استخدام عقله وذكائه الفطري بتحليل الأمور ومن ثم اتخاذ القرارات وتطبيقها وفقا للسياسات والإجراءات المتعارف عليها وقد يصيب أو يخطئ ، ويتم تصحيح الخطأ عند اكتشافه. ولكن في النظام المحوسب يتم استخدام العقل الإلكتروني ، والمصمم بواسطة الإنسان ، وهذا العقل ينفذ الأوامر الموضوعة له مسبقا من قبل الإنسان ، وبمعنى آخر لا يمكن أن يخطئ ، أي لا يستطيع هذا العقل التحليل بل يستطيع فقط تنفيذ آلية التحليل المرسومة له مسبقا ومن ثم تنفيذها وفقا للسياسات والإجراءات المرسومة له مسبقا ، ولا يمكنه تجاوز أي مخططات موضوعة له من قبل الإنسان.

ولتوضيح الأمر بشكل مبسط ، لنفرض بأن إحدى الشركات قامت ببيع ثلاث غسالات بسعر 100 دينار للغسالة الواحدة على الحساب لشركة الجوهرة ، علما بأن تكلفة الغسالة عليها 75 دينارا ، وتستخدم الشركة نظام الجرد المستمر.

**آلية العمل في النظام المحاسبي اليدوي**

طبعا يحلل المحاسب العملية ، وعندما يتأكد أنها مستوفيه لشروط الاعتراف يقوم بتسجيل قيد في دفتر اليومية (يومية المبيعات) كالتالي:

300 من ح/ المدينين (شركة الجوهرة)

300 إلى ح/ المبيعات

وبما أن الشركة تستخدم طريقة الجرد المستمر ، فإنه سيتبادر إلى ذهن المحاسب ضرورة عمل قيد آخر يثبت به تكلفة البضاعة ونقصان المخزون ويسجله بالشكل التالي:

225 من ح/ تكلفة بضاعة مبيعة

225 إلى ح/ المخزون (غسالات)

وفيما بعد يقوم المحاسب بترحيل العمليات من دفتر اليومية إلى الحسابات الرئيسية في دفتر الأستاذ العام ويرحلها كذلك إلى الحسابات التفصيلية في دفتر الأستاذ المساعد.

وفي نهاية السنة المالية يقوم المحاسب بترصيد الحسابات في دفتر الأستاذ العام لاستخراج ميزان المراجعة غير المعدل وبعدها يقوم بعمل قيود التسويات الضرورية ومن ثم تعديل الحسابات وإعداد القوائم المالية ، ولإعداد القوائم المالية يقوم المحاسب وبعقله المفكر بتمييز الحسابات المؤقتة وإقفالها في حساب الدخل استعدادا لإعداد الميزانية العمومية التي ستحوي الحسابات الحقيقية فقط.

من الملاحظ أعلاه بأن المحاسب قام بجميع الخطوات يدويا، مستخدما عقله وذكاءه في تحليل الأمور وتطبيقها.

**آلية العمل في النظام المحاسبي المحوسب**

ببساطة هي نفس الشيء ولكن باختلاف بسيط وهو بأن يقوم المحاسب بأمر البرنامج المحوسب باتباع الأوامر السابقة جميعها عند إدخال البيانات إليه. ويقتصر عمل المحاسب بعدها على إدخال المعلومة ليس أكثر، ويقوم الجهاز بتنفيذ باقي الخطوات.

ولكن قبل إدخال البيانات للحاسوب ، لا بد للمحاسب وبمساعدة مبرمج إنشاء برنامج الأوامر وبشكل مسبق:

- إنشاء آلية ترميز للحسابات (كما بالنظام اليدوي)، والتي من خلالها يمكن جعل البرنامج يميز نوع وطبيعة الحسابات.
- إنشاء دفتر يومية مبرمج وفقا لآلية ترميز الحسابات.
- إنشاء حسابات عامة في دفتر الأستاذ العام وحسابات تفصيلية مبرمجة في دفتر الأستاذ مساعد.
- إنشاء آلية ترحيل مبرمجة للحسابات.
- إنشاء قوائم مالية مبرمجة.

ولتطبيق عملية البيع البسيطة لنفرض بأن ترميز الحسابات سيكون كالتالي:

الأصول 10000 إلى 19999

الالتزامات20000 إلى 29999

حقوق الملكية 30000 إلى 39999

الإيرادات40000 إلى 49999

المصروفات50000 إلى 59999

والآن سنضع مخططاً مبرمجاً كي يطبقه الحاسوب لتنفيذ العملية والذي في الغالب سيكون بشكله المبسط الشكل (1-6):

وبشكل مشابه يمكن رسم مخطط لإكمال الدورة المحاسبية للوصول لعملية إعداد القوائم المالية.

من الشكل (1-6) يمكن الوصول لمفهوم منطقي وبديهي وهو أن المحاسب وبمساعدة مبرمج متخصص يقومان برسم خطة سير العمليات للحاسوب،ولا يبقى على الحاسوب سوى تنفيذ الأمر عند أمره بذلك ، وبعبارة أخرى عقل الحاسوب ينفذ أوامر موضوعة مسبقا، ليس إلا.

وكلما كان المحاسب والمبرمج دقيقين في وضع خطة السير، كانت عمليات الحاسوب دقيقة خالية من الأخطاء.

الشكل (1-6) مخطط تنفيدالعمليةاليا

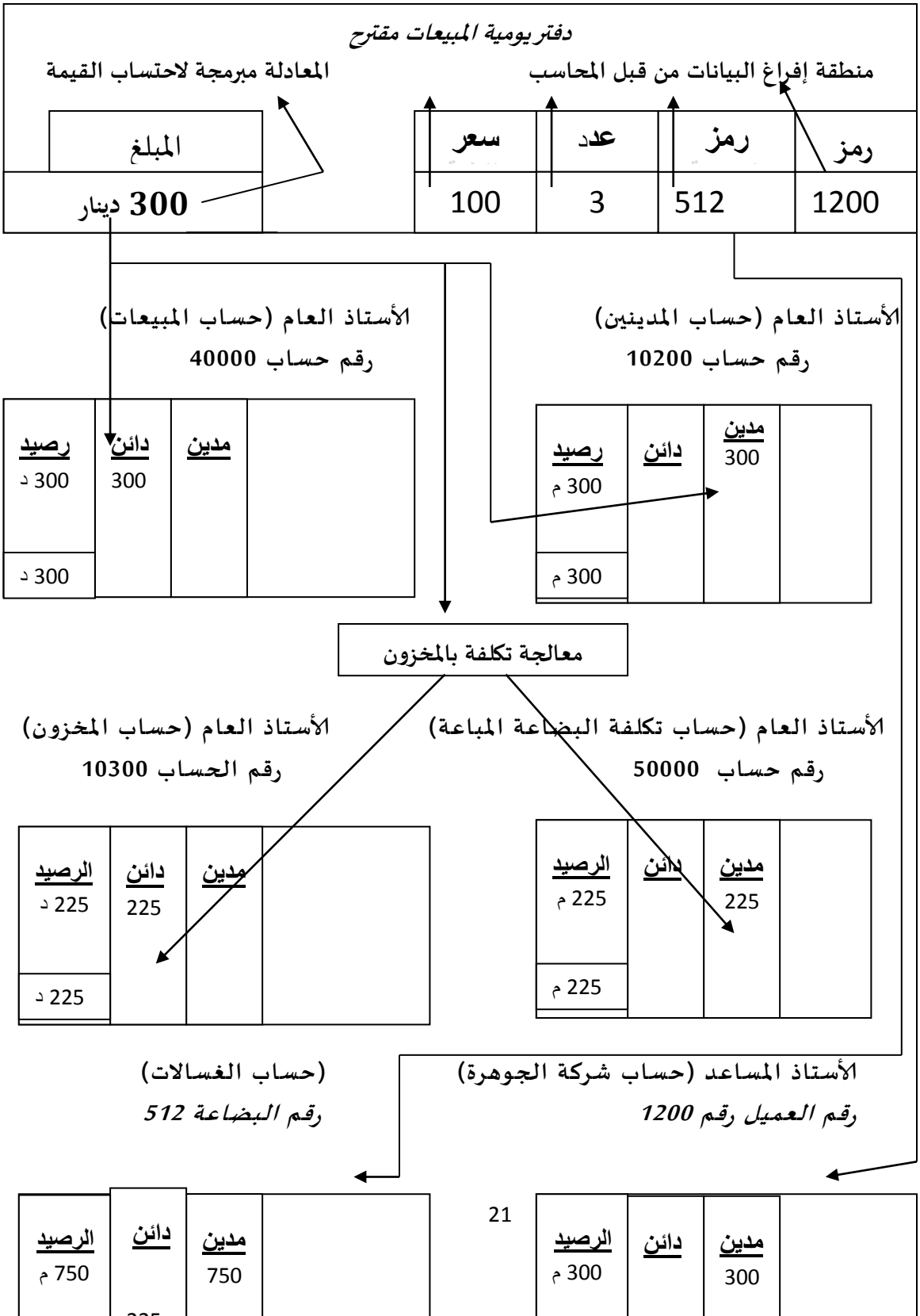

**تصميم نظام المحاسبة المحوسب**

عندما ترغب أي شركة في تصميم نظام محاسبي محوسب، لا بد أن تتبع عدة متطلبات مهمة يمكن تلخيصها بالأتي:

1. تخصيص طاقم محاسبة متمرس وملم بأعمال الشركة وطاقم مبرمجين.
2. توفير الأجهزة الضرورية لتصميم النظام، وتدريب مشغلي النظام على استعماله.
3. الاستعانة بآراء خبراء خارجيين عند الضرورة.
4. يجب على الشركة وبعد تصميم النظام عدم ترك الآلية اليدوية لفترة من الزمن ، والغاية من ذلك فحص النظام المحوسب ومدى نجاعته ، والاستمرار بمطابقة الآلية اليدوية مع الآلية المحوسبة ، ويمكن التوقف عن الآلية اليدوية عند توفر الدلائل الضرورية على نجاح الآلية المحوسبة.

**واجبات طاقم المحاسبة وطاقم المبرمجين**

قبل عملية إنشاء النظام المحوسب يجب على الطاقم عمل التالي:

1. رسم خرائط التدفقات التوضيحية للنظام Flowcharts.
2. المباشرة بتصميم النظام.
3. فحص النظام.
4. مطابقة نتائج النظام مع النظام اليدوي.

**رسم خرائط التدفقات التوضيحية:**

المقصود برسم مخططات التدفقات ، هو الآلية الواجب اتباعها لتنفيذ العمليات بشتى أنواعها ، ابتداء من المدخلات ومرورا بالمعالجات وانتهاء بالمخرجات لشتى عمليات الشركة.

ولتوضيح الأمر، لنفرض بأن إحدى الشركات التجارية ، والتي تتعامل بشراء البضائع وبيعها ، قررت تصميم نظام محاسبي محوسب ، فإنه سيكون إلزاما على مصممي النظام الأخذ بعين الاعتبار الدورات التي يجب إنشاؤها بالنظام والتي تتضمن عادة:

- دورة الإيرادات (المبيعات والمدينون)
- دورة المدفوعات (المشتريات والمخزون والدائنون)
- دورة الرواتب
- -دورة الإبلاغ المالي

وكمثال سنشرح بعض آليات إنشاء هذه الدورات كالتالي:

**دورة الإيرادات (Revenue Cycle) (المبيعات والمدينون)**[1]

وهي مجموعة من الآليات والإجراءات الواجب اتباعها في سبيل تسليم العملاء بضائع أو خدمات لغايات الحصول على الإيراد. ويمكن تلخيص الدورة باختصار بالشكل (1-7).

[1]Barry E. Cushing; & Marshall B. Romney; Accounting Information System, Sixth edition 1994 Page(753).

**الشكل (1-7): دورة الايرادات[1]**

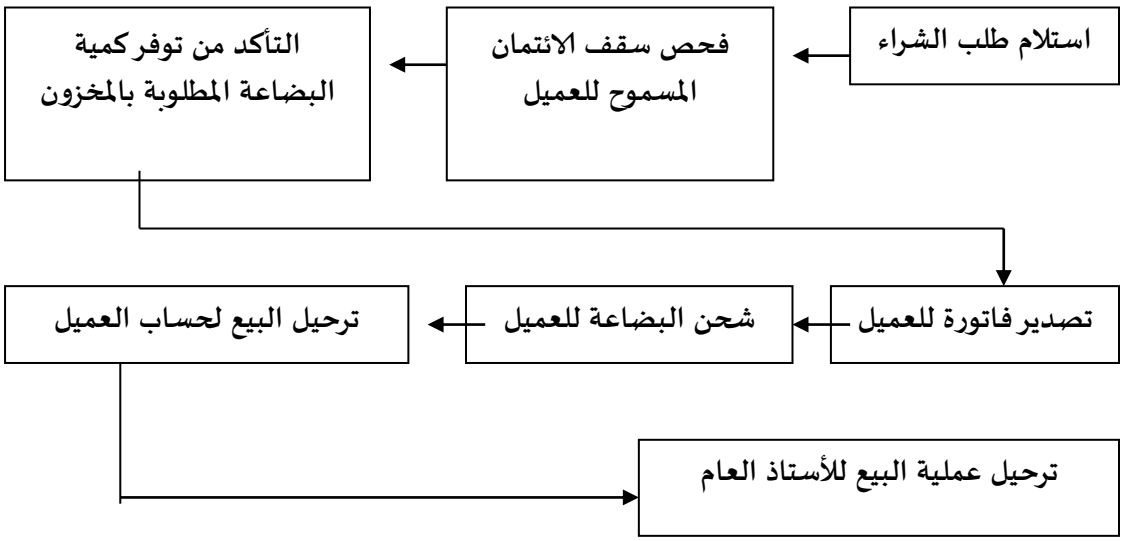


المصدر:من إعداد الطالب استنادا لمحمد عبد الحسين، نظام المعلومات الإدارية، جامعة الموصل، بغداد،2000ص55

وبعد معرفة هذا المخطط الأساسي للدورة يبقى تصميم كل مرحلة على حدة بالبرمجيات الضرورية ، مثل: إنشاء دفتر يومية المبيعات وتزويده بآلية الترقيم المناسبة للحسابات ، وربطه بالحسابات المتعلقة بعملية البيع ، وإنشاء شروط البيع ، والفواتير ، وكل ما هو ضروري لاتباع الدورة بشكل سليم وغير قابل للاختراق. تشمل هذه المرحلة كثيراً من الأمور المهمة ، وعلى رأسها تصميم الفواتير بشكل قانوني ، حيث تربط الفاتورة بشروط البيع ، ومرجعية طلبات الشراء الواردة من العميل ، وكل التفاصيل الضرورية الأخرى ، والتي تعتمد دقتها على مهارة المحاسب بإعطائه التوصيات المناسبة للمبرمج.

**دورة المدفوعات (المشتريات والمخزون والدائنون)**

وهذه الدورة عبارة عن مجموعة من الآليات ، والإجراءات الواجب اتباعها في سبيل شراء السلع وإدخالها للمخازن ، مع الأخذ بعين الاعتبار المشتريات على الحساب من الموردين.

[1]Ibid, P. (753).

وبشكل مشابه تقريبا لدورة الإيرادات يتم تخطيط دورة المدفوعات المناسبة ، والتي يقترحها طاقم المحاسبة للمبرمج بالشكل (1-8)[1]

**الشكل (1-8): دورة المدفوعات**

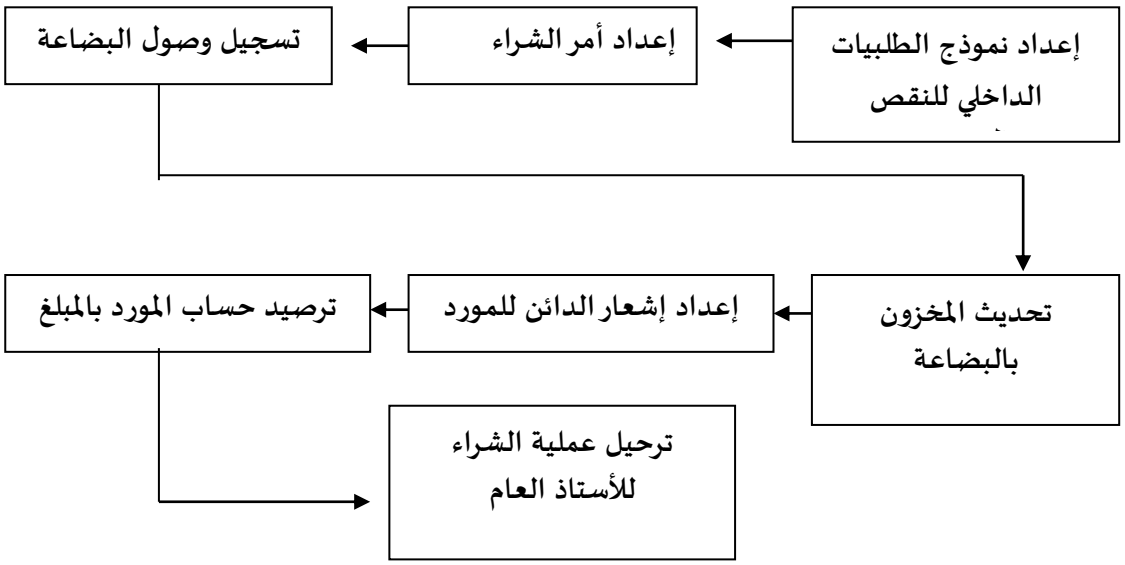


المصدر: من اعدادالطالب استناداالمحمد عبد الحسين، مصدر سبق ذكره، ص56.

ومن الجدير بالذكر هنا أنه يجب أن يراعى عند إنشاء دورات التدفقات تلك الالتزام التام بجميع السياسات المحاسبية المنصوص عليها ، وكذلك التقيد التام بجودة المعلومات التي سيخرجها النظام.

**المباشرة بتصميم النظام:**

وهنا يأتي دور المبرمجين المتخصصين لتنفيذ دورات التدفق حسب الاتفاق مع المحاسبين، وينوه الباحث هنا بأن المحاسب وفي كثير من الحالات لا يملك مهارة التصميم وإعداد البرمجيات الخاصة، ولكن وفي الآونة الأخيرة ظهرت برمجيات خاصة بالتصميم تمكن غير المتخصص بعلم الحاسوب استخدامها لتصميم بعض البرمجيات الخاصة بطبيعة عمله؛ ولكنها تبقى قاصرة عن تلبية احتياجات شركات الأعمال الكبيرة.

**فحص النظام:**

بعد أن يتم الانتهاء من تصميم النظام ، يباشر كل من طاقم المحاسبة والمبرمجين بفحص دقة النظام ، ومن الأوليات لدى المحاسبين التأكد بأن هذا البرنامج الخاص بنظام المحاسبة يوفر عدة أمور مهمة جدا ، وعلى رأسها تقيده وعمله وفقا للسياسات المحاسبية (الإجراءات و المبادئ والمعايير وكل ما يمت بصلة للنظام

المحاسبي)، وكذلك التأكد من كفاءة الرقابة التي يوفرها النظام والسرية العالية التي يوفرها، وذلك وصولا لجودة المعلومات المحاسبية المرجوة منه.

ولا بد من الاعتراف، بأن مهارة محاسب الشركة هنا تلعب دورا هاما في فحص النظام المبرمج؛ ولهذا يتم استشارة أكثر من جهة متخصصة لفحص النظام في كثير من الأحيان، وغالبا ما تكون جهة مهنية متخصصة بتدقيق الحسابات.

[1]Barry E. Cushing, Ibid., P. (814).

**مطابقة نتائج النظام مع النظام اليدوي:**

في أغلب الأحيان ، لا يتم الاعتماد على النظام المحوسب بشكل كلي ، وخصوصا في الفترات الأولى من عمله ، ولذلك يفضل الاستمرار بالعمل بالنظام اليدوي جنبا إلى جنب مع النظام المحوسب ، ومطابقة نتائج النظامين بين فترات متقاربة ، وذلك خوفا من وجود قصور أو عيوب بالنظام المحوسب لم يتم كشفها خلال فترة الفحص. وفي الوقت المناسب والذي قد يكون على الأغلب بعد مرور سنة مالية كاملة ، يتم التخلي عن النظام اليدوي نهائيا.

**الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية**

من المهم جدا أن نتذكر، بأن المعلومات المحاسبية، وبغض النظر عن مصدرها الذي قد يكون نابعا من النظام اليدوي، أو من النظام المحوسب يجب أن تتمتع بعدة خصائص نوعية، لكي تكون مفيدة لصاحب القرار، والذي في النهاية أعدت من اجله.

وقد حاولت عدة جهات محاسبية متخصصة تحديد ماهية خصائص وجودة المعلومات ، ومن أفضل النتائج التي تم التوصل إليها كانت من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB وذلك حين قام بإصدار المفهوم المحاسبي رقم (2) (الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية). "فالمفهوم المحاسبي رقم (2) جاء لسد الفجوة بين المفهوم رقم (1) والمفاهيم الأخرى اللاحقة ، والذي قام بتغطية شاملة لآلية الاعتراف والقياس والإفصاح لعناصر القوائم المالية. محاولا الإجابة على السؤال التالي : ما هي الخصائص التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية لتصبح ناجعة ؟"[1].

**المطلب الرابع: المشاكل والمحددات لاستخدام الخصائص النوعية :**

1. **احتمالات التعارض بين الخصائص الرئيسة للمعلومات المحاسبية** (أي الملاءمة والموثوقية). إذ لا يوجد توافق بين ملاءمة المعلومات ودرجة الوثوق بها، فمثلا قد ترفض معلومة معينة أو تقبل إذا كانت ملائمة ولكنها غير موثوق بها، أو أنها موثوق بها ولكنها غير ملائمة. فأرقام التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الثقة لخلوها من التحيز، إلا أن الأرقام التاريخية تتمتع بدرجة منخفضة من الملاءمة؛ لأن تلك الأرقام أقل ارتباطا- أو تمثيلا- للواقع الفعلي.
2. **احتمالات التعارض بين الخصائص الفرعية** كالتعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، فقد تصل المعلومة في الوقت المناسب؛ ولكنها لا تملك قدرة تنبؤية عالية، كما في حالة أرقام

التكلفة التاريخية كذلك فإن السرعة في إعداد المعلومات غالباً ما تكون على حساب درجة الدقة والاكتمال وعدم التأكد.

3. **ليست كل المعلومات الملائمة والموثوق بها تعتبر معلومات مفيدة**؛ لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر

( اختبار مستوى الأهمية ) إن البند يعد مفيدا وذا أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو الإفصاح عنة بطريقة محرفة إلى التأثير على متخذ القرار.

[1]Richard G. Schroeder; Myrtle W. Clark; and Jack M. Cathey; Accounting Theory and Analyses, John Wiley & Sons, Inc. 2001. Page (19).

4. **كذلك قد تكون تكلفة الحصول على المعلومات أكبر من العائد المتوقع منها.** ( اختبار التكلفة / العائد ) فالمعلومات التي لا ترتبط ارتباطا وثيقا بأهداف مستخدمي القوائم المالية لا تعتبر معلومات مهمة وليس هناك ما يدعو إلى الإفصاح عنها. إن القاعدة العامة فيما يتعلق باختبار محدد التكلفة والعائد هي أن المعلومات المحاسبية يجب عدم إنتاجها وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها عن كلفتها وإلا فإن الشركة تتكبد خسارة عند الإفصاح عن تلك المعلومة ، وذلك بسبب الإفصاح عن معلومات كلفتها تفوق منفعتها.

5. **قد تكون المعلومات المحاسبية ملائمة وموثوق بها إلا أنه تواجه مستخدمها صعوبة فهمها ، وتحليلها واستخدامها في نموذج القرار الذي يواجهه**. على الرغم من أن المعلومات ينبغي أن تكون مفهومة، وصفة الفهم هذه تعكسها خصائص السهولة والوضوح التي تتميز بها المعلومات المنشورة. ولكن هناك عدد كبير من المستخدمين يمتلكون مستويات استيعاب وتعليم مختلفة وكذلك أهداف مختلفة ومتعددة مما يجعل من هذه المهمة صعبة للغاية بالنسبة للمحاسب. لذلك يقع على عاتق المحاسب باعتباره الجهة التي تعد التقارير المالية مهمة التوفيق بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي المعلومات المحاسبية التي تحتويها تلك التقارير.

6. **بالرغم من أهمية المقارنة في عملية اتخاذ القرار، فإن ما يهتم به مستخدمو المعلومات المحاسبية مقارنة المعلومات الخاصة بشركة معينة مع شركات مشابهة أو منافسة أو مع القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه هذه الشركة**. إلا أن عملية المقارنة سواء المكانية أو الزمانية قد لا تكون ذات جدوى عندما لا تلتزم الشركات (أو الشركة) بسياسة التماثل أو الاتساق وعدم تغيير الطرق المحاسبية بمجرد الرغبة في التغيير وعند تغيير تلك الطرق فإنه من الضروري الإفصاح عن هذا التغيير والآثار المترتبة نتيجة هذا التغيير على الوضع المالي ونتيجة النشاط للشركة ذات العلاقة.

**المبحث الثاني: مكونات نظام المعلومات المحاسبي:**

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أحد الأنظمة الفرعية من نظام المعلومات الإداري للمؤسسة ، فما هو ملاحظ أن نظم المعلومات المحاسبية تهتم فقط بالأحداث اقتصادية التي يمكن التعبير عنها بشكل كمي ونقدي، ما

يمكن نظام المعلومات المحاسبي من تصنيفه ضمن النظم التشغيلية ، فالنظام المحاسبي يلعب الدور الرئيسي في إدارة وتنظيم تدفق المعلومات داخل المؤسسة والبيئة المحيطة من خلال قيامه بإنجاز عملية تجميع وتلخيص ومعالجة هذا الكم الهائل من البيانات الواقعة في فترة زمنية محددة ، والتي تخص المؤسسة ، وتحويلها إلى معلومات تلبي احتياجات مجموعة من المستخدمين ومتخذي القرارت.

**المطلب الاول :اقسام نظام المعلومات المحاسبي :**

و ما يمكن تمييز كاقتصاديين انه لا يمكن ان يحق نظام المعلومات المحاسبي الغرض و الهدف المرجو لمكوناته و اقسامه التي تتلاءم مع اهداف النظام ككل ،و من هنا يمكن استعارض اهم المكونات اسساسية لنظام المعلومات المحاسبي و المتمثلة اساسا في :

**1 - وحدة تجميع البيانات** :

يقوم هذا الجزء بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمؤسسة أو عن طري التغذية العكسية بالملاحظة والتسجيل، وتتمثل هذ البيانات في الأحداث التي يهتم بها المحاسب ويرى أنها مفيدة، ويجب الحصول عليها وتسجيلها.

ولطبيعة المؤسسة وطبيعة المخرجات المطلوبة تأثير كبير على نوع البيانات التي يتم تجميعها وتسجيلها في النظام.

**2 - وحدة معالجة البيانات:**

يقوم المحاسب بالتسجيل، التوصيل الترصيد والتحليل، ويعتمد المحاسب المالي على النظام التقليدي كاليومية العامة أو النظام المركزي اليوميات المساعدة أو نظام معالجة آخر، كما يعتمد محاسب التكاليف على أحد طر محاسبة التكاليف لحساب سعر التكلفة وتحليل التكاليف . ويوجد عدة طر آلية لمعالجة البيانات المحاسبية مثل :

أ - **المعالجة الجزئية (المتوازنة):** حيث يوجد لكل جزء من نظام المعلومات المحاسبي برنامج خاص به مثلا برنامج محاسبة الأجور، برنامج محاسبة المواد...إلخ.

ب - **المعالجة المتكاملة** :عملية المعالجة تراعي العلاقات الموجودة بين نظام المعلومات المحاسبي وبقية أجزاء نظم المعلومات الإدارية الأخرى، وهناك ثلاث مستويات من التكامل:

* **تكامل البيانات** :حيث يقوم كل برنامج بإنتاج المعلومة المطلوبة وا نتاج ملفات أخرى تكون عبارة عن مدخلات لبقية البرامج.

* **تكامل الإجراءات** : أي حدث مهم يسجل في جميع الملفات التي تتأثربه.

* **تكامل قاعدة المعطيات**:يحدث هذا التكامل بفضل نظام تسيير قاعدة المعطيات بحيث:

- يسمح بهيكلة المعطيات بالطريقة الاكثر تناسبا مع أي برنامج تطبيقي .
- يسمح لعدة برامج تطبيقية باستعمال نفس قاعدة المعطيات في نفس الوقت.
- حماية قاعدة المعطيات ضد الدخول غير مسموح به.
- جعل البرامج التطبيقية مستقلة عن مكان وجود المعطيات.
- عموما تكامل قاعدة المعطيات يهدف الى تحقيق مركزية المعطيات وتعدد المداخل، يسمح هذا عموما للبرنامج باستدعاء المعطيات حسب الحاجة.

**3- وحدة تخزين البيانات أو المعلومات:**

سواء البيانات أو المعلومات المحاسبية، فهي في حاجة إلى تخزين على شكل ملفات آلية أو ملفات يدوية، ليستعملها المحاسب في حالة المساءلة أو المراجعة أو عند المقارنة بين نتائج عدة دوارت.

**4- وحدة نشر وتوزيع المعلومات:**

تزودنا هذ الوحدة بمختلف مخرجات نظام المعلومات المحاسبي كالقوائم المالية، والجداول الملحقة وتقارير التكاليف لتستعملها الأطراف الخارجية كالادارة الضرائب مثلا و الاطراف الداخلية كالمسيرون مثلا .

5-**وحدة التغذية العكسية**:مثل التكاليف المعيارية في النظام الجزئي لمحاسبة التكاليف

**المطلب الثاني:أهداف نظام المعلومات المحاسبي:**

يتمثل الهدف العام لنظام المعلومات المحاسبي في تسجيل البيانات و تشغيلها وعرضها في شكل تقارير وقوائم مالية للأطراف الخارجية، ولتحقيق الثقة بالتقارير المحاسبية يجب تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. من الأهداف العامة للنظام المحاسبي كذلك، تحقيق الحماية لأصول المؤسسة وذلك عن طريق إنشاء نظام فعال للرقابة الداخلية كما هو مبين في الجدول رقم المحاسبي.

**(جدول :1-10 ) :الأهداف التفصيلية لنظام المعلومات المحاسبي**

| |
|---|
| **(1) تشغيل البيانات :** - تسجيل العمليات طبقا للمستندات الملائمة .<br>- تسجيل العمليات بواسطة الأفارد المختصين .<br>- تسجيل العمليات في أوقات دورية محددة .<br>- إرفا المستندات التبريرية الملائمة لتسهيل عملية المارجعة . |
| **(2) توصيل المعلومات :** - توصيل المعلومات للأطارف المهتمة بها .<br>- توصيل المعلومات في الوقت المناسب . |
| **(3) تحقي الثقة بالبيانات :** - التحق من أن كل العمليات تم تسجيلها .<br>- التحق من تسجيل العمليات في فترات دورية .<br>- الترحيل على فترات دورية .<br>- التأكد من صحة الأرصدة . |
| **(4) تحقي الحماية للأصول :** - تحقي المحاسبة عن الأصول عند نقاط اسنتقال والحيازة لها .<br>- فصل مهمتي مسك الدفاتر وحيازة الأصول . |

المصدر: كمال الدين الدهاروي، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، طبع، نشر- توزيع . 331 ، ص 1899الإسكندرية ،

و الجدير بالذكر هنا خاصة و اننا بصدد دارسة تفصيلية و تحليلية لمكونات نظام المعلومات المحاسبي، يجب الإشارة إلى دور تدقيق الحسابات لكن قبل ذلك فالتدقيق علم يتمثل في مجموعة المبادئ و المعايير والقواعد والأساليب التي يمكن بواسطتها القيام بفحص انتقادي منظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المثبتة في

الدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمشروع بهدف إبداءالراي فني محايد في تعبير القوائم المالية الختامية عن نتيجة أعمال المشروع من ربح أ وخسارة و عن مركز المالي في نهاية فترة محددة.

و منه يتضح أن التدقيق علم له مبادئ ومعايير وقواعد متعارف عليها بين أ صحاب هذ المهنة، حاولت المؤسسات المهنية و الجمعيات العلمية للمحاسبين و المارجعين إرسائها خلال حقبة طويلة من الزمن، كما أن للتدقيق طرقه و أساليبه و إجاءاته التي تنظم عمل المدقق في فحصه لأنظمة الرقابة الداخلية ومحتويات الدفاتر و السجلات المالية وللتدقيق أهداف تتمثل في الحكم على مدى تعبير القوائم المالية عن نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة وعن مركز المالي في نهاية مدة محددة .

و تشمل عملية التدقيق :

-**الفحص:** وهو التأكد من صحة قياس العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها.

-**لتحقيق:** وهو إمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية كتعبير سليم لنتائج الأعمال خلال فترة معينة . -

**التقرير**: وهو بلورة نتائج الفحص والتدقي وا ثباتها بتقرير مكتوب يقدم لمستخدمي القوائم المالية.

**المطلب الثالث : اسباب دراسة نظام المعلومات المحاسبية .**

يساهم نظام المعلومات المحاسبية بدور استثنائي في حياة المنظمات ونجاحها، وذلك من خلال تحقيق أهدافها وغاياتها، ومن هنا فإنه يمكن إجمال أسباب دارسة نظم المعلومات المحاسبية بما يلي:

**1/ المحاسبة بحكم وظيفته التي تعتبر من أهم المكونات الرئيسية لنظام المحاسبة:** وذلك من خلال تعامله مع نظم المعلومات المحاسبية سواء كان محاسبيا أو مصمما لنظم المعلومات المحاسبية أو مدققا داخليا أو خارجيا أ ومليما للأنظمة المحاسبية المستخدم داخل النظام المحاسبي.

**2/ نظم المعلومات المحاسبية من النظمة المعقدة:** والتي يصعب التعامل معها من خلال النظمة اليدوية مما استلزم تواجد المعالجة الآلية للبيانات من خلال الحاسوب، مما سهل عملية الحصول على المعلومات والتي تساعد في إتخاذ القارارت المهمة بالنسبة للمنشأة.

**3 / تحقيق الميزة التنافسية:** فإنه بالرغم من أن نظم المحاسبة من الأنظمة مرتفعة التكلفة؛ إلا أنه من المتطلبات الرئيسية التي يستلزم وجودها في المنشاة وذلك من خلال تحقيق الميزة التنافسية على مثيلاتها من المنظمات المشابهة.

**4 / اللامركزية والحاجة لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية:** في ظل توسع المشروعات وتباعدها جغرافيا برزت الحاجة لتطبيق اللامركزية؛ مما أدى إلى صعوبة في تبادل المعلومات بين أجزاء المنشأة المتباعدة، ومن هنا برزت الحاجة إلى وجود نظام معلومات محاسبي حديث لتحسين عملية الإتصال وتبادل المعلومات.

**5 / سرعة التغيير في الأنظمة المعلوماتية الحديثة:** يتميز نظم المعلومات الحديثة بسرعة التعبير في مبادئها ونظرياتها والتكنولوجيا المستخدمة فيها لذا يجب على المحاسب المهتم بنظم المعلومات أن يكون ملما بمعظم هذه التغيارت لمساعديه في رفع كفاءة اداء عمله في المنشأة.

**6/التغير النوعي في عمل المنظمات:** تعتمد الكثير من المنشآت حاليا في وجودها على المعلومات المتداولة خلالها بدلا من اعتمادها على العمليات التي تقوم بها فقط؛ حيث تعتبر إدارة مصادر المعل ومات من أهم العمليات الأساسية المستخدمة لإدارة أعمال المنشأة، ويتوقف نجاح المحاسب في ظل هذه الظروف على مدى قدرته على فهم واستيعاب الآثار الناتجة من تقنية المعل ومات ونظم المعلومات.

**المطلب الرابع: العوامل التي تؤثر على نظم المعلومات المحاسبية :**

أدى التطور والتقدم في أنظمة الشركات المعاصرة إلى خلق صعوبة أمام المحاسب في تأديته لوظيفة تزويد الجهات المختلفة بالمعلومات الملائمة، ومن أجل مواجهة هذا التحدي أصبح من الضروري على المحاسبان يلم بمجالات المعرفة الأخرى بجانب الموضوعات التقليدية في المحاسبة، ومن مجالات المعرفة التي يجب أن يكون المحاسب ملما بها التحليل السلوكي والأساليب الكمية والكمبيوتر.

**1/ التحليل السلوكي:** يجب أن ياخذ المحاسب بعين الاعتبار العوامل السلوكية (النفسية) التي يواجهها الأفراد أثناء ادائهم عملهم سواء كان في محاسبة التكاليف أو في إعداد الموازنات أو في دارسة النظم.

**2 / الأساليب الكمية:** تتضمن الأساليب الكمية عددا من الطرق التحليلية التي تستخدمها الإدارة في إتخاذ القارارت ومنها التحليل الإحصائي والبرمجة الخطية والمحاكاة وما إلى ذلك، ويقوم المحاسب باستخدام الأساليب الكمية للمساهمة في رفع كفاءة المعلومات التي يزود بها الإدارة ، وقد يستخدم بطريقة الاحتمالات الاحصائية لعمل التقديرات اللازمة لذلك .

**3 / الكمبيوتر:** لقد ساهم استخدام الكمبيوتر في حفظ السجلات المحاسبية والى تطور وظيفة النظم ووضع الموازنات وعمل التوصيات المتعددة التي تؤثر على القارارت المتنوعة لأوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في المؤسسة.

**خلاصة الفصل الأول :**

إن الحاجة إلى نظم المعلومات في المؤسسات الاقتصادية تزداد كلما كان هناك كما كبيرا من البيانات التي تنشأ عن القيام بالعديد من العمليات اقتصادية ، بهدف معالجتها وتوفير المعلومات التي يمكن أن تحقق الفائدة لمستخدميها المتعددين، وعليه فإن أية مؤسسة إقتصادية يمكن أن يكون لديها نظاما يتكون من عناصره الأساسية المتمثلة بكل من:المدخلات ، العمليات التشغيلية ، المخرجات ، التغذية العكسية ،ولكي يصبح نظاما للمعلومات فإن الأمر يتطلب أن تساهم مخرجات النظام في تحقيق الفائدة لمستخدميها والا اعتبرت هذه المخرجات مجرد بيانات مرتبة يمكن اسستفادة منها مرة ثانية كمدخلات في النظام .

يمثل نظام المعلومات في أية مؤسسة اقتصادية حلقة الوصل بين كل من مراكز القرارت ومراكزالتنفيد فيها ، وذلك من خلال تأمين العلاقة بين هذ ه المراكز وبالتالي بين النظام الكلي المتمثل بالمؤسسة اقتصادية والنظم الأخرى المؤثرة في محيطه ضمن البيئة التي يعمل في نطاقها.و لو نظرنا لمفهوم المستويات الهرمية للنظم لوجدنا أن المؤسسة الاقتصادية تعد نظاما نظم فرعية يمثل نظامي المعلومات المحاسبية والإدارية أحد أبرز هذ النظم و بالتالي الحاجة إلى النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية في أية مؤسسة إقتصادية ، وتأتي من خلال إيجاد علاقات التنسيق والتبادل والترابط بين كل من نظام المعلومات المحاسبية بكافة نظمه الفرعية ونظام المعلومات الإدارية بكافة نظمه الفرعية ، وبما يمكن أن يساهم في تحقيق مجموعة من الأهداف منها :خفض تكاليف إنتاج المعلومات اللازمة للجهات المختلفة ، تقليل الوقت والجهد اللازمين في الحصول على المعلومات من قبل المستفيدين .

ونظرا لتعدد النظم الفرعية التي يتكون منها النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية وادارية، وأن هذ النظم الفرعية تشكل مجموعة من اختصاصات العلمية المتنوعة، فإن الأمر يتطلب وجود فريق عمل يضم كافة هذه اختصاصات وبالتالي تقسيم العمل بينها بما يحق التنسيق والترابط والتكامل بين بعضها البعض.

و كضرورة حتمية للتطوارت العديدة والمستمرة التي تحدث في بيئة الأعمال الحديثة ، فإن الأمر يتطلب مواصلة تطوير مهارت الأفراد العاملين في نظام المعلومات المحاسبي وذلك من خلال دوارت التعليم المستمر ودوارت الكفاءة المهنية ، في سبيل اطلاع على كافة المستجدات والتطوارت التي تحصل في كل مجال منها وبما يمكن أن يؤدي بدوره إلى المساهمة في تحقيق زيادة مستمرة في كفاءة وفاعلية النظام وصولا الي تحقيق الهدف العام الذي تسعي المؤسسة الاقتصادية ككل الي تحقيقه .

# الفصل الثاني

# فعالية نظم المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الإلكترونية

## تمهيد

لقد تمكن اختراع شبكة الاتصالات المعقدة الحديثة والمتمثل بشبكة الانترنيت من إزالة الحدود بين جميع دول العالم، وجعل العالم أشبه بالقرية الواحدة، وظهر ضمن هذا الاختراع آليات وأدوات تعامل متعددة الأشكال، والأغراض.

وتعد أداة أو آلية التجارة الإلكترونية إحدى الأدوات الحديثة التي أفرزتها شبكة الانترنيت ، ورافق ظهورها تغير جوهري ببيئة الأعمال الخاصة بها ، فمن جهة هي أداة ذات طابع غير ملموس ، ومن جهة أخرى ونظرا لطابعها الفريد من نوعه رافقها غياب التوثيق المستندي لأغلب مراحل العمليات التجارية التي تتم من خلالها.

سنحاول في هذا الفصل شرح طبيعة وماهية التجارة الإلكترونية، ومن ثم إظهار أثرها على بيئة الأعمال الخاصة بها ، وكيف أن البيئة الجديدة للأعمال أحدثت وستحدث تغييرات كبيرة على مهنة المحاسبة.

وانطلاقا من مفهوم أن مهنة المحاسبة تؤثر وتتأثر بالبيئة التي تعمل بها ، سنقوم بمحاولة شرح العلاقة المتولدة بين بيئة التجارة الإلكترونية ، ومهنة المحاسبة من جهة ، وبينها وبين معايير المحاسبة من جهة أخرى.

كما سنتطرق إلى المخاطر المرافقة للتجارة الإلكترونية ، ومسبباتها ، وكيفية تفاديها ، ومدى تأثير هذه المخاطر على آلية الاعتراف بالإيراد محاولا إيجاد حلول مناسبة تساعد باستغلال التجارة الإلكترونية بشكل آمن والاستفادة منها بشكل يخدم المتعاملين بها.

**المبحث الأول: التجارة الالكترونية**

بدأ مصطلح التجارة الإلكترونية في الظهور بعد عام 1994 ، حيث أن هذا المصطلح ارتبط وبشكل كامل مع اختراع شبكة الانترنيت Internet والتي غزت العالم بشكل منقطع النظير ، فشبكة الانترنيت تعد من أهم اختراعات هذا العصر والتي استطاعت ربط دول العالم بشكل لم يكن من الممكن تخيله سابقا .

ولا بد من التعرف على شبكة الانترنيت أولا قبل التعرف على التجارة الإلكترونية وخصوصا لخلط البعض بين مفهوم شبكة الانترنيت العالمية Internet و الشبكة العنكبوتية العالمية (WWW) وهو اختصار World Wide Web .

**- شبكة الانترنيت العالمية Internet :**

هي عبارة عن شبكة اتصالات عالمية تربط بين ملايين شبكات الاتصال وملايين أجهزة الكمبيوتر بشتى أشكالها وأنواعها[1] .

**- الشبكة العنكبوتية العالمية WWW :**

وهي إحدى الخدمات المشهورة التي توفرها شبكة الانترنيت العالمية والتي تساعد على الدخول إلى مليارات المواقع الموجودة على الشبكة[2].

**المطلب الاول : مفهوم التجارة الإلكترونية :**

التجارة الإلكترونية كمفهوم، هي إدارة الأنشطة التجارية وتنفيذ العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات بواسطة تحويل المعطيات عبر شبكة الإنترنت أو الأنظمة التقنية المشابهة. وبشكل عام تعرَّف بأنها أنشطة تلبي احتياجات المستهلك في المكان والتوقيت المناسبين وبالسعر المناسب ، ومن ثم فإن التجارة الإلكترونية هي ذلك النوع من التجارة الذي يتم باستخدام وسيط إلكتروني سواء داخل الحدود السياسية لدولة ما أو خارجها بصرف النظر عن نوعية السلعة محل التجارة أو مدى مشروعيتها أو القانون الذي تخضع له ، وتستخدم فيها وسائل دفع وتعاقد إلكترونية.

ويختلف مفهوم التجارة الإلكترونية عن مفهوم الأعمال الإلكترونية ، فالأعمال الإلكترونية أوسع نطاقًا وأشمل من التجارة الإلكترونية ، فهي تقوم على فكرة الأداء الإلكتروني في العلاقة بين إطارين من العمل وتمتد لسائر الأنشطة الإدارية والإنتاجية والمالية والخدمية ، ولا تتعلق فقط بعلاقة المورد بالعميل بل تمتد لعلاقة المنشأة بوكلائها وموظفيها وعملائها وإلى أنماط أداء العمل وتقييمه والرقابة عليه ، في حين أن التجارة الإلكترونية نشاط تجاري يهتم بتعاقدات البيع والشراء وطلب الخدمة وتلقيها بآليات تقنية ضمن بيئة تقنية خاصة به ، وأن التجارة الإلكترونية هي مجرد وجه رئيسي من أوجه الأعمال الإلكترونية مثل : التسويق الإلكتروني ، المصارف الإلكترونية ، التوريد الإلكتروني ، وما إلى ذلك من أنشطة الأعمال الإلكترونية . وبالتالي فإن علاقة الأعمال الإلكترونية بالتجارة الإلكترونية هي علاقة الكل بالجزء والعام بالخاص والتكنولوجيا المتكاملة وتطبيقاتها.

[1]Kenneth C. Laudon & Carol Guericio Traver, E-commerce, by Eyewire, USA, 2001, P. (109)

[2]Ibid., P. (109)

وهناك العديد من التعريفات التي يحاول كلٌّ منها أن يصف ويحدد طبيعة هذه التجارة وما يتعلق بها من ممارسات، ويرجع ذلك إلى تنوع واختلاف تطبيقات التجارة الإلكترونية. ونستعرض فيما يلي نماذج من هذه التعريفات:

- عَرّفت منظمة التجارة العالمية التجارة الإلكترونية بأنها: "مجموعة متكاملة من عمليات إنتاج وتوزيع وتسويق المنتجات والخدمات بوسائل إلكترونية"[1].
- عُرِّفَت التجارة الإلكترونية من منظور إسلامي بأنها: "مبادلة مال بمال على وجه مشروع بالوسائل الإلكترونية الحديثة"[2].
- التجارة الإلكترونية: "هي استخدام شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) في عقد صفقات تجارية سواء داخل الدولة أو بين عدة دول مختلفة"[3].

التجارة الإلكترونية: مفهوم جديد يشرح عملية بيع أو شراء أو تبادل المنتجات والخدمات والمعلومات من خلال شبكات اتصال ومن ضمنها شبكة الإنترنت.

- التجارة الإلكترونية هي:" استخدام التقنيات الحديثة في المعلومات والاتصالات؛ من أجل إبرام الصفقات وعقد المبادلات التجارية؛ من أجل تطوير التجارة العالمية وتنمية المبادلات"[4].
- في عالم الإتصالات تُعرف التجارة الإلكترونية بأنها: وسيلة من أجل إيصال المعلومات أو الخدمات أو المنتجات عبر خطوط الهاتف أو عبر شبكات الاتصالات أو عبر أي وسيلة تقنية أخرى.
- من وجهة نظر الأعمال التجارية فهي: عملية تطبيق التقنية من أجل سرعة وتلقائية المعاملات التجارية.
- في مجال الخدمات تعرف التجارة الإلكترونية بأنها : أداة من أجل تلبية رغبات الشركات والمستهلكين والمدراء في خفض تكلفة الخدمة والرفع من كفاءتها والعمل على سرعة إيصال الخدمة.
- التجارة الإلكترونية: "هي تنفيذ عمليات بيع وشراء السلع والخدمات والمعلومات من خلال شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى الشبكات التجارية العالمية الأخرى[5]".
- التجارة الإلكترونية : "هي تمازج كل من التكنولوجيا والبنية التحتية والمقايضة والسلع ، وتعبر عن عملية يتم من خلالها توظيف الصناعة لإستنباط تطبيقات عملية ومنتجين ومستخدمين وتبادل معلومات ونشاطات اقتصادية وتوظيفها من خلال عملية تكاملية في سوق عالمي يسمى الشبكة العنكبوتية أو سوق الإنترنت".
- التجارة الإلكترونية: عبارة عن أداء العملية التجارية بين شركاء تجاريين، وذلك من خلال استخدام تكنولوجيا معلومات متطورة من أجل رفع كفاءة وفاعلية الأداء.
- التجارة الإلكترونية: هي نوع من عمليات البيع والشراء ما بين المنتجين والمستهلكين أو بين مؤسسات الأعمال بعضهم بعضًا، وذلك من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات.

[1]عبد الوهاب، أكرم، التجارة الإلكترونية، مكتبة ابن سينا، القاهرة 2004، ص 10.

[2]أبو مصطفى، سليمان، التجارة الإلكترونية في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير، إشراف الدكتور ماهر الحولي، الجامعة الإسلامية، غزة، عام 2005.

[3]عبد العظيم ، حمدي ،" التجارة الإلكترونية" أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، القاهرة 2001 ، ص 9.

[4]كتانه، خيري مصطفى " التجارة الإلكترونية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، طبعة أولى، عمان، 2009، ص 51.

[5]الخريجي، عبد الله بن علي، " التجارة الإلكترونية الآفاق والأبعاد" ، مكتبة الرشد للنشر، طبعة أولى، الرياض ، 2003، ص1.

- التجارة الإلكترونية: عبارة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات من أجل إيجاد روابط فعَّالة بين مؤسسات الأعمال في العمليات التجارية.
- " التجارة الإلكترونية: "هي مجموعة متكاملة من عمليات إنتاج وتوزيع وتسويق وبيع المنتجات باستخدام الوسائل الإلكترونية".

ونرى أن التعريف الأنسب للتجارة الإلكترونية هو أنها: عملية تسويق وتوزيع وتبادل المنتجات والسلع والخدمات من خلال سوق إلكتروني عالمي.

**المطلب الثاني :أهداف التجارة الإلكترونية :**

تهدف التجارة الإلكترونية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي[1]:

- زيادة نطاق السوق وتجاوز الحدود الجغرافية والإقليمية أمام السلع والخدمات والمعلومات.
- زيادة معدلات الوصول إلى العملاء وبناء علاقات قوية فيما بينهم.
- تخفيض وتقليل تكاليف الإنتاج والتسويق والتوزيع.
- البحث عن عملاء جدد والوصول إليهم وترغيبهم في الشراء.
- القيام بعمليات التسويق والبيع والشراء عبر الإنترنت.
- تحسين الخدمات المقدَّمة للعملاء وتحسين الصورة الذهنية للمنشأة.

**المطلب الثالث :اهمية وانواع التجارة الالكترونية :**

***أهمية التجارة الإلكترونية :**

تنبع أهمية التجارة الإلكترونية من أهمية الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها والتي يمكن من خلالها تحقيق معدلات أرباح لم يكن من الممكن تحقيقها في ظل التجارة التقليدية. وتتمثَّل أهمية التجارة الإلكترونية في الآتي:

- انخفاض التكلفة: حيث كانت عملية التسويق للمنتج مكلفة جدًّا في السابق؛ لأن الإعلان عن المنتج كان يتم بواسطة الوسائل التقليدية عبر التلفاز والصحف، أما الآن فيمكن تسويقه عبر شبكة الإنترنت وبتكلفة ضئيلة جدًّا.
- تجاوز حدود الدولة : حيث كانت الشركة تتعامل مع عملاء محليين فقط بالسابق ، وإن رغبت في الوصول إلى عملاء دوليين كانت تتكبَّد تكاليف كبيرة وغير مضمونة العائد ، أما الآن فتستطيع الشركة أن تضمن اطلاع الجميع على منتجاتها دون أي تكلفة إضافية تذكر خاصة أن شبكة الإنترنت دخلت جميع الدول.

●**التحرر من القيود:** ففي السابق كانت الشركة تحتاج إلى ترخيص معين، والخضوع لقوانين عديدة، وتحمل تكلفة إنشاء فرع جديد أو توكيل آخرين في الدولة الأجنبية؛ حتى تتمكن من بيع منتجاتها. أما الآن لا تحتاج الشركة لأيٍّ من تلك الإجراءات.

●**الوجود الواسع**: من خلال تواجد التجارة الإلكترونية في كل مكان وفي كل الأوقات، فالتجارة التقليدية بحاجة إلى سوق ملموس يستطيع المتعامل الذهاب إليه للشراء. أما التجارة الإلكترونية فإنها لا تحتاج إلى سوق ملموس، ويستطيع المتعامل من خلالها الدخول إلى هذا السوق غير الملموس في أيّ وقتٍ ومن أي مكان.

[1] حماد طارق عبد العال ،" التجارة الإلكترونية" الدار الجامعية، الإسكندرية 2009، ص 7.

●**التداول العالمي:** حيث تُمكِّن التجارة الإلكترونية المتعاملين من خلالها في تخطي حدود الدول والوصول إلى أي مكان بالعالم ودون تكلفة تذكر، على العكس من التجارة التقليدية التي يقتصر التعامل بها محليًّا ويصعب على المتعاملين زيارة الأسواق العالمية للتسوق.

ونرى أن ما يؤكد أهمية التجارة الإلكترونية المزايا التي تتمتع بها وتتميز بها عن التجارة التقليدية ، حيث يمكن تلخيص هذه المزايا في جملة واحدة وهي : " يمكن للتجارة الإلكترونية زيادة المبيعات وخفض التكلفة"[1]. وسوف يتم استعراض تلك المزايا بالتفصيل لاحقًا ؛ نظرًا لأهميتها.

*** أنواع التجارة الإلكترونية :**

تتم عملية التبادل التجاري الإلكتروني ما بين أربعة أطراف هي: الأفراد، والمؤسسات، والشركات بمختلف أنواعها وأحجامها، والأجهزة المنظمة أو الإدارات الحكومية المختلفة. ويتم تقسيم التعامل التجاري الإلكتروني ما بين هذه الأطراف إلى أربعة أنواع رئيسية على النحو الآتي[2]:

●التجارة بين مجموعات قطاع الأعمال التجارية وبعضها أي من شركة إلى شركة، ويعد هذا النوع أكثر الأطراف تعاملًا بالتجارة الإلكترونية.

●التجارة بين مجموعات قطاع الأعمال التجارية والأفراد أي من شركة إلى عميل وتشمل التسوق على الخط.

●التجارة بين مجموعات قطاع الأعمال التجارية والحكومية أي من شركة إلى حكومة وتشمل المشتريات الحكومية الإلكترونية.

●التجارة بين قطاع الحكومة والأفراد وتشمل الخدمات والبرامج الحكومية على الخط.

ونرى أنه مع التطور السريع في صناعة الإتصالات وتقنية المعلومات وتطور مفاهيم التسويق ونمو عمليات التجارة الإلكترونية وانتشارها سوف يكون هناك إمكانية لظهور أنواع جديدة من التجارة الإلكترونية بخلاف الأنواع القائمة حاليًّا.

**المطلب الرابع :نظم الدفع والسداد للتجارة الإلكترونية.**

مع تزايد عمليات التجارة الإلكترونية أصبح هناك احتياج كبير لنوعية جديدة من الخدمات المصرفية غير التقليدية تتجاوز نمط الخدمات التقليدية ولا تتقيد بمكان معين أو وقت محدد. ونتيجة للنمو السريع لتكنولوجيا الإتصالات جاءت البنوك الإلكترونية التي ساهمت بشكل فعَّال في تقديم خدمات متنوّعة وبتكاليف منخفضة مختصرة الزمان والمكان.

ويقصد بالدفع الإلكتروني : أنه مجموعة الأدوات والتحويلات الإلكترونية التي تصدرها المصارف والمؤسسات كوسيلة دفع والتي تتمثل في الآتي[3]:

**1. النقود البلاستيكية :** وتتمثل في البطاقات البلاستيكية المغناطيسية : كالكارت الشخصي أو الفيزا أو الماستر... إلخ . ومن أمثلة تلك النقود ما يلي:

---

[1] حماد، طارق عبد العال، التجارة الالكترونية، مرجع سابق ص 27.

[2] كتانه، خيري مصطفى " التجارة الإلكترونية"، مرجع سابق، ص 55 - 56.

[3] الصيرفي محمد، التجارة الإلكترونية، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، طبعة أولى،الإسكندرية،2009، ص 210 . ص 215.

- **بطاقات الدفع:** وهي البطاقات التي تعتمد على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى البنك في صورة حسابات جارية تقابل المسحوبات المتوقعة للعميل . وتتميز هذه البطاقات بأنها توفر الجهد والوقت للعملاء، بالإضافة إلى أنها مصدر إيراد للبنك المصدر لها.
- **البطاقات الإئتمانية:** وهي أشهر وسيلة تستخدم في التجارة الإلكترونية وتصدرها البنوك للعملاء بالتعاون مع شركات الدفع الدولية ، ويتم استخدامها كأداة وفاء وائتمان ، ويتم سداد قيمتها لاحقًا حيث يمكن للعميل إما تسديد إجمالي المبلغ أو تسديد الحد الأدنى من إجمالي المبلغ ، وبالتالي احتساب نسبة فائدة على الرصيد القائم المتبقي حسب الإتفاقية مع البنك المصدر.

**2. النقود الإلكترونية:** وتمثِّل صورة متطورة من النقود والتي يترتب عليها استخدام الطرق الإلكترونية الحديثة ،وهي عبارة عن نقود غير ملموسة تأخذ صورة وحدات إلكترونية تخزن في مكان آمن على جهاز الكمبيوتر الخاص بالعميل يعرف باسم المحفظة الإلكترونية ، ويمكن للعميل استخدام هذه المحفظة في القيام بعمليات البيع أو الشراء أو التحويل.

ونرى أن من أهم المشكلات التي تترتب على استخدام النقود الإلكترونية في عمليات التجارة الإلكترونية هي عدم وجود معيار أو آلية للقياس المحاسبي لهذه النقود ؛ فهي تعد نمطا جديدا وغير ملموسة ومختلفة عن النقود التقليدية والتي لا تتطلب معالجتها أية مشاكل في القياس.

**المبحث الثاني :فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الالكترونية**

**المطلب الاول : أثر التجارة الإلكترونية على علم المحاسبة.**

عَرّف مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) الإطار الفكري (النظري) للمحاسبة المالية أنه نظام متكامل ينطوي على تحديد أهداف القوائم المالية والتقارير المالية باعتبارها نقطة البداية، ويوفر المفاهيم والمبادئ والمعايير التى تساعد على تحديد خصائص المعلومات المحاسبية التى تستجيب لهذه الأهداف.

ويعتبر الإطار الفكري (النظري) بمثابة الدستور، فهو عبارة عن نظام متناسق من الأسس والأهداف المترابطة التى يمكن أن تقود الى معايير متناسقة ويمكن لها أن تصف طبيعة ووظيفة وحدود المحاسبة المالية والقوائم المالية، كما يعتبر الاطار الفكري مرشداً يمكن الرجوع اليه والإعتماد علي معاييره لحل المشاكل التى تواجه مهنة المحاسبة وإعداد التقارير المالية.

ويشكل مشروع إطار العمل المفاهيمي محاولة من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) لتطوير مفاهيم تفيد في إرشاد المجلس لوضع المعايير وتوفير إطار مرجعي لحل المشاكل المحاسبية، ويحدد هذا الإطار المفاهيم الخاصة بإعداد وعرض البيانات المالية للمستخدمين من خارج المنشأة.

والإطار المفاهيمي مقسم الى ثلاثة مستويات، يختص المستوى الاول بتحديد أهداف الإبلاغ المالي، ويعرض المستوى الثانى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتعريفات الخاصة بعناصر القوائم المالية، ويوضح المستوى الثالث مفاهيم الإعتراف والقياس التى يستخدمها المحاسبون عند وضع وتطبيق المعايير المحاسبية والتى تتضمن استخدام الإفتراضات والمبادئ والمحددات التى تصف بيئة التقرير المالي، ونتناول فيما يلي أثر عمليات

التجارة الإلكترونية على كل مستوى من المستويات الثلاث للإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية[1].

**المستوى الاول: الأهداف الاساسية.**

يعتبر التقرير المالي الخارجي للمشروع مصدرا للمعلومات المفيدة التى تقدمها الإدارة الى مستخدمى القوائم المالية الذين لا يمكنهم الحصول على المعلومات من مصادر اخرى، وبالتالى يجب أن يتضمن التقرير معلومات تفى بمجموعة من الأهداف العامة تتمثل فى الاتى:

- تمكين المستخدمين من إتخاذ قرارات الإستثمار والإئتمان، حيث يجب أن يوفر التقرير المالي معلومات تكون مفيدة لكل من المستثمرين والدائنين الحاليين والمحتملين في اتخاذ القرارات السليمة المتعلقة بالإستثمار أو الاقراض، ويجب أن تكون هذه المعلومات مفهومة لأولئك الذين لديهم دراية وفهم معقول عن المعاملات الإقتصادية والتجارية ، وكذلك لديهم الرغبة في دراسة وتحليل هذه المعلومات.
- خدمة الطائفة التي ليس لديها القدرة أو الإمكانيات على طلب المعلومات مباشرة مما يجعلها تعتمد على القوائم كمصدر أساس لتوفير المعلومات.
- توفير المعلومات المفيدة للمستثمرين والمقرضين من أجل عقد المقارنات وعمل التنبؤات وإجراء التقييمات للتدفقات النقدية المتوقعة.
- إمداد مستخدمي هذه القوائم بالمعلومات اللازمة لإجراء التنبؤات وعقد المقارنات وتقييم قدرة المنشأة على تحقيق الدخل.
- توفير المعلومات اللازمة لتقييم قدرة المنشأة على الإستخدام الكفء والفعّال للموارد الإقتصادية المتاحة، من خلال تقييم أداء الإدارة نحو الإستخدام الأمثل للموارد وليس مجرد مسؤوليتها التقليدية تجاه صيانة وحماية الأصول.

تقديم قائمة للمركز المالي تكون مفيدة في مجال التنبؤ والمقارنة و التقييم لقدرة المنشأة على تحقيق الدخل، ولتحقيق ذلك يلزم التقرير في هذه القائمة عن دورات النشاط غير المكتملة حتى تأريخ الإعداد وأن تكون

القياسات على أساس القيم الجارية، كذلك يحدد الهدف بأن يكون التبويب لعناصرالأصول والخصوم على أساس درجة السيولة التي يتمتع بها العنصر.

- تقديم قائمة بالدخل الدوري بحيث يمكن الإعتماد عليها في عمل التنبؤات والمقارنات والتقييم بقدرة المنشأة على تحقيق الدخل في المستقبل ، أي أنه يلزم التقرير عن نتائج العمليات والأحداث التي تمثل دورات النشاط المكتملة، وكذلك تقدير نتائج النشاط للدورات غير المكتملة حتى تأريخ الإعداد ، كما يلزم التقرير عن التغيرات التي طرأت على القيم الواردة في قائمة المركز المالي .
- تقديم قائمة بالنشاط المالي بحيث يمكن الإستفادة منها في عمل التنبؤات والمقارنات والتقييم للقدرة الإيرادية للمنشأة، وهذه القائمة يتم التقرير فيها عن وقائع متعلقة بالعمليات والأحداث ذات الآثار النقدية المتحققة فعلا أو وجود احتمال كبير في تحققها .

[1] المهدلى، عايده حمد"مدى ملاءمة متطلبات مسودة معيار الابلاغ المالى الدولى المقترح الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) للتطبيق فى بيئة المنشآت الخاصة بالاردن" رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، الاردن، عام 2009

- تقديم قائمة بالتقديرات المالية المتصلة بالمستقبل ، حيث ان مثل هذه القائمة تساعد على التنبؤ بتقييم الأحداث الإقتصادية المتوقعة.
- توفير معلومات مفيدة في مجال تقييم كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الإقتصادية المتاحة ومدى فاعليتها لتحقيق أهداف التنظيم .
- التقرير عن تلك الأنشطة التي تقوم بها المنشأة ، والتي يكون لها أثر على المجتمع، بحيث تكون هذه الآثار قابلة للقياس الكمي حتى يمكن التقرير عنها ويعتبر هذا الهدف إشارة صريحة إلي المسؤولية الإجتماعية للوحدات الإقتصادية.

وبالنظر الى عمليات التجارة الإلكترونية يلاحظ الاتى:

- ✓ لا يتم الإفصاح عن حجم التعاملات بنظام التجارة الإلكترونية.
- ✓ لا يتم الإفصاح ببند مستقل عن قيمة الإيرادات من عمليات التجارة الإلكترونية.
- ✓ لا يتم الإفصاح ببند مستقل عن قيمة الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عمليات التجارة الإلكترونية.
- ✓ لا يتم الإفصاح عن عمليات الإحتيال التي تتعرض لها الشركات أو اختراق موقعها الإلكتروني.
- ✓ لا يتم الإفصاح عن حجم الديون المشكوك فى تحصيلها او الديون المعدومة الناتجة عن عمليات التجارة الإلكترونية
- ✓ لا يتم الإفصاح عن البيئات الإقتصادية التى تمارس الشركة نشاطها من خلالها وكذلك الوزن النسبي لكل بيئة من تلك البيئات.
- ✓ أن عدم تجانس وحدات النقد فى ايرادات انشطة التجارة الإلكترونية يؤثر سلباً على فرض وحدة القياس ومن ثم عدم موضوعية مقارنة البيانات عبر الفترات المختلفة.

وبالرجوع الى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 8 "القطاعات التشغيلية" نجد ان المبدأ الأساسي للمعيار ان تفصح المنشأة عن معلومات لمساعدة مستخدمي بياناتها المالية على تقييم طبيعة وآثار الأنشطة التى

تمارسها والبيئات الإقتصادية التى تعمل فيها، كما يقضي هذا المعيار من المنشأة الإبلاغ عن معلومات حول الإيرادات المستمدة من منتجاتها او خدماتها وحول الدول التى تحقق فيها ايرادات وتحتفظ فيها بأصول وحول كبار العملاء بغض النظر عما إذا كانت تلك المعلومات مستخدمة من قبل الإدارة فى اتخاذ القرارات التشغيلية.

من خلال ما تقدم نرى ان المعلومات التى تُفصح عنها الشركات التى تعمل فى مجال التجارة الإلكترونية لا تفى بمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 8 "القطاعات التشغيلية" ومن ثم فان التقرير المالي لتلك الشركات لا يتضمن معلومات تحقق الأهداف الأساسية للتقارير المالية.

**المستوى الثاني: المفاهيم المحاسبية الأساسية.**

يشمل المستوى الثاني الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وعناصر القوائم المالية، حيث تشكل هذه المفاهيم حلقة الوصل بين الأهداف وكيفية الإعتراف والقياس فى المحاسبة، ولكي تحقق المعلومات المحاسبية الفائدة المرجوة منها هناك مجموعة من الخواص يجب أن تتسم بها تلك المعلومات، وتتعلق هذه الخواص بمعايير نوعية يمكن من خلالها الحكم على مدى تحقق الفائدة.

وتتوقف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على نوعية القرارات التي يتخذها متخذو القرارات، وعلى مقدرتهم في الحصول على هذه المعلومات المحاسبية وفي فهمها واستخدامها في إتخاذ القرارات. وتشمل تلك الخصائص ما يلي:

1. **الملاءمة.** يقصد بالملاءمة: وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراسة، فالمعلومات الملائمة هي تلك المعلومات القادرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار. وهناك ثلاث مقومات لخاصية الملاءمة تتمثل في الآتي:

- القدرة على التنبُّؤ بالمستقبل.
- القدرة على التقييم الإرتدادي للتنبُّؤات السابقة.
- التزامن.

وفي عمليات التجارة الإلكترونية لا توجد معايير أو أسس للإفصاح عن عمليات القرصنة أو اختراق الموقع الإلكتروني للشركات أو حجم عمليات التلاعب في السداد أو حجم الديون المشكوك في تحصيلها، بالإضافة إلى اختلاف درجة الأهمية النسبية للمعلومات في التجارة الإلكترونية عن عمليات التجارة التقليدية، وبالتالي تفقد المعلومات المحاسبية القدرة على التنبُّؤ بالمستقبل، الأمر الذي يجعل المعلومات المحاسبية للشركات التي تعمل في مجال التجارة الإلكترونية لا تتمتع بالملاءمة.

2. **الثقة.** وهذه الخاصية تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الإعتماد عليها. وهناك ثلاثة مقومات لهذه الخاصية تتمثل في الآتي[1]:

- الصدق في التعبير عن الظواهر.
- إمكانية التثبُّت من المعلومات.
- حيدة المعلومات.

ونظرا لوجود إشكالية في الأدلة الثبوتية لعمليات التجارة الإلكترونية، فإن إمكانية التثبت من المعلومات تكون محدودة، كذلك في حالة حدوث خلل أو اختراق لموقع الشركة من خلال شبكة الإنترنيت تُصبح مخرجات النظام المحاسبي مشكوكا بمصداقيتها، وبالتالي تفقد المعلومات المحاسبية ثقة المستخدمين، الأمر الذي يُفقد المعلومات المحاسبية للشركات التي تعمل في مجال التجارة الإلكترونية خاصية الثقة.

3. **القابلية للمقارنة**.تتعلق هذه الخاصية بإمكانية إجراء مقارنة لذات المنشأة بين فترات زمنية مختلفة أو مع منشآت أخرى في نفس النشاط، حيث تزداد قيمة المعلومات المحاسبية مع إجراء هذه المقارنات.

وفي شركات التجارة الإلكترونية والتي تمارس نشاطها في معظم دول العالم من خلال عُملات نقدية غير متجانسة، وحيث إن هذه العملات تتغير قيمتها يوميًّا بالنسبة للعملة الوظيفية وفقًا لأسعار الصرف السائدة فى تواريخ التدفقات النقدية، فإن مقارنة البيانات المالية لشركات التجارة الإلكترونية خلال الفترات المختلفة وكذلك مقارنة معلومات شركات التجارة الإلكترونية بمعلومات شركات التجارة التقليدية والتي تمارس نفس النشاط تكون مقارنة غير موضوعية؛ لعدم ثبات وحدة القياس، وبالتالي عدم تمتع المعلومات المحاسبية لشركات التجارة الإلكترونية بخاصية القابلية للمقارنة.

---

[1] الشيرازي، عباس مهدي، نظرية المحاسبة، مرجع سابق ص 200.

يتضح مما تقدم أن المعلومات المحاسبية فى الشركات التى تمارس نشاط التجارة الإلكترونية لا تحقق الفائدة المرجوة منها وبالتالي لا تتمتع بالخصائص النوعية التى تحقق المستوى الثاني من الأطار المفاهيمي للمحاسبة المالية.

وللوصول إلى معلومات محاسبية تتمتع بالقدر اللازم من الخصائص النوعية نقترح إلزام الشركات التي تعمل في مجال التجارة الإلكترونية بالإفصاح عن الآتي:

- عمليات القرصنة أو اختراق الموقع الإلكتروني للشركة.
- حجم الديون المشكوك في تحصيلها.
- وسائل الحماية للموقع الإلكتروني للشركة.
- وسائل حفظ الأدلة الثبوتيَّة الإلكترونية للعمليات التي يتم تنفيذها.

**المستوى الثالث: مفاهيم الإعتراف والقياس.**

توضح مفاهيم الإعتراف والقياس المحاسبي أسلوب الإعتراف بالعناصر والأحداث المالية، وقياسها، وعرضها من قبل النظام المحاسبي.

**اولا: الفروض المحاسبية الأساسية:**

- **فرض الوحدة المحاسبية.**

يقوم هذا الفرض على أساس أن أى وحدة اقتصادية عند إنشائها واكتسابها الصفة القانونية تكون مستقلة ومنفصلة بملكيتها عن ملكية المالكين[1]، ونرى أن الشركات التى تعمل في مجال التجارة الإلكترونية تتوافق مع هذا الفرض.

- **فرض الإستمرارية.**

بمقتضى هذا الفرض فان الوحدة المحاسبية ومنذ نشوئها وحدة متصلة ومستمرة النشاط دون النظر للعمر الطبيعى للمالكين، أي الفضل بين عمر الوحدة المحاسبية وعمر المالكين باعتبارهما شخصيتين مستقلتين عن بعضهما[2]، ونرى اتفاق الشركات التى تعمل في مجال التجارة بنوعيها التقليدية والإلكترونية مع هذا الفرض.

- **فرض وحدة القياس المحاسبي.**

تتطلب عملية القياس اختيار وحدة قياس مناسبة، وفي المحاسبة تستخدم وحدة النقود كوحدة عامة لقياس كافة العناصر المكونة للقوائم المالية، فالقياس المحاسبي هو قياس مالي، ومعنى هذا الفرض أن المحاسبة تُعنى فقط بالعمليات التي يمكن التعبير عنها نقدا، وأيٍّ عمليات لا يمكن إخضاعها للقياس النقدي تخرج عن نطاق المحاسبة، وهناك مشكلة يثيرها هذا الفرض هى عدم ثبات قيمة وحدة القياس ذاتها[3].

[1] الحيالي، وليد ،" نظرية المحاسبة" مرجع سابق، ص 57.

[2] الحيالي، وليد ،" نظرية المحاسبة" مرجع سابق، ص 60.

[3] الشيرازي، عباس مهدي، نظرية المحاسبة، مرجع سابق ص265.

وفى عمليات التجارة الإلكترونية حيث تتم الإيرادات بوحدات نقد مختلفة وغير متجانسة نتيجة بيع السلع او تأدية الخدمات من خلال أسواق مختلفة على مستوى العالم نرى أن عدم تجانس وحدات النقد فى ايرادات تلك الشركات يؤدى الى عدم ثبات وحدة القياس المحاسبي عند تحويل وحدات النقد المختلفة الى العملة الوظيفية للمنشأة ومن ثم عدم توافق عمليات التجارة الإلكترونية مع فرض وحدة القياس.

- **فرض الدورية.**وهو تقسيم حياة المنشأة المستمرة إلى فترات دورية، بهدف إعداد التقارير التي تستخدم لتوفير المعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات في المدى القصير، وتزويد الأطراف المعنية بالمؤشرات التي تمكنهم من تقييم الأداء[1]، ونرى أنه لا يوجد تعارض مع هذا الفرض بشأن عمليات التجارة الإلكترونية.

**ثانيا: المبادئ المحاسبية الاساسية.**

- **مبدأ الموضوعية.**

يقصد بهذا المبدأ : التأكد بأية وسيلة مادية من حدوث الواقعة المالية ، وقد اعتبرت المستندات المحاسبية دليلًا ماديًا كافيًا وبرهانًا مكتوبًا يؤيد حدوث الواقعة ، ويتم إجراء الجرد الفعلي في نهاية كل فترة مالية عند إعداد القوائم المالية كشرط أساسي للإعتراف بالقوائم المالية. فالمحاسبة لا تعتد بالعمليات المالية ولا تسجل بالسجلات المحاسبية دون وجود توثيق مستندي يؤكد حدوث كل عملية على انفراد ، ويشمل التوثيق جميع عناصر الأصول والخصوم دون استثناء[2].

ونرى أن عمليات التجارة الإلكترونية لا يتوفر فيها التوثيق المستندي وبالتالي لا يوجد الدليل المادي الكافي الذي يؤيد حدوث الواقعة مما يجعل عمليات التجارة الإلكترونية غير موضوعية ، ونقترح أن يتم تعديل مفهوم هذا المبدأ ليصبح أن يتم التأكد بأي وسيلة مادية أو إلكترونية من حدوث الواقعة المالية ، وبذلك يحتوي مبدأ الموضوعية عمليات التجارة الإلكترونية أيضا.

**▪مبدأ تحقق الإيراد.**

الإيراد كمفهوم مجرد بالفكر المحاسبي يعني : إجمالي التدفقات الداخلة للوحدة الإقتصادية ؛ نتيجة بيع السلع أو تقديم الخدمات والتي تؤدي إلى زيادة في إجمالي أصولها أو نقص في إجمالي الأصول أو كليهما. ووفقًا لمبدأ التحقق المتعلق بالإيراد لابد من وجود واقعة أو حدث يمكن الإعتماد عليه كمعيار لتحقق أو اكتساب الإيراد ؛ وذلك ليكون بالإمكان الإعتراف بهذا الإيراد دفتريًا. ومع اختلاف وجهات نظر المحاسبين حول معايير تحقق الإيراد إلا أن الرأي الأرجح هو أن الإيراد من بيع البضاعة أو تقديم الخدمة يتحقق بمجرد بيع البضاعة وتسليمها للعميل سواء كان البيع نقدًا أو على الحساب[3] .

وإضافة إلى ذلك فهناك حالات أخرى يعتبر فيها الإيراد محققًا منها:

- تحقق الإيراد بعد البيع كما هو الحال في البيع بالتقسيط أو البيع ألإيجاري.
- تحقق الإيراد عند الانتهاء من الإنتاج، وذلك في حالة إمكانية تقدير ثمن بيع السلعة بشكل موضوعي.
- تحقق الإيراد أثناء عملية الإنتاج، وذلك كما في حالة الصناعات التي تستغرق دورتها الإنتاجية أكثر من فترة محاسبية واحدة.

---

[1] الشيرازي، عباس مهدي، نظرية المحاسبة، مرجع سابق ص263.

[2] الحيالي، وليد ،" نظرية المحاسبة" مرجع سابق، ص 72.

[3] الحيالي، وليد ،" نظرية المحاسبة" مرجع سابق، ص 73.

- تحقق الإيراد عند الإنتهاء من النشاط الإقتصادي لعملية الإنتاج، وذلك عندما يكون الإنتاج بناء على طلب العملاء وسعر البيع محدد مسبقا. وتكلفة الإنتاج يمكن تحديدها أو عندما يكون سعر البيع محددًا تنافسيًا، ويمكن تصريف كامل الإنتاج في وقت قصير دون تخفيض للسعر.

ونرى أن معايير تحقق الإيراد في التجارة التقليدية لا تغطى تحقق الإيراد المتولد من خلال عمليات التجارة الإلكترونية والتي يغيب فيها التوثيق المستندي ، بالإضافة إلى مخاطر تنفيذها ، ونقترح إضافة فقرة مستقلة لتحقق الإيراد لعمليات التجارة الإلكترونية إلى الحالات الأخرى التي يعتبر فيها الإيراد محقَّقا تكون كالآتي:

(تحقق الإيراد المتولّد من خلال عمليات التجارة الإلكترونية عند نقطة البيع في حال أمن وسلامة الموقع الإلكتروني وما يحتويه من معلومات ، بالإضافة إلى الثقة في النظام القائم في الشركة وذلك من خلال تفعيل الخدمات التوكيدية والمراجعة المستمرة كوظائف جديدة للمحاسب القانوني والتي توضح مدى تأمين وسلامة ومتابعة النظام).

**▪مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات.**

إن تطبيق هذا المبدأ يستلزم الأخذ بأساس الإستحقاق وما يستوجبه من ضرورة تحديد توقيت الإعتراف بالإيرادات والمصروفات عن طريق ايجاد رابطة سببية بين انجازات المنشأة وبين المجهودات التى بذلتها في سبيل ذلك والتى تمثل التدفقات الداخلية للمنشأة وكذلك طريقة معالجة آثار عدم تزامن التدفقات النقدية عن طريق التسويات الخاصة بالمقدمات والمستحقات واستهلاك وتوزيع التكاليف الراسمالية بطريقة منتظمة ومنطقية.

وفي عمليات التجارة الإلكترونية حيثُ توجد مشكلة فى توقيت الإعتراف بالإيراد نتيجة غياب الأمان والتوثيق وإمكانية اختراق موقع الشركة من قبل الغير، الأمر الذى يجعل عملية مقابلة الإيرادات بالمصروفات غير موضوعية وغير عادلة، ويترتب على ذلك عدم امكانية تحقيق هذا المبدأ بصورة عادلة فى ظل تلك العمليات.

ونرى أنه يمكن تحقيق المبدأ المذكور بصورة عادلة من خلال وضع آلية لعملية الإعتراف بالإيراد المتولّد من خلال عمليات التجارة الإلكترونية والتى إقترحنا ان تكون عند نقطة البيع في حال أمن وسلامة الموقع الإلكتروني وما يحتويه من معلومات ، بالإضافة إلى الثقة في النظام القائم في الشركة من خلال تأكيد المحاسب القانوني بوجود تامين وسلامة ومتابعة للنظام.

- **مبدأ التحفظ.**

بمقتضى هذا المبدأ فإن بعض عناصر القوائم المالية التي تحتاج إلى بعض التقديرات وخصوصا العناصر التي يدخل فيها التخمين الشخصي، ويجب أن يراعى فيها جانب التحفظ والإبتعاد عن المبالغة الناجمة عن التفاؤل في معالجة بعض الأمور المحاسبية. والأساس في تطبيق هذا المبدأ هو إتباع الإجراء المحاسبي الذي يأخذ الخسائر المحتملة في المستقبل بعين الإعتبار دون الأرباح . مثال ذلك : تقييم المخزون السلعي آخر المدة بسعر التكلفة أو السوق أيهما أقل ، وتكوين المخصصات والإحتياطيات للخسائر المحتملة والإلتزامات الطارئة[1].

[1] الحيالي، وليد ،" نظرية المحاسبة" مرجع سابق، ص 87.

❖ إن هذا المبدأ يُظهر تناقضا ذاتيًّا أحيانا حيث يأخذ موقفًا تشاؤميًّا عند تحديد الدخل في دورة معينة باعتماد سعر السوق الأدنى لمخزون آخر المدة ، وهذا الإجراء سوف يؤدِّي إلى زيادة في أرباح العام التالي.

❖ الإفراط في التشاؤم باعتماد القيم الأدنى للأصول والقيم الأعلى للخصوم.

❖ أن هذا المبدأ يمثل مزيجا من منهج التكلفة التاريخية ومنهج تكلفة الاستبدال.

وهناك انتقادات وجهت إلى هذا المبدأ تتمثل في الآتي:

وعلى الرغم من تلك الانتقادات فإننا نرى ضرورة التزام الشركات التي تعمل في مجال التجارة الإلكترونية بتطبيق هذا المبدأ من خلال تكوين المخصصات والإحتياطيات للخسائر المحتملة وذلك استنادا إلى ما يلي:

- في ظل غياب الأمان والتوثيق لعمليات التجارة الإلكترونية وإمكانية اختراق موقع الشركة من قبل الآخرين جعل عملية تحقق الإيراد عملية مشكوك فيها . كما أن عملية الدفع غير آمنة حيث يمكن التلاعب في عملية التحويل وبالتالي عدم وصول النقد.
- في آلية التجارة الإلكترونية قد يكون المشتري وهميًّا وفي حالة التلاعب سيتحمل المخاطرة البائع وليس المشتري.
- صعوبة تقدير الخسائر المحتملة؛ نتيجة عدم تحصيل أرصدة العملاء مما يدعو إلى التحفظ بدرجة عالية في تقدير الديون المشكوك في تحصيلها.

**المطلب الثاني :علاقة التجارة الألكترونية بعمل نظم المعلومات المحاسبية .**

يمثل نظام المعلومات المحاسبية (AIS) " أحد النظم الفرعية في الوحدة الاقتصادية ، يتكون من عدة نظم فرعية تعمل مع بعضها البعض بصورة مترابطة ومتناسقة ومتبادلة، بهدف توفير المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية، المالية وغير المالية، لجميع الجهات التي يهمها أمر الوحدة الاقتصادية، وبما يخدم تحقيق

أهدافها ".

وبما ان توجه العديد من الوحدات الأقتصادية نحو إستخدام التجارة الألكترونية أخذ يزداد شيئاً فشيئاً من حيث أنه يمثل أحد التغيرات والتطورات التي يجب أن تحقق الوحدات الأقتصادية الفائدة التي يمكن أن تساعدها نحو تحقيق أهدافها ، وبما أن نظام المعلومات المحاسبية هو نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالبيئة التي يعمل في نطاقها ، كما أنه يمثل النظام الرسمي للمعلومات في أي وحدة إقتصادية وبالتالي يقع على عاتقه أن يوفر المعلومات المختلفة للعديد من الجهات التي لها علاقة بالوحدة الأقتصادية المعنية ـ إضافة إلى إمكانية تحقيق أهدافه وأهداف الوحدة الأقتصادية التي يعمل فيها . ، فإن الأمر يتطلب من نظم المعلومات المحاسبية في الوحدات الأقتصادية ـــ التي تعمل في ظل التجارة الألكترونية ـــ أن تأخذ بنظر الأعتبار كل التغيرات والتطورات التي تحدث في المجالات المتعددة المحيطة ببيئتها وخاصة ما يتعلق بالتطورات المستجدة في مجال إستخدام تقنيات المعلومات والأتصالات الحديثة والتي تمثل التجارة الألكترونية إحداها .

عليه يمكن القول أن علاقة التجارة الألكترونية بعمل نظم المعلومات المحاسبية سوف يتطلب من نظم المعلومات المحاسبية أن تأخذ بالمستجدات التي سوف تفرزها متطلبات العمل في ظل التجارة الألكترونية خاصة ما يتعلق بضرورة إستخدام الوسائل الألكترونية الحديثة في العمل المحاسبي وكذلك إعادة تصميم النظام بما يتلاءم مع عملية التشغيل الألكتروني للبيانات وما يتبعه من تأثيرات أخرى سواء على مكونات أو مقومات النظام.

**المطلب الثالث :تأثير التجارة الألكترونية على مكونات نظم المعلومات المحاسبية .**

تتعلق مكونات نظام المعلومات المحاسبية . بصورة عامة . بمجموعة من الأجزاء البشرية والمادية ،[1] وفي ظل التشغيل اليدوي للبيانات فإن النظام سوف يعتمد بصورة رئيسية على الكادر البشري إضافة إلى مجموعة من الوسائل الآلية أو شبه الآلية البسيطة التي تساعد على القيام بالعمل المحاسبية ، ولكن عند قيام الوحدة الأقتصادية بالعمل في ظل التجارة الألكترونية فإن الأمر يتطلب ضرورة إستخدام الوسائل الألكترونية والتي يشكل الأنترنت أحد أهم هذه الوسائل وبما يعني أن العديد من البيانات يجب أن تعتمد على التشغيل الألكتروني باستخدام الحاسبات وملحقاتها ، الأمر الذي يتطلب من نظام المعلومات المحاسبية أن يعتمد على التشغيل الألكتروني للبيانات ، وهو ما يدعو إلى الحاجة لتطوير مكوناته بحيث تشمل كل الوسائل التي يتطلبها العمل في ظل التجارة الألكترونية .

وبذلك فإن مكونات نظام المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الألكترونية سوف تشمل كلاً من : مجموعة الأفراد المؤهلين ، أجهزة الحاسوب ، البرمجيات ، قاعدة البيانات ، الأجراءات ، تقنيات الأتصالات ، وكما يلي:

**أولاً . مجموعة الأفراد المؤهلين.**

يشكل الأفراد أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية ، وتزداد أهمية وجود الأفراد ضمن مكونات نظام المعلومات المحاسبية في ظل العمل لأغراض التجارة الألكترونية من حيث ضرورة وجود الأفراد المؤهلين . علمياً وعملياً . ومدى قدرتهم على أداء العمل المحاسبي في ظل إستخدام التقنيات الحديثة وتعدد الجهات التي تتكون لها علاقات مع الوحدة الأقتصادية التي يتم العمل فيها وكذلك زيادة البيانات والمعلومات التي يتطلب تجميعها وتشغيلها وتوصيلها إلى الجهات المعنية .

ونظراً لأهمية عنصر الافراد ضمن إدارة عمل نظم المعلومات المحاسبية فإن نظام المعلومات المحاسبية يمكن أن يشمل مجموعة من الأفراد تضم كلاً من :

1. المحاسبين بكافة درجاتهم الوظيفية (مديري حسابات، محاسبين، معاوني محاسبين، كتاب حسابات)، والذين يقع على عاتقهم القيام بكافة الاعمال المحاسبية من تسجيل وتبويب وتلخيص وعرض للبيانات المحاسبية والمساعدة على برمجتها على الحاسبة الإلكترونية والتأكد من دقة ذلك بصورة دورية مستمرة .
2. محللو ومصممو نظام المعلومات المحاسبية، الذين يقع على عاتقهم القيام بعمليات تحليل وتصميم نظام المعلومات المحاسبية أو أي من نظمه الفرعية عندما يستدعي الأمر ذلك.
3. المحللون الماليون ، الذين يقع على عاتقهم تحليل القوائم المالية الأساسية والأضافية التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبية في الوحدة الاقتصادية ، أو تحليل أي بيانات أخرى لها علاقة بعمل نظام المعلومات المحاسبية .
4. المبرمجون ، الذين يقع على عاتقهم القيام بعمليات البرمجة التي يستلزمها عمل الحاسبات الإلكترونية .
5. أي افراد اخرين ضمن جهات لها علاقة بعمل نظام المعلومات المحاسبية في سبيل تبادل المعرفة ومحاولة الاستفادة منها بصورة متبادلة بين نظام المعلومات المحاسبية وأي نظم معلومات أخرى يمكن أن تتواجد ضمن الوحدة الاقتصادية أو خارجها .

---

[1] زياد هاشم يحيى و د. قاسم محسن الحبيطي، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، كلية الحدباء الجامعة ، الموصل، العراق، 2003 ص 41 .

**ثانياً . أجهزة الحاسوب.**

وهي تمثل الوسيلة الأساسية في عمل نظام المعلومات المحاسبية عند العمل في ظل التجارة الألكترونية نظراً لأنه لا يمكن أداء العمل بدونها سواء من حيث تشغيل البيانات ومعالجتها بالسرعة والدقة المطلوبتين أو من حيث إمكانية إجراء الأتصالات مع الجهات التي يتم التعامل معها وتوصيل البيانات والمعلومات اللازمه لها كما إن إستخدام أجهزة الحاسوب في عمل نظم المعلومات المحاسبية يمكن أن يؤدي إلى الأستفادة من خصائص الاتية:[1]

السماح بتشغيل البيانات المحاسبية بطريقة مرنة قادرة على إنتاج معلومات متعددة من حيث الكم والنوعية في ظل جميع البدائل الممكنة بوقت قصير جداً وعلى درجة عالية من الدقة بمعنى ان استخدام الوسائل الآلية يُسهم في تحقيق وتوافر الخصائص النوعية الرئيسة في المعلومات المحاسبية (الملائمة والثقة).

إن إستخدام الحاسوب يؤدي إلى تحقيق الرقابة الداخلية والذاتية على تنفيذ العمليات بحيث يمكن تلافي الأخطاء في مراحل التشغيل المختلفة أولاً بأول، حيث يتضمن الحاسوب وسائط للضبط والرقابة والتحقق من النتائج .

ان استخدام الحاسوب يساعد على إنجاز الأعمال الحسابية والإدارية بسرعة وبالتالي يؤدي إلى تخفيض التكاليف، وخاصة في الحالات التي تزداد فيها تكلفة العمالة اليدوية عن تكلفة التشغيل الآلي ولهذا يرى الكثير من مصممي النظم المحاسبية ان أي آلة مكتبية يجب ان تعطي عائد يغطي تكلفتها في سنة أو سنين ويتمثل هذا العائد في وفورات رواتب الموظفين.

ان استخدام الحاسوب يوفر إمكانية إنتاج مستندات متعددة بعملية آلية واحدة وهذه المستندات اما ان تكون نسخا متعددة من مستند محاسبي واحد أو مستندات وسجلات محاسبية تستخدم لاستيفائها نفس البيانات.

يساعد استخدام الحاسوب في تطبيق أساليب المعرفة الأخرى مثل أساليب بحوث العمليات وتزاوجها مما يساعد بدوره على إنشاء نظام متكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية وفتح آفاق جديدة للأبحاث والدراسات العلمية .

يتيح التشغيل الآلي للبيانات توفير كمية هائلة من المعلومات المحاسبية وغيرها التي يمكن استخدامها في أغراض مختلفة كالتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

يتم تطبيق مبدأ كتابة البيانات مرة واحدة حيث يتم إدخال البيانات في المرة الأولى ويتم تغيير البيانات الموجودة في جميع الملفات المتعلقة بها مباشرة في نفس الوقت ويتم استخراج التقارير تلقائيا.

القدرة التخزينية وسرعة استرجاع المعلومات للحاسوب أدى إلى مركزه المعلومات في جهاز معين مما يترتب عليه أخطار مختلفة من عمليات الاختراق وان حماية المعلومات من هذه الأخطار هو السبيل الوحيد والعملي للحفاظ عليها ومثل هذه المسئولية مناطة برؤساء الوحدات الاقتصادية التي تتعامل بالمعلومات وتحفظها في مختلف وسائط الحفظ .

---

[1] إخلاص هزاع العبدلي ،إستخدام الوسائل الآلية في نظام المعلومات المحاسبية . وسائل مقترحة في مصرف الرافدين / نينوى / 112 ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، كلية الأدارة والأقتصاد . جامعة الموصل ، 2003 . ص ص 5-6 .

ان استخدام الحاسوب يهئ الفرصة للوحدات الاقتصادية لبناء هياكلها التنظيمية بشكل اكثر مرونة فغالبا الوحدات التي لا تعتمد على الحاسوب يحدث لديها تأخير في معالجة وتوصيل المعلومات خلال الهيكل التنظيمي وفي مثل هذه الحالة فان استخدام الحاسوب من شأنه ان يوفر المرونة في اختيار الهيكل التنظيمي الملائم بما يساعد في تقلص هذا التأخير.

**ثالثاً . البرمجيات.** وهي تتضمن مجموعة من التعليمات التشغيلية الموجهة للحاسوب يقوم باتباعها لتنفيذ الأهداف المطلوبة من النظام ، ويمكن التفرقة بين نوعين أساسيين من البرامجيات وهي برامج النظام وبرامج التطبيقات .[1]

ومن أمثلة البرامجيات : [2]

أ. البرامج التي ينفذها الحاسبة (البرامج المعيارية).

ب. البرامج الجاهزة (التطبيقات الجاهزة).

ج. البرامج المساعدة.

د. البرامج المترجمة.

هـ. أنظمة تشغيل الأقراص.

وتمثل برامج التشغيل (البرامج التطبيقية) كافة البرامج التي يمكن الاستعانة بها في عمل نظام المعلومات المحاسبية في الوحدة الاقتصادية والتي يتم من خلالها تنفيذ مجموعة من الأوامر والتعليمات التي يتم تغذية الحاسب بها لكي تتمكن من استقبال البيانات المختلفة وتوجيهها حسب العمليات المحاسبية اللازمة بهدف استخراج المعلومات المطلوبة .

وتشمل برامج التشغيل التي يمكن استخدامها في مجالات عمل نظام المعلومات الحاسبية بدرجة أساسية كافة البرامج التطبيقية المحاسبية التي يمكن الاستعانة بها دون الحاجة إلى مبرمج لبرمجة العمليات المحاسبية واستخراج نتائجها.

**رابعاً :قاعدة البيانات .**[3] تمثل قاعدة البيانات المحاسبية مجموعة من الملفات المرتبطة مع بعضها البعض بصورة منطقية ومخزونة بطريقة منظمة تسهل وصول البرامج التطبيقية إليها بهدف معالجة البيانات.

ويمثل وجود قاعدة البيانات ضمن مكونات نظام المعلومات المحاسبية أمراً هاماً، حيث أن ذلك يساعد على تحقيق الفوائد الآتية:

1. تحتوي قاعدة البيانات المحاسبية على كافة البيانات التي لها علاقة بكافة أنشطة الوحدة الاقتصادية التي تقوم بها الإدارات والأقسام المختلفة فيها ، مما يؤدي إلى سهولة الوصول إلى أي بيانات ينبغي معالجتها بصورة مباشرة وسريعة.
2. إن وجود البيانات ضمن قاعدة البيانات بصورة موحدة (مركزية) سوف يؤدي إلى تقليل تكرار عملية حفظ البيانات (في حالة تعدد وجودها ضمن ملفات مستقلة) ، الأمر الذي يساهم أيضاً في تخفيض تكاليف حفظ البيانات نظراً لعدم الحاجة إلى تكرار الملفات ذات البيانات المتشابهة .

[1].د . محمد عبد الفتاح محمد وطارق عبد العال حماد ،التطبيقات المحاسبية باستخدام الحاسب ،دار الجامعية، الاسكندرية، 2000 ص30.

[2]زياد هاشم يحي ود. قاسم محسن الحبيطي، مرجع سابق ،ص174.

[3]المرجع السابق، ص ص 180- 181.

3. المساهمة في تحقيق حالة التكامل بين النظم الفرعية للمعلومات في الوحدة الاقتصادية من خلال إمكانية إمداد وتبادل البيانات فيما بينها من خلال مصدر موحد متمثل بقاعدة البيانات الأمر الذي يساهم في تقليل الوقت والجهد المبذول في ذلك.
4. سهولة تجميع البيانات ومعالجتها من قبل المستخدمين (وخاصة من داخل الوحدة الاقتصادية) الأمر الذي يساهم في تقديم المعلومات (المخرجات) بسرعة ، وبالتالي زيادة كفاءة القرارات التي يمكن أن تتخذ بناءاً عليها.

وهناك عدة طرق تستخدم لتنظيم قاعدة البيانات تعتبر جميعها في غاية الأهمية بالنسبة لنظم المعلومات المحاسبية حيث أنها تؤثر على طريقة تنظيم السجلات المحاسبية على ملفات الحاسبة الإلكترونية ، ومن ثمّ على كيفية استخدام بيانات هذه الملفات في إعداد التقارير المالية . وحيث أن قاعدة البيانات ليست إلا ملفات الحاسبة الإلكترونية ، التي تقلل من تكرار البيانات إلى أدنى حد ممكن ،والتي يمكن الوصول إليها بواسطة شخص محدد أو أكثر ، فانه يمكن اتباع أي تنظيم للملفات التي تستخدم في إنشاء قاعدة البيانات .

**خامساً :الإجراءات .** ويقصد بها مجموعة السياسات والأساليب التي ينبغي اتباعها عند استخدام وتشغيل والتعامل مع نظام المعلومات فعلى سبيل المثال تتمثل الإجراءات التي يجب اتباعها لتشغيل برنامج الرواتب في تحديد موعد تشغيل البرنامج ( نهاية الشهر، منتصف الشهر، ...الخ ) ومن له سلطة تشغيل البرنامج ومن له حق الاطلاع على مخرجات هذا النظام من كشوفات الرواتب وإشعارات الاضافة وغيره .[1]

**سادساً: تقنيات الأتصالات .**[2]يقصد بها : كافة الأنشطة والوسائل المتعلقة بالنقل الإلكتروني للمعلومات والبيانات من موقع لآخر باستخدام الأجهزة والبرامج والوسائط او القنوات التي تربط بين الحاسبات وبعضها أو بين الحاسبات وبعض الوحدات الآلية الأخرى.

وتتخذ عملية الربط شكل شبكة يطلق عليها " شبكة الحاسبات " التي تعرف بانها " مجموعة حاسبات مرتبطة مع بعضها البعض أو مع بعض الوحدات الالية الاخرى ( كالشاشات والطابعات وغيرها ) بمواقع متقاربة او متباعدة مكانيا من خلال وسائط او قنوات اتصال بحيث يمكن لاي وحدة داخل الشبكة ان تتبادل البيانات وتستخدم الموارد المادية وغير المادية لباقي اعضاء الشبكة مع احتفاظها بقدراتها التشغيلية الخاصة بها " وشبكات الاتصال تكون على نوعين:

**1. الشبكات ذات النطاق المحدود ( المحلية ):**وهي الشبكات التي تغطي مواقع متقاربة مكانياً كالتي تربط بين الحاسبات داخل الشركة.

**2. الشبكات ذات النطاق المتسع:** وهي الشبكات التي تغطي مواقع متباعدة مكانيا كالتي تربط بين الحاسبات لفروع المصرف المختلفة داخل الدولة او تربط بين حاسوب الشركة والحاسوب بمركزها الرئيسي في دولة اخرى .

ولاستخدام تلك الشبكات بصورة اكثر فاعلية تعتمد الشركات على ما يعرف بالبرامج الجماعية التي تتيح نمط تفاعلي سريع بين مستخدمي الشبكة من خلال عرض المستندات التي يتم التعامل معها على اكثر من شاشة في وقت واحد وهو ما يتيح لموظفي المصرف التعرف على المتغيرات التي تطرأ على كل مستند لحظة بلحظة.

---

[1] طارق طه ، إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية ، الحرمين للكومبيوتر ، الأسكندرية ، 2000 .ص 509 .

[2] المرجع السابق، ص ص 509-511.

وتتم خطوط الاتصال ذات النطاق المتسع عادة عبر خطوط لنقل الاتصالات وتختلف تركيبة الرموز المستعملة في ارسال البيانات عبر هذه الخطوط عن خصائص رموز البيانات الموجودة في الحاسوب ويعني هذا وجوب رجمة اسلوب الترميز من الحاسوب الى خطوط نقل الاتصالات ومن ثم اعادة ترجمته عند موقع

الحاسوب التالي ويتم ذلك بواسطة اجهزة خاصة من اهمها اجهزة المحولات واجهزة التحويل المتعدد وتتم عمليات الاتصال من خلال قنوات عديدة اهمها الخطوط الارضية وانظمة الارسال اللاسلكية والاقمار الصناعية الخاصة الاتصالات .[1]

**المطلب الرابع : مخاطر التجارة الإلكترونية .**

تنبع مخاطر التجارة الإلكترونية ، وبشكل رئيسي من مخاطر شبكة الانترنيت ، فكل تكنولوجيا حديثه ورغم إيجابياتها الكثيرة إلا أن سلبياتها كثيرة كذلك ، وفي حالتنا هذه سلبياتها تعد خطيرة جدا ، وفي حالة عدم التمكن من تحجيم تلك السلبيات والسيطرة عليها ، ستكون النتائج مخيبة للآمال وقد يتم الإحجام عن هذه التكنولوجيا الحديثة وبالتالي تضييع أرباح وفوائد جمة .

للأسف إن مخاطر التجارة الإلكترونية كثيرة ومتعددة، وليس من السهل حصرها، فتكنولوجيا التجارة الإلكترونية تكنولوجيا سريعة التغير والتطور وكل تغير أو تطور يواكبه مخاطر جديدة، ويكمن الخطر الرئيسي في التجارة الإلكترونية في إمكانية اختراق الغير للمعلومات الخاصة لكل من المستهلك والتاجر.

ويذكر توم ارنولد Tom Arnold والمتخصص بتعقب عمليات الاختراق عبر شبكة الانترنيت[2] ، بأن عمليات الاختراق عبر التجارة الإلكترونية توقع الضرر الأكبر على التاجر أكثر منه على المستهلك (المشتري) ، فتعويض خسارة المشتري ممكنة وخصوصا بأنه وبالغالب يستخدم بطاقات الاعتماد للدفع وتكون خسارته محددة بعملية واحدة ، والتي قد يمكن تعقبها ، ولكن الخسارة الحقيقية تقع على التاجر (الشركات) حيث تتكبد الشركة الخسائر بفقدانها الإيرادات والتي يصعب تعويضها أو حتى تعقب المتلاعبين بأنظمتهم المحاسبية ، وذلك نظرا لتعقيدات العمليات الكثيرة في التجارة الإلكترونية.

ويرى المختص (توم ارنولد Tom Arnold) أن مخاطر التجارة الإلكترونية تصنف ضمن نوعين رئيسين وهما :

1. **مخاطر يمكن اكتشافها** ، والمقصود هنا بأن الشركة وبوجود خبراء مختصين لديها قد تتمكن من اصطياد بعض الاختراقات في أنظمتها والتعامل معها ، ومن أشهر هذه الاختراقات :

- **الفيروسات الرقمية المعروفة** ، بوجود نظام حماية مناسب ، يستطيع نظام الشركة اصطياد هذه الفيروسات المعروفة له بشكل مسبق والقضاء عليها .

- **قراصنة الانترنيت الهواة** ، يعتمد قراصنة الانترنيت في اختراقاتهم لنظام الشركة على معلومات ورموز دخول معينة ، وفي حالة وجود أكثر من مستخدم لنظام الشركة قد يستطيع القرصان تتبع عملية الدخول والحصول من ذاكرة النظام على تلك المعلومات واستخدامها ؛ ولهذا فإن كانت الشركة تستخدم آلية تغير تلك الرموز بشكل دوري ومسح الذاكرة المعنية بواسطة خبرائها فستتمكن من تحجيم الاختراقات .

---

[1] اتحاد المصارف العربية ، التدقيق والأمان والرقابة في ظل إستخدام الحاسبات الألكترونية ، مطابع أمير قيو ، بيروت ، 1989 ص102

[2] Steve Hill, Safe Hands: Tom Arnold is the man corporates and even FBI call when they have a serious on line fraud problem. Steve Hill talks to him about the risks of e-commerce, identity scams and what we can all do to protect ourselves. (Internet Interview), Internet Magazine, March, 2002, https://findarticles.com.

2. **مخاطر لا يمكن اكتشافها**، والمقصود هنا، بأن بعض الاختراقات قد تتم دون سابق دراية بها، إما لحداثتها

أو جهل الشركة بها ، والنابعة من الأسباب التالية :

- **فيروسات غير معروفة** ، رغم وجود أنظمة حماية من الفيروسات على أنظمة الشركة ، إلا أنه هنالك فيروسات غير معروفة بعد للنظام قد تتمكن من دخول نظام الشبكة وإحداث تلف كبير دون الشعور به إلا بعد فوات الأوان ، كما حدث في عام 2000 عندما استطاع أحد الهواة اختراع فيروس I Love you ، والذي تمكن من إيقاع خسائر لم يمكن حصرها في ذلك الوقت ، ولقد كان الفيروس يعمل كقنبلة موقوتة ، حيث يفعل في تاريخ محدد بالسنة ، وكان الحل الوحيد لتفاديه بعد أن عرفت آلية عمله إغلاق النظام بالكامل في ذلك التاريخ .

- **قراصنة انترنيت ذوي خبرة عالية** ، وهذه تعد من أكبر المشاكل التي تواجهها الشركات ، فقراصنة الانترنيت ليسوا دوما من الهواة ، فبعضهم يملك خبرة ومهارة تفوق كثيرا من المتخصصين ، تمكنهم وفي كثير من الأحيان من اختراق أنظمة الشركة دون أن يستشعر بهم ، وقد تتم جريمتهم دون اكتشافها .

- **التسارع التكنولوجي**، قد يصعب في كثير من الأحيان مواكبة التسارع التكنولوجي على شبكة الانترنيت بشكل عام وعلى التجارة الإلكترونية بشكل خاص، مما يجعل التكنولوجيا التي تستخدمها الشركة قديمة جدا والمشكلة تكمن بعدم معرفة التقادم في الوقت المناسب .

ويذكر معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي على موقعه عبر الانترنيت ، أن بعض الدراسات أظهرت أن الخسائر التي تكبدتها الشركات الأمريكية في عام 1999 من اختراقات لبطاقات الائتمان فقط بلغت أربعمائة مليون دولار ويتوقع أن ترتفع سنويا إلى مبلغ ستين بليون دولار بحلول عام 2005 [1] ، ومن هذه الحقيقة يوضح المعهد الحاجة الملحة لإنشاء آلية حماية على الشبكة ، منطلقا من مخاطر التجارة الإلكترونية ، والتي تعزى للأسباب التالية :

1. **الهجمات المتعمدة Intentional Attacks** ، والتي تتم إما بواسطة قراصنة الانترنيت ، أو منافسي الشركة لغرض الوصول إلى المعلومات السرية للشركة: كأرقام بطاقات اعتماد الزبائن مثلا والمعلومات السرية بالزبائن وحجم المبيعات وأمور كثيرة قد يصعب حصرها ، وحسب الغاية تكون الوسيلة .
2. **خصوصية التعامل The Privacy Debate** ، تعتبر التعاملات الإلكترونية التي تتم بين الأفراد والشركة ذات طابع معلوماتي مهم جدا ، من منطلق أنها تحفظ على ذاكرة النظام الرقمية وهي معلومات قيمة جدا ، وبالتالي إن تمكن أحد من معرفتها أو حتى تتبعها: مثل تتبع رقم بطاقة اعتماد العميل. ومن هنا سيشعر العميل بأن خصوصيته قد تم اختراقها وبالتالي سيفقد الثقة بالشركة التي تعامل معها من منطلق أنها لم تتمكن من حماية خصوصيته .
3. **فقدان الثقة Loss of Trust** ، المقصود هنا فقدان ثقة الشركة بمعلومات عميلها ، فمن المتعارف عليه بأن العميل يستخدم ما يسمى التوقيع الرقمي Digital Signature الخاص به لدخول نظام الشركة لإتمام عمليته المرغوب فيها ، فكيف هو الحال إذا تمكن الشخص غير الصحيح بالدخول مستخدما توقيع العميل .
4. **فشل عملية التحويل Transmission Failures** ، رغم أن عملية الشراء الإلكترونية تتم بسرعة كبيرة جدا ، إلا أنها عرضة لخطر فشل عملية التحويل ، فمن المتعارف عليه أن عملية الشراء عبر التجارة

الإلكترونية تتم بواسطة عدة خطوات ، كأن يبدأ المستهلك بملء النموذج الابتدائي لعملية الشراء ومن ثم الانتقال لنموذج ملء

[1]AICPA, What are Web Trust Services and Why Should I Get Involved?https://aicpa.org/assurance/webtrust/what.htm

بيانات بطاقة الاعتماد وخطوات أخرى قد تكون ضرورية وفقا لسياسات الشركة ، وفي كل مرحلة تفتح صفحة جديدة عبر موقع الشركة ولأسباب تقنية أو أخرى قد تفشل إحدى الخطوات ، وهنا ستظهر مشكلة جديدة وهي عدم التأكد من إتمام العملية .

5. **غياب التوثيق Lack of Authentication** ، ففي التجارة التقليدية يتم عادة توثيق الصفقة بأوراق ثبوتيه مروسة بشعار الشركة وموقعة من قبل الشخص المناسب وبواسطة اتصال شخصي ومباشر بين البائع والمشتري ، ولكن وفي التجارة الإلكترونية تعد جميع تلك الأمور شبه مفقودة بالكامل ، وهذه الحقيقة تزيد من احتمالية التعامل مع الشخص غير الصحيح .

6. **سرقة الهوية Theft of Identity** ، في غياب التوثيق المناسب كما في التجارة التقليدية يصبح من السهل على المجرمين انتحال شخصية الغير والقيام بالعمليات دون علمه .

7. **تزوير الحقائق Window Dressing** ، ستكون خدمات بعض مسوقي ومزودي خدمات الحماية ، خدمات تجميليه فقط في غياب آلية معينة تؤكد مصداقيتهم وفاعلية خدماتهم .

8. **آثار ضغوط الاقتصاد Effects of Economic Pressures** ، مع نمو التجارة الإلكترونية المتسارع ، أصبح سوقها سوقا تنافسيا ، وأصبحت قوة المتنافس الحقيقية تكمن في نجاح آليات الآمان والتوكيدية والموثوقية الخاصة بنظامه المحاسبي ، وكل من يستطيع توفير تلك الآليات يكون نصيبه أكبر في هذا السوق التكنولوجي العالمي .

**أسباب صعوبة تعقب الاختراقات التي تتم عبر شبكة الانترنيت**

يعد نظام التجارة الإلكترونية بيئة مثالية للسرقات والتلاعب وإخفاء آثار الجريمة بشكل متقن منقطع النظير ، ويعود السبب في ذلك للعوامل التالية :

1- **إمكانية الدخول من عدة أماكن** ، فالمتعامل عبر الانترنيت لا يحتاج إلى مكان محدد لدخول الشبكة ، فأي شخص يمكنه الدخول إلى الشبكة من أي مكان يتوفر به جهاز كمبيوتر وخط اتصال ، كمقاهي الانترنيت ومختبرات الجامعات والمدارس.

2- **سرعة العملية** ، قد لا يحتاج الدخيل (المخترق) إلى أكثر من بضع دقائق لاختراق موقع معين والتلاعب به ومغادرة الموقع قبل أن يتم تعقبه.

3- **تباعد المسافات** ، قد يكون المخترق لموقع ما يبعد آلاف الكيلومترات وفي بلد آخر ، فشبكة الانترنيت صممت بشكل عالمي .

4- **عدم وجود هوية محددة** ، لا يمكن معرفة ماهية المخترق ولا بأي شكل من الأشكال .

5- **عدم وجود قوانين دولية** ، فشبكة الانترنيت شبكة عالمية ذات معايير موحدة بالاستخدام فقط ، ولو أننا افترضنا اكتشاف أحد المخترقين بدولة مغايرة لدولة الشركة التي تم اختراقها ، فإنه ليس بالضرورة وجود قوانين موحدة للتعامل مع المخترق .

6- **عدم وجود دلائل مادية** ، لإثبات أي جريمة لا بد من توفر دلائل وقرائن مادية ، ولكن أين هي هذه الدلائل في هذه الشبكة المرئية فقط؟

7- **إمكانية إتلاف بيانات جهاز الكمبيوتر**، في حالة شعور أي مخترق بإمكانية تعقبه يستطيع إتلاف بيانات جهازه بضغطة زر بسيطة، مما يجعل عملية تعقبه عديمة الجدوى.

8- **حماية الحسابات البنكية** ، هناك الكثير من الحسابات البنكية محمية من اطلاع الغير عليها ، وبالتالي يستطيع المخترق استخدام هذا النوع من الحسابات دون القلق من آلية تعقبه .

**9- عدم الإبلاغ عن الاختراقات** ، هناك الكثير من الشركات لا تبلغ عن الاختراقات التي تعرضت لها أنظمتها ؛ خوفا من فقدان عملائها وتفضل تحمل خسائر كبيرة عوضا عن فقدان الثقة بها ، وخير دليل على ذلك عملية الاختراق التي تمت لبنك City Bank في مطلع عام 2001 من قبل شخص بروسيا كبدته خسائر قدرت بعشرة ملايين دولار والتي لغاية هذه اللحظة ترفض الإقرار بها .

**الحلول المقترحة للسيطرة على مخاطر التجارة الإلكترونية**

قد حاولت عدة جهات اقتراح الكثير من الخطوات لمواجهة مخاطر التجارة الإلكترونية ، وقد كان معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي من أولى الجهات التي قدمت اقتراحات قيمة في الاجتماع الذي عقد في مدينة باريس في الأول من أغسطس لعام 2000 ، والذي ضم عدة جهات محاسبية مهنية متخصصة بهدف إيجاد حلول لمخاطر التجارة الإلكترونية التي يواجهها المستهلك، ويمكن تلخيص هذه المقترحات على الشكل التالي[1] :

**1- توخي الحذر بإعطاء المعلومات الشخصية** ، وذلك بعدم إعطاء المعلومات الشخصية ، إلا للجهات الموثوق بها ، ومعرفة أسباب حاجة تلك الجهات لهذه المعلومات ، وتتضمن المعلومات الشخصية بشكل أساسي كلا من العنوان البريدي وأرقام الهواتف والبريد الإلكتروني.

**2- استخدام برنامج آمن للدخول إلى شبكة الانترنيت** ، من المعروف أن كل جهاز كمبيوتر يحتوي على برنامج خاص للدخول إلى شبكة الانترنيت ، وفي الغالب فإن هذه البرامج تحتوي على آليات معينة تحفظ في ذاكرة الجهاز جميع المعلومات التي تم تداولها في الشبكة من خلاله.

وفي كثير من الأحيان يستطيع المخترق وعبر الانترنيت الدخول لذاكرة هذا البرنامج والحصول على جميع المعلومات الخاصة بالمستخدم ودون أن يستشعر بذلك ؛ ولهذا ينصح بشراء برنامج خاص يتمتع بحماية عالية لمنع المخترق من الدخول إلى ذاكرته .

**3- التأكد من موقع التاجر على الشبكة** ، يجب التأكد بأن الموقع الخاص بالتاجر هو الموقع المقصود ، وذلك بالاطلاع على سياسات التاجر والتي تتضمن الموقع الأم والذي تم إنشاء موقع التاجر من خلاله . كما انه يمكن معرفة موقع التاجر من خلال آلية التصفح الخاصة Uniform Resource Locator (URL) ، من منطلق أن هذه الآلية تمكن من تتبع الموقع ومعرفة أسس إنشائه ، وفي حالة عدم التمكن من تتبعه فيكون الموقع في الغالب موقعا مشكوكا به .

4- **استخدام بطاقات الدفع المضمونة** ، يفضل استخدام بطاقات دفع مضمونة أو محمية ، والمقصود بذلك أن يتم التعامل مع مصدري بطاقات الدفع عبر الانترنيت والذين يتمتعون بسياسات خاصة تحمي الشخص المتعامل من مسؤولية الاستخدام غير المرخص لبطاقته من قبل الغير.

[1]AICPA, What are Web Trust Services and Why Should I Get Involved?https://aicpa.org/assurance/webtrust/what.htm

5- **الحذر من تنزيل برامج عبر الانترنيت غير موثوقة المصدر** ، من المعروف أن مستخدم الانترنيت وعبر تجوله بالشبكة ضمن مواقع متعددة يستطيع تنزيل برامج مجانية على جهازه ، يتم استخدامها لأغراض كثيرة: مثل برامج العرض الصوتية والمرئية وأغراض كثيرة . يجب توخي الحذر الشديد عند تنزيل تلك البرامج وخصوصا من المواقع المشكوك بأمرها ، لأنها قد تكون مبرمجة بآلية معينه ، تقوم على تجميع كل الأمور الخاصة بك والموجودة على جهازك وترحيلها للجهة المنشئة للبرنامج وذلك دون شعورك بذلك .

6- **الحذر من إعطاء أرقامك السرية** ، ويشمل هذا التحذير كل أرقامك السرية وبشتى أشكالها وأنواعها ، وخصوصا الأرقام الخاصة بدخولك للشبكة عبر مزود الخدمة . كما ينصح كذلك وعند إنشاء أرقامك السرية أن تبتعد عن الأمور التقليدية بإنشاء الرقم ، كأن تستخدم اسمك أو رقم هاتفك ، ويفضل أن تجعل رقمك السري معقدا نوعا ما وتضمنه مجموعة من الأرقام والأحرف والرموز ، وكلما كان رقمك السري معقدا ، كان اكتشافه صعبا . فمن المعروف أن قراصنة الانترنيت استطاعوا وبشكل مذهل إنشاء برامج تكنولوجية ، والتي تعمل بنظام الاحتمالات ، تستطيع حل شفرة الأرقام السرية وبسرعة خيالية ، ولكنها قد تعجز عن ذلك ، فكلما كان الرقم معقد التكوين ومتضمناً لرموز وأرقام وأحرف كانت مقدرة تلك البرامج على فك تشفيره ضئيلة جدا.

7- **الاحتفاظ بنسخ من العمليات** ، وهذه تعد من الأمور المهمة والتي تساهم في اكتشاف السرقات وتفادي استمرارها . والمقصود بأن تحتفظ دوما بنسخة من عملية الشراء التي قمت بها (كمستهلك) عبر شبكة الانترنيت ، وكذلك بالاستمرار بعمل تسويات الشراء مع مصدر بطاقة الدفع . والمقصود هنا أمران مهمان جدا وهما :

- **الاحتفاظ بنسخة من طلب الشراء ورقم الطلبية** ، وهذا سيساعدك على الاتصال مع التاجر لحل إشكاليات عدة ، كموعد التسليم ومطابقة الطلبية ، وبالتالي تحييد الآخرين من الاستخدامات غير المرغوب فيها .
- **الاستمرار بتسوية حسابات الدفع** ، ويفضل أن تكون مطابقتك لحسابات الدفع عبر الانترنيت تسوية ذات طابع زمني قصير ، وذلك لاكتشاف الاختراقات بوقت سريع وإيقاف آلية الدفع عند الضرورة ؛ لكي لا يستطيع المخترق الاستمرار باستخدام بطاقتك .
- **راقب استخدام الموقع للمحددات Cookies** ، والمحددات Cookies هي: عبارة عن رموز رقمية تساعدك بدخول الموقع دون إعادة كتابة رقمك السري ، وعادة ما يتم إدخالها إلى جهازك من قبل الموقع دون طلب الإذن منك بذلك ، وآلية عمل هذه المحددات بأنه وعند دخول الموقع مرة أخرى ، يقوم الموقع بالاتصال بتلك المحددات والموجودة على جهازك ومطابقتها برقمك السري ومن ثم السماح له بالدخول دون طلب الرقم

السري . وفي الغالب يستطيع قراصنة الانترنيت تتبع هذه المحددات Cookies على جهازك عندما تكون على الشبكة ، ولذلك يفضل برمجة جهازك على طلب الإذن منك قبل أن ينزل الموقع تلك المحددات عليه .

8- **عدم السماح للأطفال باستخدام الشبكة دون إشراف** ، تأكد بأنك تشرف على أطفالك عندما يستخدمون الانترنيت ، خصوصا أنهم يستطيعون إعطاء جميع المعلومات الشخصية عن حسن نية ، والتي تكون كفيلة بتمكين الغير من اختراق جهازك وبكل سهولة .

**استخدم المواقع المرخصة** ، والمقصود بالمواقع المرخصة ، تلك المواقع التي تم تقييمها وتأهيلها من قبل طرف ثالث مؤهل بأمور الحماية ، حيث أن ذلك النوع من المواقع يكون ممهورا بتوقيع إلكتروني خاص من طرف ثالث مهني متخصص ، كمعهد المحاسبين القانونيين الأمريكي .

من الملاحظ أن أمور الحماية العشرة السابقة والتي ينصح باتباعها من قبل معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي ، هي أمور حماية خاصة بالمستهلك ، والسبب بذلك أن التاجر يستطيع توفير آليات حماية عديدة والتي قد تكون باهظة الثمن ، ولكن المستهلك لا يستطيع ذلك . وبالطبع يعتبر المستهلك حجر الأساس في التعامل الإلكتروني ، وفي حالة فقدانه الثقة لهذا النوع من التعامل ستكون التكنولوجيا هذه عديمة الجدوى وكنظرة اقتصادية ناجحة ، فان توفير الخدمات والنصائح المجانية للمستهلك ستشجعه على التعامل عبر التجارة الإلكترونية ، وبالتالي تأمين إيرادات خيالية لكل من التاجر والمؤسسات المهنية الخاصة . ولو أمعنا النظر بالاقتراح العاشر استخدام مواقع مرخصة ، سنجد اليوم بأن الكثير من الهيئات المهنية المحاسبية وعلى رأسها معهد المحاسبيين القانونيين الأمريكي ،تمارس خدمة جديدة تسمى موثوقية مواقع الشبكة العنكبوتية عبر الانترنيت Web Trust ، وهذه الخدمة كفيلة بتوفير إيرادات خيالية معتمدة على إيرادات المتاجرين عبر التجارة الإلكترونية .

**المطلب الخامس :التحديات التى تواجه علم المحاسبة فى ظل عمليات التجارة الإلكترونية .**

تتأثر مهنة المحاسبة بالتطورات التي تحدث في تقنيات المعلومات التي أصبحت أحد أهم مقومات النظم المحاسبية. وتعتمد النظم المحاسبية في الشركات والمنشآت المختلفة على استخدام الحاسبات الآلية، كما تزداد هذه النظم تعقيدًا في الشركات التي تعمل في مجال التجارة الإلكترونية. وهذه التطورات التقنية خلقت تحدِّيات ضخمة أمام ممارسي مهنة المحاسبة تتعلق بتصميم النظم المحاسبية وتطوير نظم الرقابة الداخلية ؛ بهدف ضمان الكفاءة وفاعلية تشغيل النظام المحاسبي.

ولم تستطع مهنة المحاسبة إيجاد الحلول المتكاملة للممارسات المحاسبية الناشئة في شركات التجارة الإلكترونية حيث توجد مجموعة من القضايا المتعلقة بالمشاكل المحاسبية للتجارة الإلكترونية. ومن أمثلة هذه القضايا ما يلي[1]:

هل تقوم شركات التجارة الإلكترونية بالإفصاح عن إيراداتها على أساس إجمالي الإيرادات أم على أساس صافي الإيرادات ؟

ونرى أنه يجب على شركات التجارة الإلكترونية أن تقوم بالإفصاح عن إيراداتها على أساس إجمالي الإيرادات وليس صافي الإيرادات وذلك استنادا إلى ما يلي:

. عرف معيار المحاسبة الدولي الثامن عشر الإيراد بأنه : إجمالي التدفقات الداخلة من المنافع الإقتصادية خلال الفترة والناتجة عن الأنشطة العادية للمنشأة ، والتي ينتج عنها زيادة في حقوق الملكية بخلاف الزيادة التي تنتج عن مساهمات تقدم بمعرفة حملة حقوق الملكية.

. ورد بمعيار المحاسبة الدولي السابع والخاص بالتدفقات النقدية بالفقرة رقم (22) أنه يمكن التقرير عن التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية والإستثمارية على أساس صافي تلك التدفقات وذلك في الحالات الآتية:

المتحصِّلات والمدفوعات النقدية التي تتم لحساب العملاء ، وذلك عندما تكون تلك التدفقات خاصة بأنشطة العميل وليس بأنشطة المنشأة.

المتحصلات والمدفوعات النقدية الخاصة ببنود تتسم بسرعة معدل دورانها وكبر حجم مبالغها وقصر آجالها.

[1]المطيري، عبيد سعد، مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة .تحديات وقضايا معاصرة، دار المريخ للنشر، الرياض، 2004، ص36 . ص37.

ونظرًا لأن الإيرادات المتولدة من عمليات التجارة الإلكترونية لا تختلف في طبيعتها عن الإيرادات المتولدة من عمليات التجارة التقليدية والتي تنشأ عن بيع سلع أو تأدية خدمات ، بالإضافة إلى أن هذه الإيرادات تمثل تدفقات خاصة بأنشطة المنشاة وليست مدفوعات لحساب العملاء . كما أنها ليست ناتجة عن تمويل قصير الأجل أو بيع استثمارات، فإننا نرى أن يتم الإفصاح عن الإيرادات على أساس إجمالي الإيرادات.

كيفية المحاسبة عن إيرادات توفير أو صيانة مواقع الإنترنت أو نشر المعلومات على موقع الإنترنت وكيفية الاعتراف بمثل هذه الإيرادات.

**أولًا: إيرادات توفير أو صيانة مواقع الإنترنت:**

أفاد معيار المحاسبة الدولي الثامن عشر الخاص بالإيراد بالفقرة الأولى أنه يتم تطبيق هذا المعيار عند المحاسبة عن الإيرادات الناتجة من العمليات والأحداث الآتية:

- بيع السلع.
- تأدية الخدمات.

استعمال أطراف أخرى لموجودات المنشأة وما ينتج عنها من فوائد إيرادات من حقوق الامتياز وأرباح الأسهم.

وحيث إن تأدية الخدمات تتضمن قيام المنشاة بأداء مهام محددة تعاقديًّا خلال فترة متفق عليها. وقد تقدَّم الخدمات خلال فترة واحدة أو خلال أكثر من فترة فإننا نرى أن الإيرادات الناتجة عن توفير أو صيانة مواقع الإنترنت هي إيرادات ناتجة عن تأدية خدمات ويتم المحاسبة عنها وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي الثامن عشر باعتبارها إيرادات تشغيلية ، ويتم الإعتراف بالإيراد المرتبط بتلك العملية على أساس مرحلة إتمام العملية في تأريخ الميزانية.

**ثانيًا: إيرادات نشر معلومات على موقع الإنترنت.**

أفادت الفقرة الخامسة من معيار المحاسبة الدولي الثامن عشر أنه يترتَّب على استخدام الآخرين لموجودات المنشأة الأشكال الآتية للإيرادات:

- **الفوائد:** عبارة عن أعباء مقابل استخدام نقدية أو نقدية معادلة أو مبالغ مستحقة للمشروع.

- **إيرادات حقوق الامتياز:** وهي عبارة عن أعباء مقابل استخدام بعض الموجودات طويلة الأجل لمنشاة مثل براءات الإختراع، العلامات التجارية، حقوق الطبع وبرامج الحاسب.
- **أرباح الأسهم:** عبارة عن توزيعات أرباح على المساهمين حسب حصصهم في رأس المال.

وحيث أن استخدام الموقع الإلكتروني للمنشأة في نشر المعلومات يمثل استخدام لموجودات المنشأة طويلة الأجل باعتبار الموقع الإلكتروني أصل غير ملموس تعتمد عليه المنشأة في تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية ، فإننا نرى معالجة إيرادات نشر معلومات على موقع الإنترنت على أنها إيرادات حقوق امتياز ، ويتم الإعتراف بالإيراد طبقًا لأساس الإستحقاق ووفقًا لمضمون الإتفاق ذي العلاقة.

**كيفية المحاسبة عن مصروفات الإعلان المدفوعة مقدَّمًا.**

نظرًا لأن مصروفات الإعلان المدفوعة مقدَّمًا في شركات التجارة الإلكترونية لا تختلف في طبيعتها عن شركات التجارة التقليدية ، حيث تهدف إلى التعريف بالشركة أو منتجاتها أو الخدمات التي تؤديها ، فإننا نرى أن تتم المحاسبة عن مصروفات الإعلان المدفوعة مقدَّمًا باعتبارها نفقات إيرادية مؤجلة حيث أنها مصروفات حالية تستفيد منها الشركة لعدة فترات مالية ، وبالتالي يتم رسملة هذه المصروفات ويتم إهلاكها سنويًّا حسب تقدير الشركة على ألا تزيد فترة إهلاكها عن خمس سنوات.

**كيفية معالجة التكاليف المتعلقة بإنشاء وتحسين موقع الإنترنت :**

**أولًا: تكاليف إنشاء موقع الإنترنت.**

. أوضحت الفقرة رقم (7) من معيار المحاسبة الدولي الثامن والثلاثين (الموجودات غير الملموسة) بخصوص تعريف الموجود غير الملموس الآتي:

**الموجود غير الملموس** هو موجود قابل للتحديد أو غير نقدي بدون جوهر مادي يُحتفظ به لإستخدامه في إنتاج أو تزويد البضائع أو الخدمات أو لتأجيره للآخرين أو للأغراض الإدارية.

**والموجود هو مورد:**تسيطر عليه المنشأة؛ نتيجة لأحداث سابقة يتوقع أن تتدفق منه منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة.

وحيث أن الموقع الإلكتروني موجود قابل للتحديد وبدون جوهر مادي وتحتفظ به الشركة لإستخدامه في تزويد البضائع وتقديم الخدمات وتأجيره للآخرين لنشر معلومات ، بالإضافة إلى أنه من المحتمل أن يحقق منافع اقتصادية للمنشأة مستقبلًا ، فإننا نرى أن يتم معالجة التكاليف المتعلقة بإنشاء موقع إلكتروني للشركة باعتباره أصلًا غير ملموس وتطبيق ما ورد بالمعيار المحاسبي الثامن والثلاثين في المعالجة المحاسبية من قياس وإثبات وإهلاك.

**ثانيا: تكاليف تحسين موقع الإنترنت:**

. أوضحت الفقرة رقم (60) من معيار المحاسبة الدولي الثامن والثلاثين (الموجودات غير الملموسة) أنه يجب الإعتراف بالإنفاق اللاحق على موجود غير ملموس بعد شرائه أو إكماله على أنه مصروف عندما يتم تحمله إلا إذا:كان من المحتمل أن هذا الإنفاق سيمكن الموجود من توليد منافع اقتصادية مستقبلية تزيد عن مستوى أدائه المقدر سابقًا وكان من الممكن قياس هذا الإنفاق وإرجاعه للموجود بشكل موثوق.

إذا تم تلبية هذه الشروط فإنه يجب إضافة الإنفاق اللاحق إلى تكلفة الموجود غير الملموس.

حيث أن عملية تحسين موقع قائم للشركة يترتب عليه إضافة خدمات وإمكانات للموقع ينتج عنها منافع اقتصادية مستقبلية تزيد عن مستوى أدائه السابق ، بالإضافة إلى إمكانية قياس تكاليف التحسين بشكل موثوق فإننا نرى إضافة تكاليف تحسين الموقع إلى التكاليف الخاصة بالموقع (الأصل غير الملموس).

**كيفية المحاسبة عن التكاليف الجارية والمستثمرة لصيانة الموقع وما يرتبط به.**

. أوضحت الفقرة رقم (56) من معيار المحاسبة الدولي الثامن والثلاثين (الموجودات غير الملموسة) أنه يجب الإعتراف بالإنفاق على بند غير ملموس على أنه مصروف عندما يتم تحمله، إلا إذا:كان يشكل جزءً من تكلفة الموجود غير الملموس الذي يلبِّي مقاييس الإعتراف، أوتمَّ امتلاك البند في عملية دمج منشآت أعمال والتي هي عبارة عن امتلاك ولا يمكن الإعتراف به على أنه موجود غير ملموس، و إذا كانت الحالة كذلك فإنه يجب أن يشكل هذا الإنفاق ( الداخل ضمن تكلفة الامتلاك) جزءً من المبلغ الذي يعزى للشهرة (الشهرة السالبة) في تأريخ الإمتلاك.

ونرى أن التكاليف الجارية والمستثمرة لصيانة الموقع وما يرتبط به يتم اعتبارها مصروفًا تتحمله الفترة المحاسبية التي تم الصرف فيها، حيث إن تكاليف الصيانة لا تمثل جزءًا من تكلفة الموجود غير الملموس.

## خلاصة الفصل الثاني

إن إنضمام العديد من الشركات للعمل في ظل التجارة الألكترونية يتطلب من نظم المعلومات المحاسبية إعادة وتقييم مكوناتها وأساليبها المستخدمة في تجميع البيانات وتخزينها ومعالجتها ومن ثم توصيلها إلى الجهات التي يمكن أن تعتمد عليها في إتخاذ القرارات المتعددة.

بحيث ان عمل نظم المعلومات المحاسبية في الشركات التي تعمل في ظل التجارة الألكترونية يتطلب الأهتمام بالكادر البشري ( المتمثل بالأفراد القائمين على عمل نظم المعلومات المحاسبية ) وتطوير مهاراته المعرفية في مجالات إستخدام أساليب تقنيات المعلومات لكي يكون بمقدوره التعامل معها وتحقيق الفائدة من إستخدامها في مجال عمل نظم المعلومات المحاسبية .

العمل في ظل التجارة الألكترونية سوف يؤثر على المقومات الأساسية لنظم المعلومات المحاسبية والمتمثلة بكل من : المجموعة المستندية ، المجموعة الدفترية ، دليل الحسابات، مجموعة التقارير والقوائم المالية ، الأمر الذي يتطلب ضرورة الأخذ بنظر الأعتبار هذه التأثيرات وآنعكاساتها على عملية تصميم نظم المعلومات المحاسبية .

إن طبيعة نظم المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الألكترونية سوف تؤدي إلى ضرورة إعتماد الوسائل الألكترونية في عملية تصميمها ، إضافة إلى ضرورة الأخذ بنظر الأعتبار علاقات التنسيق والترابط مع نظم المعلومات الأخرى التي تعمل في الشركة المعنية وخاصة نظم المعلومات الأدارية ، وصولاً إلي تحقيق نظام متكامل للمعلومات المحاسبية والأدارية يعمل من خلال وجود قاعدة بيانات مركزية يمكن من خلالها تحقيق أكبر فائدة في عمل النظام وكذلك سرعة البيانات وتوصيل المعلومات الناتجة عنها إضافة إلى المساهمة في تحقيق الجدوى الأقتصادية من عملية تصميم وعمل النظام .

# الفصل الثالث

# دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية -المحمدية -

**تمهيد:**

إن توجه الجزائر نحو الدخول في الاقتصاد المعرفي، فرض على المصارف الجزائرية مواجهة هذه التغيرات المستجدة، حيث ما يميز العمل المصرفي في عصر المعرفة هو تفاقم دور التكنولوجيا المصرفية فانتقال المصارف الجزائرية إلى عصر المعلوماتية أوجب عليها ضرورة التكيف مع التغيرات و تطورات المحيط الجديد و هذا بالسعي لابتكار منتجات وخدمات جديدة تتناسب مع تطلعات زبائنها الذين اصبحوا يطمحون لخدمات أرقى و أسرع .

و قد كان بنك الفلاحة و التنمية الريفية من السباقين لتطوير خدماته و مواكبة الجديد في مجال التكنولوجيا المصرفية .

و في هذا الفصل سنتعرض إلى :

المبحث الأول :الخدمات البنكية في الجزائر.

المبحث الثاني :خدمات بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

المبحث الثالث :الدراسة الميدانية بمديرية ووكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية محمدية –معسكر-

**المبحث الأول : الخدمات البنكية الالكترونية في الجزائر**

إن الخدمات البنكية الالكترونية هياخر ما تطورت اليه الخدمات البنكية و في هذا المبحث سنتعرف علي مدى تطوير الخدمات في الجزائر انطلاقا من المساعي التي قامت بها في سبيل هذا .

**المطلب الأول :واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر**

تعد الصيرفة الالكترونية من اهم مظاهر الانتقال الي اقتصاد متطور يواكب التطورات الحالية لهذا فان البنوك الجزائرية وفي محاولة منها لمواكبة التغيرات الحاصلة في الجهاز المصرفي العالمي بادرت لتقديم عدة خطوات في سبيل التطوير و العصرنة .

**أولا : مؤسسة SATIM [1]:**

و هي مؤسسة مكونة من 8 بنوك جزائرية ( بنك الجزائر الوطني BNA، القرض الشعبي الجزائريCPA،بنك البركة، بنك التنمية المحلية BDL،الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي* CNMA، بنك الجزائر الخارجيBEA، بنك الفلاحة و التنمية الريفيةBADR، الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط –بنك CNEP) عام 1995.

أنشئت SATIM من اجل الية ورقمنة المعاملات البنكية وتعد عنصرا هاما ضمن الاصلاح و عصرنة القطاع البنكي في الجزائر، ومهمتها تحقيق مشروع ربط بين كل المؤسسات البنكية عبرشبكة بنكية متخصصة، هذا المشروع اعد في سنة 1996 و انطلق بواسطة ABEF[2] (منظمة البنوك و المؤسسات المالية )،[3] وتعمل ساتيم علي ادخال وظيفة الدفع الالكتروني عمليا منذسنة 2002 .

**المهام الأساسية لمؤسسة SATIM [4] هي :**

1. العمل على تطوير استعمال ادوات الدفع الالكترونية .
2. تنظيم و إدارة البنية التحتية التقنية و التنظيمية لضمان التوافقية الكاملة بين كل متعاملي الشبكة النقدية في الجزائر( شبكة الخدمات المصرفية الالكترونية) .
3. المشاركة في وضع القوانين بين البنكية لتسيير المنتجات البنكية لكونها قوة دفع.
4. مرافقة البنك في إصدار وتطوير المنتجات البنكية الالكترونية [4] .
5. تخصيص الشيكات وبطاقات الدفع و السحب النقدي
6. تنفيد جميع الاجراءات التي تحكم سير عمل نظام الدفع بمختلف مكوناته بما فيها :

- مراقبة التكنولوجيا.
- أتمتة الاجراءات .
- سرعة المعاملات.
- اقتصاديات التدفقات النقدية ....الخ

[1] Société d'Automatisation des Transactions Interbancaire et de la Monétique .

* تم تحويله لاحقا إلى مؤسسة تسيير واستشارات فلاحية

[2]Association des Banques et Etablissement Financiers

[3]Pascal Belda, Credits, edition e.Bizguides, Ireland, 2004, p109.

[4]WWW.SATIM -DZ.COM

**ثانيا :نظام التسوية الاجمالية الفورية .**

هو نظام تسوية المبالغ الاجمالية في وقت حقيقي ويتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة وعلي الفور بدون تاجيل و علي اساس اجمالي .

كما يعرف على انه"نظام مركزي الكتروني يعمل علي اساس فوري اجمالي نهائي ومستمر لتنفيذ أوامر التحويلات الدائنة، و يوفر نقطة تسوية لانظمة التصفية العاملة في بلد ما من خلال الحسابات "المركزية للمصارف" [1]

و قد حدد النظام رقم 04-05 المؤرخ في 13 أكتوبر2005 نظام التسوية الاجمالية للمبالغ الكبيرة و الدفع المستعجل و الذيعني تنفيذ اوامر التحويل في وقت حقيقي دون فترة سماح و القاعدة العامة مي عملية بعملية و يتعلق الامربالتحويلات السريعة التي تكون اقل من هذا المبلغ بطلب من العميل .[2]

**- اهداف نظام التسوية الاجمالية الفورية :**

1. -تتماشى مع المعايير الدولية من حيث اجراءات المدفوعات.
2. خفض و منع مخاطر التسوية .
3. تعزيز ادارة السياسة النقدية .
4. ضمان سرعة وامن المبادلات التجارية وفقا للمعايير العالمية .
5. خفض اجال الدفع فيما بين البنوك .
6. العمل على مركزية تسيير الخزينة .

و عمليات الخزينة التيستنفذ من قبل البنوك المشاركة في النظام هي:

- التحويل العادي
- التحويلات السلكية
- السحوبات Retraits, appel de fonds

و المبلغ الأدني المحدد من قبل بنك الجزائر لكل عملية مدارة بنظام RTGS .يجبأنتساوي او تفوق: 100.000.000 دج

**ثالثا :الجزائر لخدمات الصيرفة الالكترونية**

تعد الصيرفة على الخط احد اهم اوجه الصيرفة الالكترونية، ومن اجل تبني هذا النظام قامت الجزائر بانشاء شركة مختصة في تقديم الخدمات البنكية عن بعد و هي شركة الجزائر لخدمات الصيرفة الالكترونية (aebs) .

[1] ايت زيان كمال ، ايت زيان حورية، الصيرفة الكترونية في الجزائر ، مداخلة مقدمة الي المؤتمر العلمي الخامس «نحو مناخ استثماري واعمال مصرفية الكترونية خلالة فترة 4-2007/7/5 في جامعة فيلادلفيا ، عمان .

[2] زقرير عادل ،التحديث لجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري ،رسالة ماجستر غير منشورة، جامعة بسكرة ،2009/2008،ص 148.

**1 -انشاء AEBS :**

تعتبر مؤسسة الجزائر لخدمات الصيرفة الالكترونيةهي نتاج اتفاق شراكة بين المجموعة الفرنسية Diagram- Edi الرائدة فيمجال البرمجيات المتعلقة بالصيرفة الالكترونية و أمن تبادل البيانات المالية

وثلاث مؤسسات جزائرية هي **MAGACT Multimedia** و**Soft Engineering** و مركز البحث في الإعلام العلمي و التقني (Cerist) ، لتنشأ على اثره شركة مختلطة سميت ب "الجزائر لخدمات الصيرفة الالكترونية

( Algeria E AEBS Banking Services) ، و الهدفمن اقامة هذه المؤسسة هوتحقيق مشروع الصيرفة على الخط في الجزائر[1] .

انشئت هذه الشركة في جانفي 2004 و في البداية ركزت على عمليات تطوير و تدعيم البنوك و المؤسسات المالية موجهة جهودها نحو عصرنة الخدمات البنكية و أدوات الدفع.

**هذه المؤسسة وظيفتها :** [2]

- اقامة بنية تحتية في نظم المعلومات .
- دعم ومراقبة البنوك في تنفيذ تقنية البنك عن بعد.
- تكوين الاداريين على البرمجيات Progiciel .

**2 - خدمات :AEBS**

توجدالخدمات المقدمة من طرف الشركة على قسمين علىنفس الدرجة من التطور التكنولوجي :

- الصنف الخاصبالبنك: DIAGRAM E BANKING .
- صنف التبادل الإلكتروني للبيانات EDI متعدد الوجهات و الأقسام DIAGRAM.E -FILESE

وتضمن هذه الخدمات تزويد زبائنها بكل تطور تكنولوجي و وظيفي يعرفه القطاع و تقديم خدماتها يكون بصفة مستمرة طوال مدة الاستفادة منها كما يلي :

أ. **التحليل الأولي**: تقوم بعمليات تدقيق الحاجات و الموجودات ودراسة المحيط دراسة دقيقة لتقديم حلول تتناسب مع المؤسسة و مع محيطها .

ب. **التركيب** : و يتمثل فيتقديم الخدمة و الاشراف على العمليات مع ما تشمله من خدمات مرفقة .

ج. **المتابعة المستمرة** :و تكون بتقديم خدمات الصيانة، التكوين، المساعدة، المساعدة عن بعد، لضمان الإنتاجية المستمرة للعمليات .

[1] رحيم حسين،هواري معراج ،الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة المصاريف الجزائرية، مداخلة مقدمة ضمن ملتقي المنظومة المصرفية الجزائرية و التحويلات الاقتصادية واقع و تحديات، جامعة الشلف،14-15ديسمبر2004.

[2] JL, Algeria e-banking services est née, , Le jeune Indépendant , quotidien national d'information. Vue le 18/03/2011.

**3- أهداف AEBS :**

تهدف اساسا إلى:

- الاقتراح على الزبائن(بنوك مؤسسات مالية ) حلول معتمدة اساسا على الخدمات متعددة القنوات وفعالية عاليةمع تامين تام لمبادلات المعلومات.
- تكييف الخدمات وفق حاجات كل زبون ووفق رغباته .
- تسمح لزبائنها باكتساب نظام معلومات ممتد علي مجالات عديدة وهذا بما يتوافق مع مستلزمات كل واحد منهم .[1]

**رابعا :المقاصة الالكترونية في الجزائر .**

عرفت المؤسسات البنكية و مكاتب بريد الجزائرو هيئات الخزينة العامة في 15ماي 2006 انطلاقة صيغة نظام الدفع النقدي بواسطة المقاصة الآلية ( Algérie Télécompensation Interbancaire) .

ويعتمد هذا النظام على الإدخال الآلي للبيانات الرقمية و صور الشيكات على الماسح الضوئي .[2]

من الشروط المسبقة التي كانت يجب ان تتوفر لتشغيل نظام معلوماتي في الجهاز المصرفي الجزائري ما يلي:[3]

- تعيين لجنة القيادة تعمل على إنشاء هيئة - شبكة - مستقبلية للمقاصة الالكترونية وتشرف على جميع مشاريع العصرنة المهيكلة للقطاع المصرفي و المالي.
- أوكلت لجنة القيادة إلى بنك الجزائر و أنشئت لها فروع.
- تم انشاء شركة مصرفية جديدة للخدمات تقوم بتسيير النظام .

و لإنجاح المشروع الجزائري تم القيام بالأعمال التالية:

1. إعادة صياغة النصوص التنظيمية و تكييفها مع خيارات التكنولوجيا و شكلت ما يعرف بالميثاق المصرفي وترتب عنه إدخال تعديلات علي القانون التجاري و الجزائي و قانون النقد و القرض.
2. تكييف الشركة الجزائرية AT المنشأة من طرف إدارة البريد و المواصلات و التي تكفلت بالاحتياجات الي الموارد التقنية الضرورية لتطوير الطلب على المستوى النوعي و الكمي.

**1- تقييم المقاصة الالكترونية:**

**1-1 - المزايا:**

- ربح الوقت حيث أن آجال التحصيل خمسة ايام .
- سهولة الاتصال.
- ربح الارصدة المجمدة بواسطة الاجال الطويلة مسبقا.

[1] ايت زيان كمال، ايت زيان حورية، مرجع سابق.

[2] "comprendre la télécompensation "la revue BADR INFOS , N 42 ,mai/juin 2006.

[3] نوال شيشة ،زنيتي فريدة، المقاصة الالكترونية وتجارب الدول المغاربية فيها، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية واشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر – عرض تجارب دولية، المركز الجامعي خميس مليانة 27/26افريل 2011.

**2-1- العيوب :**

- عدم التحكم في هذه الآلية لحد الآن .
- عدم تفعيل دور الشركة الضامنة للمخاطر لضمان النزاعات .
- وجود مشاكل تقنية .
- خطر شلل مذكرة المقاصة خاصة ان شلت على المستوى المركزي .
- دور الوكالات منحصر في تلقي المعلومات وتبقي عاجزة في حالة حدوث خلل مركزي .
- عدم وجود بنك معلومات باتم معنى الكلمة تلجا اليه البنوك في رحلة بحثها عن المعلومات.
- نظام المقاصة الحالي فيه عدة نقائص و يحتاج الي دراسة و مراجعة.

**المطلب الثاني :وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر**

من اهم مظاهر التكنولوجيا الحديثة في العمل المصرفي استعمال وسائل الدفع الالكتروني، و تبعا لحرص الجزائر علي مواكبة الاحداث و التطورات التكنولوجية في العمل المصرفي خاصة فيمجال الصناعة المصرفية وسعيها نحو الصيرفة الالكترونية، شرعت فيتقديم بعض وسائل الدفع.

و في هذا المطلب ،سنتعرض إلى أهم وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر و سبل تطوير استعمالها وكذا مشاكل اعتماد الدفع الالكتروني في الجزائر.

**أولا :أدوات الدفع الالكتروني في الجزائر**

**1- بطاقاتالصرف الآلي CIB :**

انشئت هذه البطاقات بواسطة مؤسسةSATIM وبدأ العمل بها في سنة 1997 تستعمل هذه البطاقات خاصة للسحب من اجهزة الصرف الآلي و هي محددة المدة و المكان لأنهاصالحة فقط في الجزائر[1].

ما يعاب على هذه البطاقة كونها بطاقة سحب فقط و ليست بطاقة دفع كما يشير إلى ذلك اسم النظام هذا باضافة الى ضعف التعامل بهذه البطاقة .

**2 - البطاقات البنكية الدولية .**

يعد القرض الشعبي الجزائري الدوليةCPA البنك العمومي الوحيد في الجزائر الذي يصدر بطاقةVISA الدولية وهي بطاقة للسحب و الدفع تمنح للعملاء ذوي الحسابات بالعملة الصعبة صالحة على المستويين المحلي و الدولي لكن إصدار هذه البطاقة كان بعدد ضعيف جدا بلغ 6 ملايين سنة 2003 و7ملايين سنة 2004 و هذا بالرغم من الانتشار الواسع لهذه البطاقة على المستوى العالمي[1] و تمنح هذه البطاقات:

- من طرف بنك محلي لزبون جزائري للسماح له بتسوية معاملاته من مشتريات وخدمات تجارية من خارج.
- أو لعملاء أجانب أو غير مقيمين بالوطن (رحلات تجارية او سياحية) من اجل سحب مبالغ بالعملات الاجنبية و هذا وفق ما يسمح به القانون .[2]

[1] سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري وتحديات العولمة، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، العدد الاول،حانفي 2008 ص ص14-15.

[2] Mansouri Mansouri ،systémes et pratiques bancaires en Algerie ،ed houma ،Alger ،2006،p260.

مما يؤخذ ايضا على هذه البطاقة في الجزائر رغم صفتها العالمية أنها لا تعد بطاقة ائتمان أي لا يمكن السحب بها باكثر من الرصيد، ويبدو أن كل ذلك يعود أساسا إلى غياب ثقافة التعامل بالبطاقاتالبنكية في الجزائر،

و عدم وجود قبول عام لها بسبب محدودية اماكن التعامل بها مقابل التفضيل النقدي في التعاملاتاليومية للأفراد.

أما من حيث استعمال هذه الأدوات في المصارف الجزائرية فتشير الإحصائيات الى محدودية التعامل بالبطاقات البنكية التي يبقى استعمالها ضيق نتيجة غياب الثقافة البنكية لدى العملاء ومحدودية عدد الموزعات الآلية التي قد تتعطل احيانا وتتطلب تكاليف صيانة مرتفعة الامرالأمر الذي يحول دون استعمالها وتفضيل الدفع التقليدي بدل الالكتروني .

و الملاحظ في الفترة الأخيرة استحواذ بريد الجزائرعلى أكثر80 % من اجمالي البطاقات البنكية المصدرة .[1]

و حسب احصائيات لشركة SATIM فقد تم توزيع 420 ألف بطاقة دفع الكترونية كلاسيكية و 52 ألف بطاقة ذهبية "قولدن "منذ 2004 ، و قد بلغت قيمة التعاملات عبر هذه البطاقات 7500 عمليةيوميا تتم عبر2120، نهائيا للدفع الالكتروني الموزعة علي التجار و640 موزعا آليا للنقود متواجد أمام وكالات 17 مؤسسة مصرفية .

وتتوقع SATIM توزيع 850 الف بطاقة جديدة في نهاية 2009 ورفع عدد الموزعات الالية ب720 الةجديدة وتوزيع 4300 نهائي للدفع الالكتروني لدي التجار.[2]

**ثانيا: مشاكل وسائل الدفع الالكترونية - البطاقات البنكية -**

**1 – مشاكل خاصة بالجزائر**

- وجود ازمة ثقة بين العملاء و التجار وبين المؤسسات المالية التي تسيرحساباتهم، و قد زاد منحدة هذه الأزمة الفضائح المالية التي عرفتها البنوك الجزائرية كبنك آل خليفة.
- عدم الثقة في النظام و المحاكم القضائية التي حال وقوع مشاكل ستاخذ وقتا طويلا للفصل في القضايا، و مراد انعدام الثقة يعود إلى طول الإجراءات القضائية التي تتخذ في القضايا المتعلقة بالشيكات بدون رصيد.
- ارتفاع الاستعمالات المتكررة للشيكات بدون رصيد أو غير كافية الرصيد ساهم في رفع الثقة عن وسائل الدفع مما ساهم فيتفضيل السيولة النقدية.
- مشكل الامية يجعل الاشخاصلا يثقون سوى في السيولة النقدية و غير قادرين على استيعاب أو استعمال البطاقات البنكية. يحبذ المواطن الجزائري استخدام النقد لأنها أحسن وسيلة للتهرب من الضرائب و عدم القدرة على فرض رقابة، خاصة بالنسبة للتجار الذين ستجبرهم عملية البيع بالبطاقات على التصريح بالقيمة الفعلية لتعاملاتهم التجارية.

---

[1] مفتاح صالح و اخرون، الصيرفة الشاملة كمدخل لمواكبة مستجدات الصناعة المصرفية و تاهيل المصارف الجزائرية مؤتمر جامعة العلوم التطبيقية،28/27 نيسان 2009 ، الأردن.

[2] نوال ح ، تعميم استعمالات بطاقات الدفع الالكترونية ابتداءا من شهر جويلية جريدة المساء الجزائرية العدد الصادر بتاريخ2009/06/07.

**2 - المشاكل عامة :**

- **السرقة والضياع :** و لمواجهة هذا المشكل تم وضع في المتناول مركز خاص بهذه الحالات يتلقى الاتصالات 24/24 و7ايام /7 ايام و هو مركز تابع لشركة SATIM و الذي بمجرد أن يتلقى اتصال بضياع اوسرقة بطاقة معينة يقوم بوضع البطاقة في حالة معارضة، لكن إن لم يتلقىهذا المركز التأكيد الكتابي من طرف الحامل أو بنكه على ضياع فبعد مدة 15 يوما فسيقومبررفع الحجز عن البطاقة، و تصبح المسؤولية على عاتق الحامل أو البنك .حيث يتخصص هذا المركز بحالات السرقة و الضياع للبطاقات،بينما مركزية

و عوارض الدفع مكلفة بوسائل الدفع الأخرى كالشيكات و السندات لأمر.

- **الاستعمال الاحتيالي للبطاقة :** في حال اكتشاف استعمال مشبوه فيه لهذه البطاقة سيتم حجزها مؤقتا حتى يتم التأكد من عملية الغش، و في حال التاكد من براءة الحامل ستصدر بطاقة اخرى لصالحه.
- **العمليات التعسفية :**كل بطاقة اصبحت غير صالحة للاستعمال كانقضاء مدة صلاحياتها او تجاوز العميل للمبلغ المصرح له من قبل ، و تم قبول الدفع بهذه البطاقة من طرف التاجر، يتم وقف عمل الأجهزة التابعة للبنوك و التي تكون موجودة لدى هذا التاجر، ويطلب من البنك المتعامل مع التاجر إلغاء العقد.

- **إشكالية الإثبات:** يتم اثبات العمليات المستخدمة للبطاقة من خلال التسجيلات التي تتم أوتوماتيكياعلى الشريط الالكتروني، كما يتم استخدام كافة البيانات المسجلة حول كل عمليات السحب من أجهزة TPE

و GAB و DAB ، و عادة هذه المشكلة لا تثار إلاحينما يطرح نزاع على القضاء .

**ثالثا :جهود الجزائر لمكافحة الجريمة الالكترونية**

في إطار تكثيف جهودها لمحاربة الجريمة الالكترونية قامت الجزائر باصدار القانون 09-04 و الذي يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا المعلومات و الاتصال و مكافحتها و هذا في اوت 2009 .ويتم وفقا للقواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية وفي هذا القانون وضع ترتيبات تقنية لمراقبة الاتصالاتالإلكترونية وتجميع وتسجيل محتواها فيحينها والقيام باجراءات التفتيش والحجز داخل منظومة معلوماتية.[1]

كما انشئت هيئة وطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتة. تتولى هذه الهيئة المهام الآتية :[3]

أ- تنشيط وتنسيق عمليات الوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال ومكافحته

ب- مساعدة السلطات القضائية و مصالح الشرطة القضائية في التحريات التي تجريها بشان الجرائم ذات الصلة بتكنولوجيات الاعلام و الاتصال بما في ذلك تجميع المعلومات وانجاز الخبرات القضائية.

ج- تبادل المعلومات مع نظيرتها في الخارج قصد جمع كل المعطيات المفيدة في التعرف علىمرتكبي الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام و لاتصالو تحديد مكان تواجدهم .

---

[1] عبد الرحيم وهيبة،احلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالالكترونية حالة الجزائر، مرجع سابق ص ص 127-128.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد 47، الصادرة بتاريخ 16 اوت 2009 ، المادة 1 .

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية، المادة 14.

**المبحث الثاني :خدمات بنك الفلاحة و التنمية الريفية**

يعد بنك الفلاحة و التنمية الريفية من اهم البنوك العمومية في الجزائر و التي تحاول الوصول الي خدمات متطورة من خلال ادماج العديد من وسائل المعرفة في عمله و الاهتمام بكل التطورات تكنولوجية الجديدة في مجال الخدمات المصرفية.

و في هذا المبحث سيتم التعرف على بنك الفلاحة و التنمية الريفية و كذا سنتعرف الي سلسلة لتطورات التكنولوجية التي شهدها، و التنمية الريفية بكل أهدافه و مهامه البنك و أخيرا سنتعرف علي خدمة البنك على الخط التي يوفرها البنك لزبائنه.

**المطلب الأول : تقديم عام حول البنك BADR .**

**أولا: التعريف بالبنك**

بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR هو احد بنوك القطاع العمومي في الجزائر إذ يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة الهادفة إلى المشاركةفي تنمية القطاع الفلاحي و ترقية المناطق الريفية تم انشاؤه بموجب مرسوم رقم 106/82المؤرخ في 13 مارس 1982 تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الخارجي و بعد صدور قانون النقد و القرض في 1990/04/14 الذي منح استقلالية اكبر للبنوك و الغي من خلاله نظام التخصص.

أصبح بنك الفلاحة و التنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية ثم عاد البنك إلى التخصيص مع سنوات2000 .

يقدر رأسمال البنك ب 33 مليار دينار جزائري و يتميز بكثافة بشرية عالية جدا تزيد عن 7500عامل من بينها إطارات ومهندسين و موظفين كما انه يشغل مكانة هامة داخل النظام البنكي الجزائري حيث انه صنف : [1]

1-كأول بنك في ترتيب البنوك الجزائرية .

2-ثاني بنك على المستوى المغاربي .

3-المرتبة الرابعة عشر على المستوى العربي .

4-تاسع بنك إفريقي من ضمن 326 بنك شملها التصنيف .

5-و قد احتل المركز الثامن و الستين بعد الستمائة (668) في الترتيب العالمي من بين 4100 بنك وتجدر الإشارة إلى أن البنك كان أول من أطلق فيسنة 1994 بطاقات السحب في الساحة المالية الجزائرية .[2]

ويمكن تقسيم مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى ثلاث مراحل أساسية هي:

**المرحلة الأولى من 1982- 1990 :**

تم تاسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري[3] ، حيث انطلق برأس مال قدره مليار دينار جزائري، و 140وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري ( BNA)و خلال السنوات الأولى من نشاته سعى البنك إلى فرض وجوده ضمن المجال الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق الريفية .

[1] محمد زيدان، أهمية العنصر البشري ضمن مكونات المزيج التسويقي الموسع في البنوك بالتطبيق علي بنك الفلاحة و التنمية الريفية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعةبسكرة، العدد 15 ، اكتوبر 2008 ،ص 55 .

[2] حفيظ صواليلي،جريدة الخبر الصادرة في 2011/09/21، العدد6483 .

[3] شاكر القزويني، مرجع سابق، ص 62.

وهذا طبقا لمبدأ تخصص البنوك حيث كان كل بنك عمومي يختص باحدى القطاعات الحيوية العامة.

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 2.200.000.000 دج مقسما إلى 2200 سهم بقيمة 1.000.000 للسهم الواحد.

**المرحلة الثانيةمن1991 - 1999:** بعد صدور قانون النقد والقرض والذي منح استقلالية أكبر للبنوك ألغي نظام التخصص للبنوك وأصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر مهامه المختلفة المتمثلة في منح القروض وتشجيع عملية الادخار بنوعيها بالفائدة وبدون فائدة، كما وسع أفقه إلى

مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي خاصة قطاع المؤسسات الاقتصادية الـصغيرة والمتوسطة والمصغرة، وعليه يمكننا تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بانه بنك تجاري يمكنه جمع الودائع سواء كانت تجارية أو لأجل، ويمثل ايضا بنك تنمية باعتباره يستطيع القيام بمنح القروض سواء كانت متوسطة أو طويلة الأجل، وهدفها تكوين رأس المال الثابت .

**المرحلة الثالثة : 2000-2002 :** تميزت هذه المرحلة بوجوب التدخل الفعلي للبنوك العمومية لبعث نفس جديد في مجال تشجيع الاستثمارات وجعل نشاطها ومستوى مردودها يساير قواعد اقتصاد السوق ، وفي إطار تمويل الاقتصاد ضمن التوجهات الاقتصادية الجديدة للجزائر، عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية على تغيير سياسته الاقراضية حيث رفع إلى حد كبير حجم القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في جميع الميادين وفي نفس الوقت طور مستوى أدائه مسايرة للتحولات الاقتصادية

وا لاجتماعية العميقة واستجابة لتطلعات العملاء والمستثمرين .

**ثانيا: مهام وأهداف البنك** [2]

تم إنشاء البنك للرد على المتطلبات الاقتصادية و التي خلقتها الإرادة السياسية اللازمة لإعادة هيكلة النظام الزراعي.ضمان الاستقلال الاقتصادي للبلاد و رفع مستويات المعيشة لسكان الريف.

**1 - مهام BADR**

أدىتوسيع فروع بنك الفلاحة و التنمية الريفية إلى توسيع وظائفه و مهامه و يمكن تلخيص هذه المهام فيمايلي :

- معالجة كل عمليات الائتمانالنقد الأجنبي و الخزينة .
- فتح حسابات بنكية لكل شخص قام بالطلب
- استلام الودائع
- المشاركة في جمع الادخار
- المساهمة في التنمية الزراعية
- ضمان و تشجيع الزراعة و تصنيع المواد الغذائية، الزراعية ،الصناعية و الحرفية.
- المراقبةبالتعاون مع السلطات التنظيمية للحركات المالية للمؤسسات.

[1] www.badr-bank.net consulté le 13/03/2017.

**2 - أهداف BADR**

- الزيادة في الموارد باقل التكاليف و اكبر ربحية بواسطة القروض الإنتاجية و المتنوعة في إطار احترام القواعد.
- الإدارة الصارمة لخزينة البنك سواء بالدينارأو العملات الأجنبية.

- ضمان تحقيق تنمية متناسقة للبنك في مجالات النشاط التي يلبيها.
- توسيع و إعادة تطوير شبكته.
- رضا العملاء و هذا من خلال توفير المنتجات و الخدمات التي تلبي احتياجاتهم.
- تكييف إدارة ديناميكية.
- التنمية التجارية من خلال ادخال تقنيات إدارية جديدة مثل التسويق و إدراج منتجات جديدة .

**ثالثا :منتجات و خدمات بنك الفلاحة و التنمية الريفية**

يقدم البنك عدة خدمات و منتجات تقليدية و حديثة و هذا لتحقيق رضا الزبائن بكل مستوياتهم و باختلاف حاجاتهم و رغباتهم.

**1- منتجات بنك الفلاحة و التنمية الريفية**

تتمثل أهم هذه المنتجات في :

- **الحساب الجاري** :يكون مفتوحا للاشخاص الطبيعيين و المعنويين الذين يمارسون نشاطا تجاريا (فلاحون، مؤسسات تجارية، صناعيون ، تجار...الخ هذا المنتج المصرفي بدون فائدة.
- **حساب الصكوك (الشيكات):** تكون حسابات مفتوحة لجميع الأفراد أو الجماعات التي لا تمارس أي نشاط تجاري( جمعيات، إدارة، ....الخ) و ذوي الأجورالراغبين في الاستعانة بالشيكات لتصفية الحسابات.
- **دفتر التوفير Livret épargne BADR :** و هو عبارة عن منتج مصرفي يمكن الراغبين من ادخار أموالهم الفائضة عن حاجاتهم على أساس فوائد محددة من طرف أوبدون فوائد، حسب رغبات المدخرين و باستطاعة هؤلاء المدخرين الحاملين لدفتر التوفير القيام بعمليات دفع و سحب الاموال في جميع الوكالات التابعة للبنك و بذلك فإن هذا المنتج يجنب اصحاب دفاتر التوفير مشاكل و صعوبات نقل الاموال من مكان لاخر.
- **دفتر توفير الشباب Livret épargne Junior :** مخصص لمساعدة أبناء المدخرين للتمدرس و التدريب على الادخار في بداية حياتهم الادخارية .هذا الدفتر يفتح للشباب الذين لا تتجاوز اعمارهم 19 سنة من طرف ممثليهم الشرعيين حيث حدد الدفع الأولي ب 500 دينار كما يمكن أن يكون الدفع في صورة نقدية أو عن طريق تحويلات تلقائية أو أتوماتيكية منتظمة.كما يستفيد الشاب صاحب الدفتر عند بلوغه الأهلية القانونية ذو الأقدمية التي تزيد عن قروض مصرفيةتصل إلى مليونين دينار جزائري.
- **بطاقة بدر Carte BADR :** هذه البطاقة موجهة لزبائن بنك الفلاحة و التنمية الريفية حيث تمكن من القيام بعمليات الدفع و السحب للأوراق النقدية عبر الموزعات الآلية للأوراق النقدية DAB كما تمكن اصحابها ايضا من القيام بعمليات السحب من الموزعات الآلية للبنوك الأخرى .
- **سندات الصندوق Les bons de caisse:** عبارة عن تفويض لاجل و بعائد موجه للاشخاص الطبيعيين و المعنويين.
- **الإيداعات لاجل Les dépôts à termes :** و هي وسيلة تسهل على الأشخاص الطبيعيين و المعنويين إيداع الأموال الفائضة عن حاجاتهم إلى آجال محددة بنسبة فوائد متغيرة من طرف البنك.

- **حساب بالعملة الصعبة Les comptes devises** : منتج يسمح بجعل نقود المدخرين بالعملة الصعبة متاحة في كل لحضة مقابل عائدا محددا حسب شروط البنك .

كما توجد عدة منتجات اخرى لدى بنك الفلاحةو التنمية الريفية كالدفتر المخصص للسكن إضافة إلى الاعتمادات و القروض التي يمنحها البنك لزبائنه التي تكون وفق دراسات و شروط مسبقة.

**3 – خدمات بنك الفلاحة و التنمية الريفية**

تظهر أهم هذه الخدمات في :

- فتح مختلف الحسابات للزبائن و تخليص الصكوك بامر المعني أو بامر الآخرين .
- التحويلات المصرفية .
- الخدمات المتعلقة بالدفع و التحصيل فيما يخص التعاملات الخارجية .
- خدمة كراء الخزائن الحديدية .
- خدمات البنك للمعاينة BADR consulte التي تمكن الزبائن من معاينة و مراجعة التحويلات التي طرأت على أرصدتهم عبر استعمال الأرقام الشخصية السرية لهم المعطاة من طرف البنك من خلال استعمال أجهزة الإعلام الآلي المتاحة.
- خدمات الفحص السلكي télétaitement التي تسمح بخدمةاحسن لزبائن البنك بالاسستعمال شبكة الفحص السلكي في تنفيذ العمليات التحويلية المصرفية في الوقت الحقيقي.

و يعتمد بنك BADR في توزيع خدماته المصرفية على التوزيع المباشرمن خلال شبكة من الوكالات منتشرة عبر كامل التراب الوطني و التي تتعدى 300 وكالة بهدف الوصول على اكبر عدد من الزبائن أيضا وضع البنك تحت تصرف زبائنه نظام توزيع الكتروني و ذلك عن طريق الموزعات الآلية للأوراق النقدية DAB أو عن طريق الشبابيك الآلية للأوراق النقدية GAB كما يوفرأيضا خدمات مصرفية عبر الهاتف لكنها محدودة جدا.

**رابعا: تكنولوجيات بنك BADR**

شهد بنك الفلاحة و التنمية الريفية عدة تحولات تهدف الى عصرنته و تطويره و جعله يواكب التطورات البنكية العالمية حيث انه في ظل الانتقال إلى اقتصاد المعرفة يجب على البنك القيام بالمزيد من الاصلاحات والتغييرات.

كانت أول اهتمامات البنك هي إدخال تكنولوجيات الإعلام الآلي و التكنولوجيات الجديدة باعتبارها الخطوة الأولى في تعزيز البنية التحتية :[1]

1991 :تطبيق نظام SWIFT لتطبيق عمليات التجارة الخارجية.

1992: ضع برمجيات Logiciel sybu مع فروعه المختلفة للقيام بالعمليات البنكية (تسييرالقروض تسيير عمليات الصندوق، تسييرالمودعات، الفحص عن بعد لحساب الزبائن ) .

- إدخال الأعلام الآلي على جميع عمليات التجارة الخارجية حيث أصبحت عمليات فتح القروض الوثائقية لا تفوق 24 ساعة على الأكثر
- إدخال مخطط الحسابات الجديد على مستوى الوكالات.

1993:إنماء عمليات إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات البنكية

1994 :تشغيل بطاقات التسديد و السحب في بعض الوكالات الرئيسية .

1996:إدخال عمليات الفحص السلكي ( Télétransmission) فحص و إنجاز العمليات البنكية عن بعد و في الوقت الحقيقي(Télétraitement ).

2000-2002 :وضع برنامج خماسي فعلي يرتكز خاصة على عصرنة البنك و تحسين الخدمات و كذلك إحداث تطهير في ميدان المحاسبة و الميدان المالي و الذي نتجت عنه الإنجازات التالية:

2000 :القيام بفحص دقيق لنقاط القوة و الضعف للبنك و إنجاز مخطط تسوية المؤسسة لمطابقة القيم الدولية .

2001 : التطهير الحسابي و المالي و إعادة النظر وتقليل الوقت و تحقيق الإجراءات الإدارية و التقنية 2001 المتعلقة بملفات القروض .

- تحقيق مشروع البنك الجالس Banque Assise مع الخدمات المشخصة.
- إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية و تعميم شبكة( Mega-Pac)عبر الوكالات و المنشآت المركزية و كذا إنشاء تطبيق نظام يختص بالية الدفع في مجال التعامل و الاقتراض .

2002:تعميم نظام الشبكة المحلية مع إعادة تنظيم البرنامج كزبون للخدمة

- تعميم الجالس مع الخدمات المشخصة على جميع الوكالاتالرئيسية.

2003:إدخال نظام و هو نظام تغطية الأرصدة عن طريق الفحص السلكي دون اللجوء إلى النقل المادي للقيم.

- تاسيس نادي الصحافة بمبادرة مديرية الاتصال تشجيعا لمبدأ التداول الحر للمعلومات البنكية و كذا تعريف الزبائن بمختلف خدمات البنك.
- إدخال نظام معلوماتي جديد معد من طرف للخدمات يسهل عملية التركيب AXYSالصيانة عن بعد،وحتى فيما يخص الجانب القانوني و الشريعي مما يسهل تسيير الموارد البشرية.
- إدخال طرق العمل بالنقود الآلية.

[1] بن وسعد زينة، مباركي سميرة، المعرفة في البنوك الجزائرية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي "المعرفة : الركيزة الجديدة و التحدي التنافسي للمؤسسات و الاقتصاديات جامعةبسكرة ، 13/12 -11 -2005.

2004 : التحضير لإدخال برنامج الحكومة الالكترونية E-gouvernementفي مختلف وكالات البنك .

2005 : شهر سبتمبر من هذه السنة عرفت أول تجربة ناجحة لعملية سحب تتم من خلال شباك آلي للأوراق النقدية وسط حضور جماهيري و اعلامي غفير (وكالة الشراقة) كما استمرت العملية طوال الأشهرالأولى لسنة 2006من اجل تعميم استعمالها في مختلف الوكالات عبر الوطن.

2011 : شروع البنك في اعتماد أنظمة البنك الالكتروني التي تسمح للزبائن بالاطلاع مباشرة علي حساباتهم و طلب دفاترالشيكات على شبكة الانترنت و السماح أيضا للمؤسسات لتحويل أجور العمال دون التنقل من مقرات عملهم أيضا قام بنك BADR إضافة إلى التحويل عن بعد و مختلف التعاملات المالية و المصرفية، بتطويروسائل الدفع الالكتروني و توفير البطاقات إذ يعتبر البنك الأول من حيث عدد بطاقات السحب المتداولة .[1]

**المطلب الثاني : خدمات BADR الالكترونية** [2]

في هذا المطلب سنحاول تقديم أهم الخدمات التي يقدمها موقع البنك الالكتروني(موقع الصيرفةالالكترونية ).

الصفحة الرئيسية الدخول لموقع« BADRnet» : عند الدخول للموقع https://ebanking.badr.dz نجد الصفحة الرئيسية:

**الشكل رقم( 1 -1):الصفحة الرئيسية**

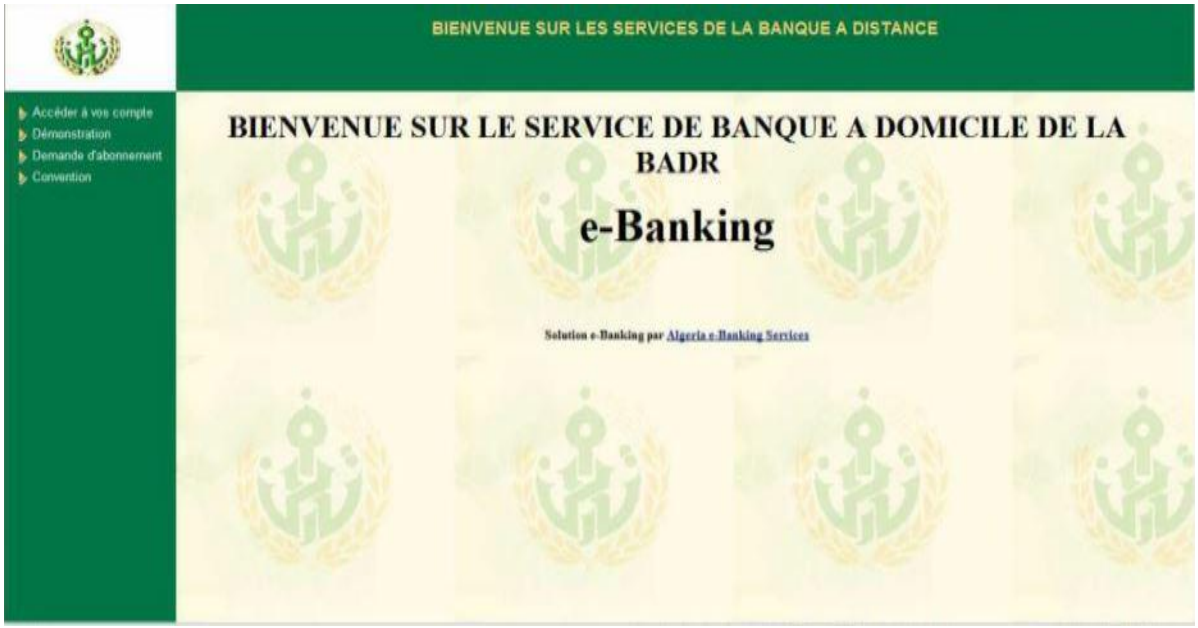


المصدر: الموقع الالكتروني لخدمات البنك الالكترونية:https://ebanking.badr.dz اولموقع البنك على الانترنت

[1]جريدة الخبر الجزائرية، حفيظ صواليلي، الصادرة بتاريخ 2011/09/21 العدد 6483.

[2] اعتمادا على الموقع الالكتروني لخدمات البنك الالكترونية:https://ebanking.badr.dz اولموقع البنك على الانترنت

1- **طلب الاشتراك:**عند أول دخول للموقع يمكن للعميل طلب الاشتراك مجانا وعليه أن يقوم بملا البيانات الشخصية و اتباع الخطوات المطلوبة وهذا لضمان امن المعلومات وضمان عدم التلاعب بها.

**الشكل رقم (3-2 ) : طلب الاشتراك**

المصدر: الموقع الالكتروني لخدمات البنك الالكترونية:https://ebanking.badr.dz اولموقع البنك على الانترنت

3-**إثبات الهوية :** هذه الخدمة تسمح للمشترك بالدخول لحسابه و هذا عن طريق ادخال رقم الاشتراك في الخانة المخصصة لذلك.

**الشكل(3-3) : إثبات الهوية**

المصدر: الموقع الالكتروني لخدمات البنك الالكترونية:https://ebanking.badr.dz اولموقع البنك على الانترنت

**4- تغيركلمة المرور:** تسمح هذه الخدمة بتغيير كلمة المرور و هذا لغرض السرية و الامان عند الدخول إلى الحساب .و عادة ما يتم الطلب من العميل القيام بتغييركلمة المرور من فترة لأخرى .

**الشكل رقم(3-4): تغيركلمة المرور**

المصدر: الموقع الالكتروني لخدمات البنك الالكترونية:https://ebanking.badr.dz اولموقع البنك على الانترنت

**5- استشارات CONSULTATION :** تسمح هذه الخدمة بالإطلاع على حسابك الجاري و البحث عن العمليات الخاصة بحسابك و كذلك بتحميل ملفات معاملاتك.

**5-1- الإطلاع على الرصيد:** تسمح هذه الخدمة للعميل بالإطلاع على حسابه الجاري و على حسسابات التوفير من دون تحمل عناء الذهاب إلى البنك.

**الشكل رقم(3-5): الإطلاع على الرصيد**

المصدر: الموقع الالكتروني لخدمات البنك الالكترونية:https://ebanking.badr.dz اولموقع البنك على الانترنت

**2-5- البحث عن عمليات:** تسمح هذه الخدمة بالبحث عن العمليات الخاصة بحسابك و هذا بتعبئة البيانات المطلوبة.

**الشكل رقم(3-6): البحث عن عمليات**

المصدر: الموقع الالكتروني لخدمات البنك الالكترونية:https://ebanking.badr.dz اولموقع البنك على الانترنت

**3-5-تحميل المعاملات:** يتيح لك هذه الخدمة خيار تحميل معاملاتك علي جهاز الكمبيوتر الشخصي في التنسيق الذي حددته سابقا . يمكنك ايضا الحصول على كل العمليات في شكلPDF من خلال النقر على رمز قارئ أكروباتPDF.

**الشكل رقم(3-7): تحميل المعاملات**

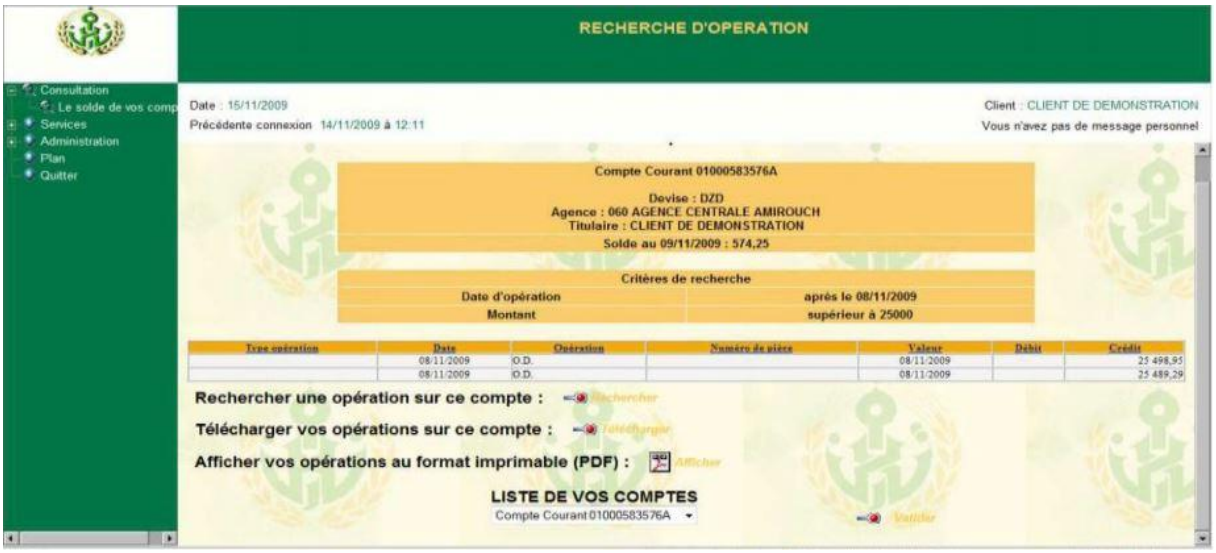


المصدر: الموقع الالكتروني لخدمات البنك الالكترونية:https://ebanking.badr.dz اولموقع البنك على الانترنت

**6- تحويل الملفات (خاص بالزبائن التجاريين- المؤسسات-)** :هذه الخدمة مخصصة بالمؤسسات التجارية و تسمح ب :

6-1- **إرسال ملفات التحويلات و الضرائب** : تسمح هذه الخدمة ارسال ملفات التحويلات و الضرائب دون تحمل مشقة الانتقال من مقر العمل.

**الشكل رقم(3-8): إرسال ملفات**

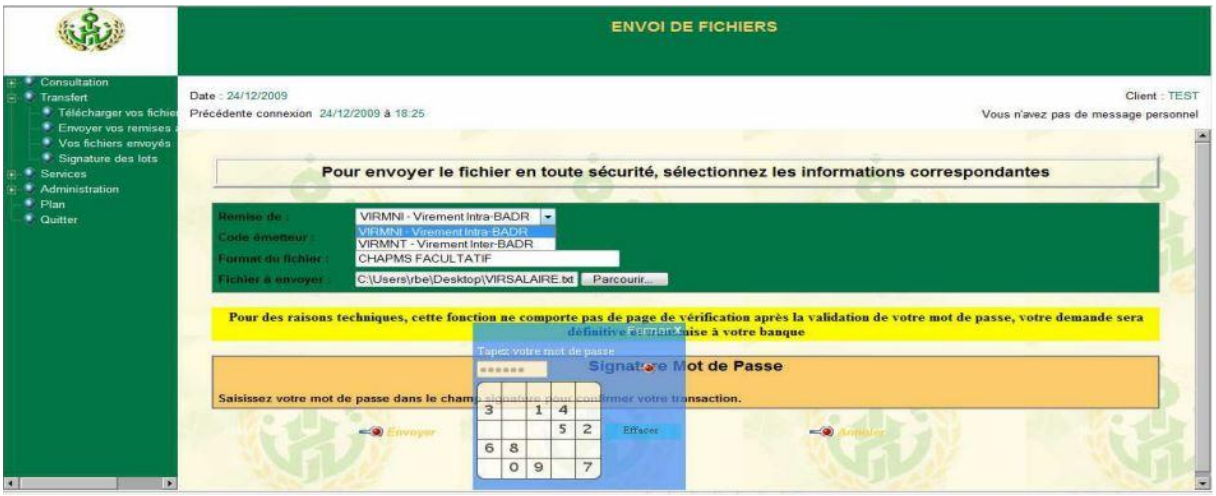


المصدر: الموقع الالكتروني لخدمات البنك الالكترونية:https://ebanking.badr.dz اولموقع البنك على الانترنت

**6-2- توقيع المدفوعات**: أيضا تسمح للمؤسسات التجارية بتوقيع كافة مدفوعاتها.

**الشكل رقم(3-9): توقيع المدفوعات**

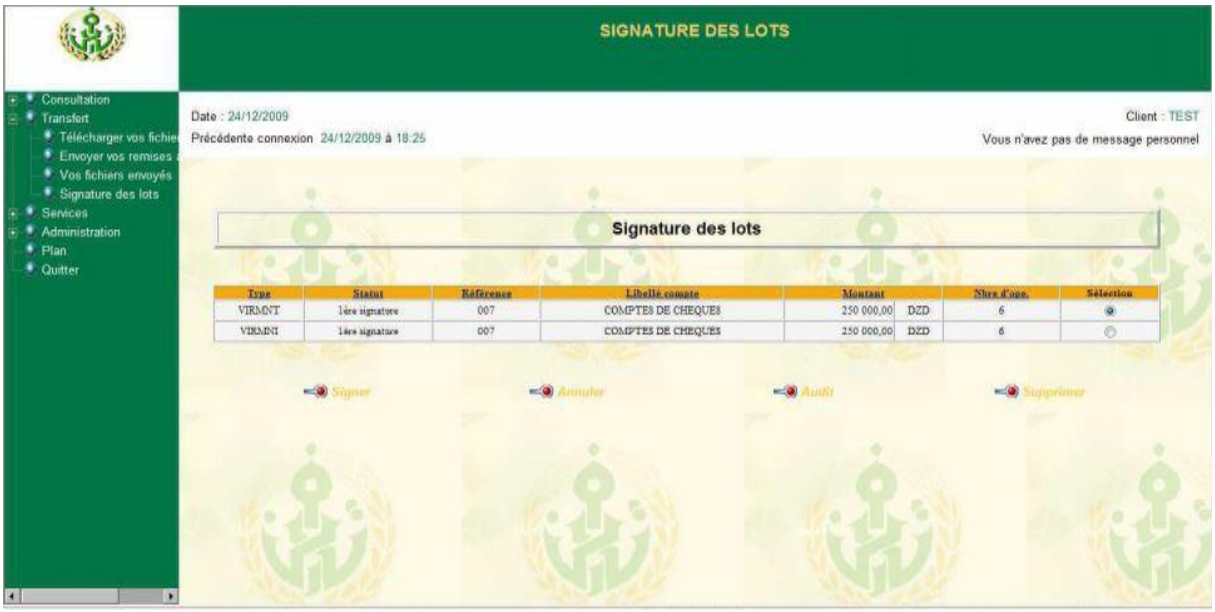


المصدر : الموقع الالكتروني لخدمات البنك الالكترونية:https://ebanking.badr.dz اولموقع البنك على الانترنت

**3-6- تحميل الملفات المستلمة :**هذه الخدمة «Téléchargement" تسمح بعرض حالة كل طلب او امر تحويل او سحب (سجل المعاملات/ غير المدفوعة) . يتم ارسال هذا الملف لك من قبل البنك الذي تتعامل معه بعد اجراء سحوبات البنك (ملف التحويلات/ السحوبات المرسلة)القسائم الخاصة بك .

ويسمح لك بعرض حالة اوامر التحويل. بالنقرعلى« Télécharger vos fichiers» ثم على الارتباط للملف الذي ترغب في تحميله.

**الشكل رقم(3-10): تحميل الملفات المستلمة**

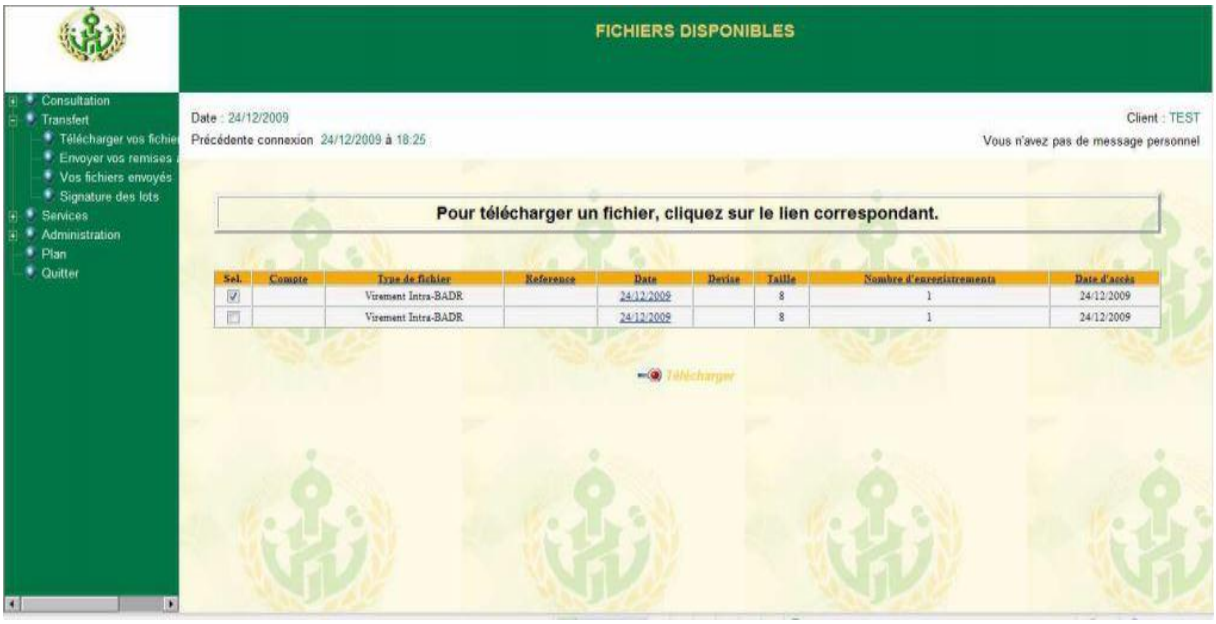


المصدر: الموقع الالكتروني لخدمات البنك الالكترونية:https://ebanking.badr.dz اولموقع البنك على الانترنت

**المبحث الثالث :الدراسة الميدانية بمديرية و وكالة بنك الفلاحة والتنميةالريفية بمعسكر .**

**المطلب الأول :تقديم المديرية**

**أولا:مديرية الاستغلال بمعسكر:**

**1. تقديم للمديرية**

المديرية الجهوية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية معسكر هي مديرية تابعة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية أنشئت في مارس1982 يتفرع عنها 7 وكالات : المحمدية –سيق-معسكر-تيغنيف-غريس-برج-عين فكان-وادالتاغية .

**2. الهيكل التنظيمي للمديرية .**

**1- مدير المديرية .**

2- **نيابة المديرية المكلف بالاستغلال:** هدفها تنمية جمع الموارد، توزيع القروض،ترويج المنتجات و الخدمات المتاحة للزبائن .

تنقسم الي ثلاث مصالح هي : مصلحة القرض و التجارة الخارجية، مصلحة الحركة التجارية، مصلحة النقد و وسائل الدفع.

**نيابة المديرية للمحاسبة :** هدفها التسيير الجيد للحسابات احترام اللوائح بخصوص فرض الضرائب و مراقبة الميزانية حسب الاهداف .

**مصلحة الميزانية، مصلحة التحليل و المعالجة، و تتكون من ثلاث مصالح** :مصلحة المحاسبة و الضرائب و مراقبة التسيير.

**4 -نيابة المديرية لإدارة المخاطر و تسوية المنازعات :** مهمتها مراقبة القروض القائمة وعمليات التجارة الخارجية بواسطة الوكالات التابعة و السهر على استكمال و جمع الضمانات.

و تتكون من :

أ. مصلحة "متابعة التجارة و التجارة الخارجية "

ب. -مصلحة " متابعة تسوية المنازعات»

ج. مصلحة "متابعة الضمانات "

**5-القسم الإداري :**مهمته الحرص على التسيير الجيد للموارد البشرية و المادية و تامين امن الممتلكات والأفراد الموظفين لدى المديرية و الوكالات التابعة .

و تتكون من :

أ. مصلحة "الموارد البشرية "

ب. مصلحة "الأمن و الوسائل العامة "

ج. مصلحة "الإعلام الآلي"

**6-الخلية القضائية:** مهمتها الاشراف و مساعدة الوكالات قضائيا للدفاع عن مصالح البنك ضد الغير و تامين حفظ ارشيف المديرية و الوكالات التابعة لها .

و تتكون من :

أ. مصلحة "القضاء و المنازعات".

ب. مصلحة "الجباية".

ج. مصلحة "الوثائق و الارشيف" .

**ثانيا: وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية بالمحمدية :**

**1 – تقديم لوكالة المحمدية**

تاسست وكالة بدر المحمدية في مارس 1982 تزامنا مع تاسيس البنك يقع مقرها في وسط المدينة تشغل الوكالة 14 عاملا ،تعتمد علي خبراتهم و يقوم البنك بتكوين و تدريب العمال و هذا لزيادة خبرتهم وكذا كفاءتهم في التعامل مع التحديث في البنك.

**الهيكل التنظيمي للوكالة :**يوضح الشكل التالي مختلف اقسام الوكالة .

**الشكل رقم(3-11) : الهيكل التنظيمي للوكالة**

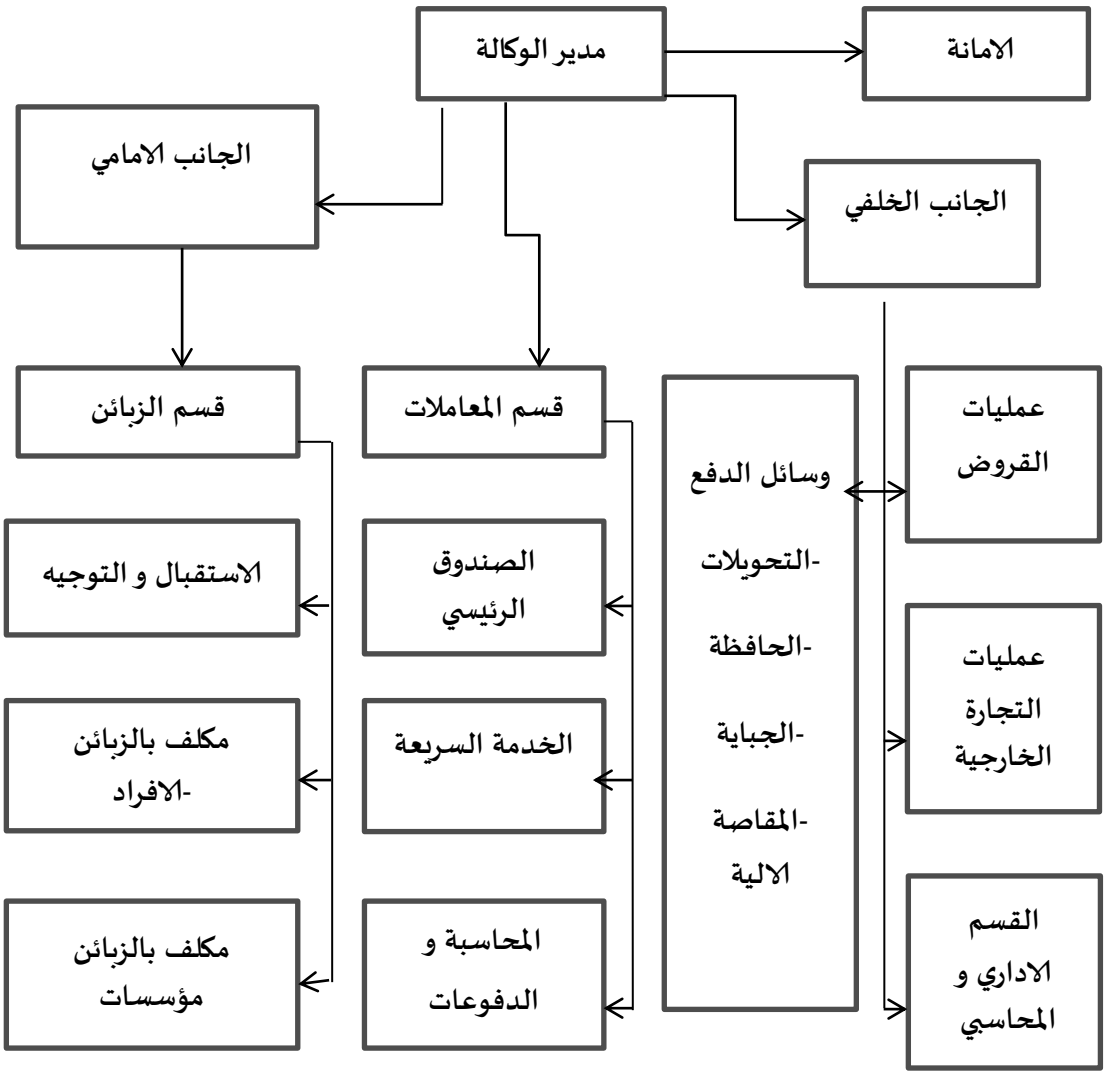


المصدر : وثائق ذاخلية للبنك

**المطلب الثاني: برمجيات نظم المعلومات المستعملة في البنك محل الدراسة**

بينت الزيارة الميدانية للبنك BADR استخدامه برنامج) Sybu Système وسنقوم بتعريف نظم المعلومات من خلال ما يلي:

**تعريف :progiciel Systeme Sybu**

وهو نظام بنكي متكامل للقيام بمختلف المهام والأعمال البنكية ومن خلاله أصبحت جميع الأعمال البنكية محوسبة وأعتمد بنك BADRعلى Sybu Systeme من بداية 1992 ثم تمت إعادة تنظيمه سنة 2000 وإلى يومنا هذا مزال بنك BADR يعتمد عليه كنظام معلوماتي متكامل .

في الوقت الراهن يعمل البنك بالإصدار الثامن Version8يتميز نظام المعلومات Sybu بأنه نظام مرجعي موحد ويقدم مجموعة واسعة من التطبيقات من أجل تسريع العمليات المصرفية وبالتالي زيادة رضا العاملين في البنك وفي نفس الوقت زيادة رضا عملاء البنك ، كما يعمل Sybu Systeme لسيطرة على التكاليف وتخفيضها والعمل على الحد من المخاطر المختلفة وهو قادر على ربط مختلف الوكالات التابعة للبنك في شبكة موحدة .

## خلاصة الفصل

في ظل التطورات الاقتصادية العالمية و التي أضحت مرتكزة على كل ما هو رقمي و مرتبط بالتكنولوجيا، أصبح الزاما على المؤسسات عامة و على المؤسسات المصرفية خاصة تطوير خدماتها المقدمة لمواكبة الانتقال إلى اقتصاد المعرفة.

و الجزائر كغيرها من الدول الساعية للنمو و التطور كان عليها الالتحاق بهذه التطورات و من خلال هذا الفصل اتضح لنا أن الجزائر تحاول تطبيق بعض مظاهر اقتصاد المعرفة ألا و هي الانتقال إلى الحكومة الالكترونية و هذا ما تبين لنا من اهتمامها ب:

- تطوير الخدمات في القطاع المصرفي من تقليدية إلى الكترونية
- استحداث نظم دفع جديدة

هذا على المستوى النظري أما على المستوى التطبيقي فمن خلال دراستنا الميدانية على مستوى وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية بمحمدية وجدنا:

- إن هناك نقصا كبيرا في الوعي باهمية اقتصاد و إدارة المعرفة
- كذلك و بالرغم من الجهود المبذولة يبقى تقبل الزبائن ضعيفا للتعاملات الالكترونية و هذا لغياب الثقافة البنكية الالكترونية في المجتمع.

## خاتمة العامة

لقد سعت هذه الدراسة إلى التعمق والتعرف على التجارة الإلكترونية وتوضيح العلاقة الوثيقة بينها وبين مهنة المحاسبة ، وكيفية تأثرها وتأثيرها بالبيئة التجارية الجديدة ، وإظهار المشاكل المرافقة لها ؛ وذلك لحل المشاكل المرافقة لها ، فقد تم بفضل الله التوصل الى النتائج التالية.

**نتائج الدراسة**

- ✓ أن التجارة الإلكترونية كتقنية متطورة جدا أثرت على جميع المجالات المهنية بشكل عام وعلى مهنتي المحاسبة والتدقيق بشكل خاص.
- ✓ أن التجارة الإلكترونية تعمل في بيئة فريدة من نوعها بحيث أن جميع العمليات التي تتم من خلالها عمليات غير ملموسة الطابع تفتقد لآلية التوثيق في أغلب مراحلها.
- ✓ أن بعض هيئات المحاسبة والتدقيق قد تنبهت لمشاكل التجارة الإلكترونية وضرورة تأهيل منتسبيها بالتقنيات الفنية؛ لمواجهة البيئة والمشاكل الجديدة المرافقة للتجارة الإلكترونية.
- ✓ أن نظرية المحاسبة *وبشكلها الحالي* لم تستطع معالجة آلية التحقق والاعتراف بالإيرادات المتولدة عبر عمليات التجارة الإلكترونية.
- ✓ أنه يمكن حل الكثير من المشاكل المرافقة للتجارة الإلكترونية بشكل عام ، ومشكلتي الاعتراف بالإيراد والتخصيص الضريبي بشكل خاص ، إذا تمكنا من توفير سياسات وإجراءات عملية تساهم في تحقيق الأمان والموثوقية والتوكيدية لمخرجات النظام المحاسبي المتعامل بالتجارة الإلكترونية.

**اختبار الفرضيات :**

- **الفرضية الاولي** : رفض الفرضية للدراسة وبما يشير إلى أنه لا يوجد قصور في الإطار المفاهيمى للمحاسبة المالية عند التعامل مع العمليات التي تتم وفقًا لنظام التجارة الإلكترونية.
- **الفرضية الثانية:** رفض الفرضية للدراسة وبما يشير إلى أنه لا يوجد قصور في تحقيق أهداف الإبلاغ المالي في ظل عمليات التجارة الإلكترونية.
- **الفرضية الثالث:** أن الطبيعة غير الملموسة للتجارة الإلكترونية وغياب التوثيق لعملياتها ساهما بشكل مباشر في إيجاد مشكلتين رئيسيتين واجهتا مهنتي المحاسبة والتدقيق يمكن تلخيصهما بالآتي:
  - آلية التحقق والاعتراف بالإيراد المتولد من عمليات التجارة الإلكترونية.
  - آلية تخصيص الضرائب على مبيعات وإيرادات عمليات التجارة الإلكترونية.

وقد اقترحت الدراسة بعض التوصيات والتي نعتقد أنها تساهم في الحد من المشكلات التي تواجه عمليات التجارة الإلكترونية.

**التوصيات**

بناءً على النتائج التى تم التوصل اليها نوصى بالآتى:

- ✓ اعتماد نموذج نظام الربط بين نظام الشركة المحاسبي وموقعها الإلكتروني على شبكة الانترنيت الذي قام بتطويره من قبل الشركات المستخدمة لتقنية التجارة الإلكترونية؛ وذلك كي تستطيع مواجهة المشاكل الكثيرة المرافقة لها.
- ✓ اعتماد جهة تدقيق مؤهلة تكنولوجيا لتدقيق سياسات وإجراءات نظام الشركة المحاسبي المرتبط بالتجارة الإلكترونية.
- ✓ تأهيل كل من المحاسبين والمدققين وتثقيفهم بتكنولوجيا المعلومات بشكل عام وبتعاملات التجارة الإلكترونية بشكل خاص.
- ✓ ضرورة إعادة هيكلة نظم التعليم والتدريب على جميع مستويات مهنتي المحاسبة والتدقيق بشكل يجعل الإلمام بتقنيات تكنولوجيا المعلومات بشكل عام وبالتجارة الإلكترونية بشكل خاص من أساسيات منح الشهادات العلمية والعملية ومزاولة المهنة.
- ✓ ضرورة إعادة النظر بنظرية المحاسبة وتحديث مفاهيمها بشكل يتماشى مع بيئة التجارة الجديدة والمتمثلة ببيئة التجارة الإلكترونية.
- ✓ ضرورة إعادة النظر بمعايير المحاسبة الدولية وصياغتها بشكل يتلاءم مع التغييرات التي أحدثتها التجارة الإلكترونية.
- ✓ ضرورة تنبه الحكومات إلى السعي أو المساهمة بإنشاء تشريعات دولية تحكم تعاملات التجارة الإلكترونية.
- ✓ اقتراح تكوين مجلس محاسبي تكنولوجي عالمي متخصص بمنح شهادات مهنية متخصصة تجمع بين تقنية المحاسبة، وتقنية تكنولوجيا المعلومات بشكل عام، وتقنية التجارة الإلكترونية بشكل خاص.
- ✓ إجراء المزيد من البحوث والدراسات المتعلقة بموضوع التجارة الإلكترونية للوصول الى معالجات محاسبية متكامله لعملياتها ووضع ضوابط تحكم مراحل تنفيذها.

## قائمة المراجع

### المراجع باللغة العربية

### الكتب


- الشيرازي، عباس مهدي، نظرية المحاسبة، دار السلاسل، الكويت 1990.
- الحيالى، وليد. نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية بالدنمرك.
- مرعى، عبد الحميد وآخرين، أصول القياس والإتصال المحاسبي، دار النهضة العربية، بيروت 1988.
- الصبان، محمد سمير، الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية والممارسة، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت 1988.
- المطيرى، عبيد سعد" مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة تحديات وقضايا معاصرة" دار المريخ السعودية . 2002.
- لطفي، أمين السيد احمد"مراجعة وتدقيق نظم المعلومات" الدار الجامعية . الإسكندرية 2005.
- القباني، ثناء على" مراجعة نظم تشغيل البيانات الكترونيا" الدار الجامعية، الإسكندرية 2008.
- الساعي، مهيب وأخر"علم تدقيق الحسابات" دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الاولي 1991، عمان، الاردن.
- عبد العظيم ،حمدي. التجارة الإلكترونية أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة2001.
- الصيرفي، محمد، التجارة الإلكترونيّة. طبعة اولى، الإسكندرية، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع 2005.
- حماد ،طارق عبد العال- التجارة الإلكترونية (المفاهيم – الخدمات – التجارب - التحديات . الأبعاد التكنولوجية والمالية والتسويقية والقانونية ) الإسكندرية،الدار الجامعية،2009.
- كتانه، خيري مصطفى" التجارة الإلكترونية" دار المسيرة للنشر والتوزيع. عمان. الطبعة 2009.
- الخريجى، عبد الله بن على" التجارة الإلكترونية. الآفاق والأبعاد" مكتبة الرشد للنشر والتوزيع. الرياض. الطبعة الأولى. 2003.
- عبد الوهاب، أكرم" التجارة الإلكترونية" مكتبة ابن سينا للطباعة والنشر، القاهرة، 2004.
- زريقات، عمر خالد" عقود التجارة الإلكترونية . عقد البيع عبر الإنترنت (دراسة تحليلية) دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان 2007.
- الزيدى، وليد" التجارة الإلكترونية عبر الانترنت . الموقف القانوني" دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2004.


### الاطروحات و المقالات


- برهان صباح الحلو ، اثر استخدام نظم وتكنولوجيا المعلومات على الخدمات المصرفية المتكاملة في البنوك الأردنية من منظور القيادات المصرفية ، رسالة ماجستير ، جامعة آل البيت ، الأردن 2000 .

- بكر احمد عبد الله السرحان ، العلاقة بين التكنولوجيا والهيكل التنظيمي - دراسة ميدانية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ، رسالة ماجستير - الجامعة الأردنية - عمان 1995.
- دلال خليل الكخن ، الرقابة المحاسبية في ظل الأنظمة الإلكترونية وتطبيقاتها في البنك المركزي الأردني ، رسالة ماجستير - الجامعة الأردنية - عمان 1988/1987.
- عادل موسى محمد العيسى ، دور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية في وزارة التربية والتعليم ، رسالة ماجستير - الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية - عما ن 2000/1999.
- عبد الهادي حامد رمضان ، العوامل المؤثرة على نظم المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة ، رسالة ماجستير – الجامعة الأردنية – عمان 1999.
- عصام محمد الجراح ، اثر مستوى تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في البنوك التجارية الأردنية على كفاءة أدائها المالي ، رسالة ماجستير - جامعة الجزيرة - السودان 2002.
- عماد صالح نعمة الحديثي ، تقييم أنظمة الرقابة الداخلية للمؤسسات التي تستخدم الحاسوب - دراسة ميدانية على المؤسسات المالية والمصرفية في المملكة الأردنية الهاشمية ، رسالة ماجستير - الجامعة الأردنية - عمان 1999.
- محمد احمد محمد السياتي ، تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب - تجربة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في الجمهورية اليمنية ، رسالة دكتوراه - جامعة بغداد - العراق 2000.
- مراد خالد مصلح ردايدة ، اثر المعالجات الآلية على أنظمة المعلومات المحاسبية - دراسة تطبيقية في دائرة الجمارك الأردنية ، رسالة ماجستير - جامعة آل البيت - المفرق 1998/1997.
- ندى نوري سنان ، اثر إدخال الحاسب على معايير المراجعة مع التطبيق العملي على شركة شل ، رسالة ماجستير - جامعة دمشق - سورية 1994
- ياسر جاموس ، مراجعة الأنظمة المحاسبية التي تعتمد على استخدام الحاسوب ، رسالة ماجستير – جامعة حلب – سوريا 1991.

**المؤتمرات**

- احمد أبو موسى ، Computers Crimes: How Can You Protect Your Computerized Accounting Information System? المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، تكنولوجيا المعلومات ودورها في التنمية الاقتصادية ، جامعة الزيتونه – عمان – أيار 2002.
- احمد حسين عبد المنعم ، تطوير مفهوم ومعايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات ، المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، تكنولوجيا المعلومات ودورها في التنمية الاقتصادية ، جامعة الزيتونه – عمان – أيار 2002.

- احمد حلمي جمعة وعطا الله خليل ، معايير التدقيق وتكنولوجيا المعلومات: التطورات الحالية ، المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، تكنولوجيا المعلومات ودورها في التنمية الاقتصادية ، جامعة الزيتونه – عمان – أيار 2002.
- احمد مشعل وسعد خضر عباس ، إمكانية تطبيق البنك الإلكتروني في الأردن ، المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، تكنولوجيا المعلومات ودورها في التنمية الاقتصادية ، جامعة الزيتونه – عمان – أيار 2002.
- احمد منير نجار ، إشكالية البعد الضريبي في التجارة الإلكترونية : ترف فكري اقتصادي أم مقارنة عملية قابلة للتطبيق عربيا ، المؤتمر العلمي السنوي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية ، المعرفة المعلوماتية والإدارة الإلكترونية ، جامعة فيلادلفيا - عمان - نيسان2002.
- إنعام محسن حسن ، اثر معوقات الاتصال بين الوحدات المحاسبية ووحدات الحاسوب في قدرة نظم المعلومات المحاسبية ، المؤتمر العلمي السنوي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية ، المعرفة المعلوماتية والإدارة الإلكترونية ، جامعة فيلادلفيا - عمان - نيسان2002.
- حازم الالوسي ، مراجعة الحسابات باستعمال الحاسوب وآمن المعلومات ، المؤتمر العلمي السنوي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية ، المعرفة المعلوماتية والإدارة الإلكترونية ، جامعة فيلادلفيا - عمان - نيسان2002.
- حازم رحاحلة و حازم خصاونة ، التجارة الإلكترونية وأثارها المتوقعة على الإيرادات الضريبية في الوطن العربي ، المؤتمر العلمي السنوي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية ، المعرفة المعلوماتية والإدارة الإلكترونية ، جامعة فيلادلفيا - عمان - نيسان 2002.
- حسام الدين خداش ووليد زكريا صيام ، مدى تقبل مدققي الحسابات الأردنيين لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق ، المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، تكنولوجيا المعلومات ودورها في التنمية الاقتصادية ، جامعة الزيتونه – عمان – أيار 2002.
- رأفت عبد المحسن عمر، نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية الآلية ، المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، تكنولوجيا المعلومات ودورها في التنمية الاقتصادية ، جامعة الزيتونه – عمان – أيار 2002.
- زايري بلقاسم وجلوباشي علي ، طبيعة التجارة الإلكترونية وتطبيقاتها المتعددة ، المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، تكنولوجيا المعلومات ودورها في التنمية الاقتصادية ، جامعة الزيتونه – عمان – أيار 2002.
- طارق شريف يونس ، الإدارة الإلكترونية معيقاتها الراهنة من وجهة نظر الإدارة العليا ، المؤتمر العلمي السنوي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية ، المعرفة المعلوماتية والإدارة الإلكترونية، جامعة فيلادلفيا - عمان - نيسان2002.

- طاهر محسن الغالبي واحمد شاكر العسكري ، تحديات التجارة الإلكترونية والعولمة، المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، تكنولوجيا المعلومات ودورها في التنمية الاقتصادية ، جامعة الزيتونه – عمان – أيار 2002.
- عادل طريح ، التسويق الإلكتروني عالميا وعربيا التطور التاريخي والواقع الحالي والتوقع المستقبلي ، المؤتمر العلمي السنوي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية ، المعرفة المعلوماتية والإدارة الإلكترونية ، جامعة فيلادلفيا - عمان - نيسان2002.
- عبد الرحيم الفارس ، -The Effect of Mobile Phone on Economic Welfare: the case of Amman Jordan ، المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، تكنولوجيا المعلومات ودورها في التنمية الاقتصادية ، جامعة الزيتونه – عمان – أيار 2002.
- عدنان ابو نمرة ، Jordan Kuwait Bank e-Security ، المؤتمر العلمي السنوي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية ،المعرفة المعلوماتية والإدارة الإلكترونية، جامعة فيلادلفيا - عمان - نيسان2002.
- عمر مسعود احمد شقير ، الرقابة والتفتيش والتدقيق الداخلي على الفعاليات والأنشطة والخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف العربية عبر الوسائل الإلكترونية ودورها في التقليل من مخاطر العمل المصرفي ، المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، تكنولوجيا المعلومات ودورها في التنمية الاقتصادية ، جامعة الزيتونه – عمان – أيار 2002.
- فراس العزه ، -Internet Security and the Relationship Between Internets, Extranets, and E Commerce ، المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، تكنولوجيا المعلومات ودورها في التنمية الاقتصادية ، جامعة الزيتونه – عمان – أيار 2002.
- نعيم عبود نجم ، الأبعاد الإيجابية والسلبية لتأثير الانترنيت على الاستراتيجية في شركات الأعمال ، المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، تكنولوجيا المعلومات ودورها في التنمية الاقتصادية ، جامعة الزيتونه – عمان – أيار 2002.
- ياسر ياسين ، The Development of E-Commerce in the Arab Countries ، المؤتمر العلمي السنوي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية ، المعرفة المعلوماتية والإدارة الإلكترونية ، جامعة فيلادلفيا - عمان - نيسان2002.
- ياسر ياسين ، The Development of E-Commerce in the Arab Countries ، المؤتمر العلمي السنوي الثالث لكلية العلوم الادارية والمالية (المعرفة المعلوماتية والادارة الالكترونية) - جامعة فيلادلفيا - عمان - نيسان2002
- يحي حداد وجميل الزيدانيين ، An Empirical Investigation of Electronic Commerce Practice in the United Arab Emirates ، المؤتمر العلمي السنوي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية ، المعرفة المعلوماتية والإدارة الإلكترونية، جامعة فيلادلفيا - عمان - نيسان2002.


**المراجع بالغة الأجنبية**

**كتب**


- Boockholdt J. L, Accounting Information System, Transactions Processing and Controls, Irwin McGraw-Hill, 1999.
- Cushing Barry E, and Marshall B. Romney. Accounting Information System, 6th. Edition, Addison-Wesley Publishing Company, 1994.
- De Kare-Silver Michael, e-Shock 2000, Macmilan Press Ltd. London, 2000.
- Edlington Sara, Marketing Your Business on the Internet, A practical Step-by-Step Guide for all Business Owners and Managers, 2nd. Edition, Internet Handbooks, A Division of International Briefings Ltd. UK, 2001.
- Hendriksen Eldon S, and Micheal F. Van Breda, Accounting Theory, 5th Edition, Irwin McGraw-Hill, 1992.
- Kieso Donald E, Jerry J. Weygandt, and Terry D. Warfield, Intermediate Accounting, 10th Edition, John Wiley & Sons, Inc. 2001.
- Laudon Kenneth C, & Carol Guericio Traver, E-commerce, by Eyewire, 2001
- Markman Jon D, On Line Investing, Microsoft Press, Washington 2001.
- Norton BoB and Cathy Smith, Understanding Business on the Internet, 2nd. Edition, Holder Headline plc. UK, 1999.
- Schroeder Richard G, Myrtle W. Glark, & Jack M. Cathey, Accounting Theory and Analysis, 7th Edition, John Wiley & Sons, Inc. 2001.
- Slight Steve, Information Technology, Dorling Kindersley Ltd. London, 2000.
- Wall Mathew, The Sunday Times - Guide to Money on Line, Harper Collins Publishers, Times Newspapers, UK, 2000.
- Wall Mathew, The Sunday Times - Guide to Shopping on Line, Harper Collins Publishers, Times Newspapers, UK, 2000.


**الاطروحات و المقالات**


- AICPA/CICA, Exposure Draft, Trust Services Principles and Criteria – Incorporating Sys Trust and Web Trust, Trust Services, AICPA, New York, NY 10036-8775, July 1, 2002.
- Al-Taweel Laila, Accounting Technology in Developing Countries: A Case Study of Syria, Ph.D., Portsmouth University, UK, 2001.

- Study No. 15229. Privacy On and Off the Internet: What Consumers Want, Conducted for: Privacy & American Business. Sponsored by: Ernst & Young, AICPA. Harris Interactive, New York, NY 10003, February 7, 2002.

**مراجع عبر شبكة الانترنيت**

**مقالات علمية**

- AICPA Joins Global Accounting Profession in Paris to Explore Solutions to E-commerce Risks; Group Recommends Top 10 Ways to Protect Online Privacy, Business wire, Aug. 1, 2000. https://businesswire.com
- AICPA, What are Web Trust Services and Why Should I Get Involved?
- https://aicpa.org/assurance/webtrust/what.htm
- Albert Marcella, Electronic Commerce, Part 1, IT Audit, Vol. 1, September 1, 1998. Institute of internal auditors. https://theiia.org

- Appalraju Yogen, Accountants Chip in to Build Trust in E-commerce, Computing Canada, Nov. 23, 1998, Vol. 24, Issue 44, Page 28. https://ebscohost.com
- Assurance Services, The Opportunity that Exists for the Profession.
- https://aicpa.org/assurance
- Global Accounting Profession Shares Best Practices to Help Businesses manage E-commerce Risks, Business wire, Jan. 25, 2001. https://businesswire.com
- John Yu, Privacy, a Burning Issue for E-Commerce, Vol. 1, December 1, 1998.
- www.theiia.org
- Kristina Veravainen, EDI Survey in Finland, IT Audit, Vol. 2, November 15, 1999. www.theiia.org
- Maria Trombly, SEC Eyes E-Commerce Books, Computerworld, 3/6/2000, Vol. 34, Issue 10, Page 6. www.ebscohost.com
- Standing C, & Benson S, An Effective Framework for Evaluating Policy and Infrastructure Issues for E-Commerce, Information Infrastructure & Policy, 2000, Vol. 6, Issue 4, Page 227. www.ebscohost.com
- Steve Hill, Safe Hands: Tom Arnold is the man corporates and even FBI call when they have a serious on line fraud problem. Steve Hill talks to him about the risks of e-commerce, identity scams and what we can all do to protect ourselves. (the Internet Interview), Internet Magazine, March, 2002. https://findarticles.com

دوريات علمية

- **Accounting Horizons**. http://accounting.rutgers.edu/raw/aaa/pubs/horizons.htm
- **Computing Canada**, Nov. 23, 1998, Vol. 24, Issue 44. https://ebscohost.com/
- Issues in Accounting Education. http://accounting.rutgers.edu/raw/aaa/pubs/issues.htm
- Journal of Accountancy. http://www.aicpa.org/pubs/jofa/joahome.htm
- The Accounting Review. http://accounting.rutgers.edu/raw/aaa/pubs/acctrev.htm
- The Australian Journal of Management. http://www.agsm.edu.au/eajm/
- Department of Accounting, College of Business Administration, University of Illinois at Chicago. http://accounting-net.actg.uic.edu
- Institute of internal auditors.https://theiia.org

محركات بحث

- **EBSCO-host**.http://ehostvgw11.epnet.com/ehost.asp?key=204.179.122.140_8000_1050552351&site=ehost&return=n
- **FindArticles**. http://www.findarticles.com/PI/index.jhtml

**ملخص**

في ظل التطورات الكثيرة التي تحصل في العالم الاتصالات و المعلوماتية و اتساع رقعتها العالمية في الكثير من الاقتصاديات وعلي مختلف المستويات واحدى هذه الظواهر التجارة الالكترونية عبر شبكة الانترنت و تأثيراتهاعلى مخرجات نظام المعلومات المحاسبي وبخاصة علي جودة المعلومات المحاسبية و هنا تكمن اهمية البحث، ويهدف البحث الى التعرف علي الابعاد المحاسبية للتجارة الالكترونية ومدى تأثيراتها على جودة المعلومات المحاسبية ومن اجل تحقيق هدف الدراسة تم افتراض بان التجارة الالكترونية تسهم في رفع مستوى جودة المعلومات المحاسبية وذلك بدعم و تعزيز بعض خصائص المعلومات المحاسبية ومن اجل التوصل الى هدف البحث و فرضيته فقد تم اجراء دراسة باستخدام المنهج الوصفي و التحليلي حيث تم الاعتماد على مجموعة من المراجع التي توفر اليات وقواعد هذا المنهج اذا تم التعرف على المفاهيم الخاصة بنظم المعلومات المحاسبية و المعلومات المحاسبية باعتبارها مخرجات هذا النظام وعلى جودة وخصائص هذه المعلومات ، وكذلك المفاهيم و المصطلحات الحديثة التي ظهرت نتيجة الثورة التكنولوجية في عالم الاتصالات كالتجارة اذ تم تعريف التجارة الالكترونية و مراحل تطورها و اثارها على المحاسبة بصورة عامة و جودة المعلومات المحاسبية بصورة خاصة وتحليل هذه على المحاسبة وذلك بدعم الجانب ٍ إيجابيا ٍلآثار اذا توصل البحث الى ان للتجارة الالكترونية اثرا الالكتروني فيها وعلى جودة المعلومات المحاسبية وذلك بدعم خصائص

المعلومات المحاسبية من خلال توفير المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب و تحقيق عنصر المنفعة من حيث صحة المعلومات وسهولة الاستخدام .

The Effect of the Electronic Trade on Accounting Information High Quality Abstract In the light of developments take place in the world of telecommunication due to the extension of its area in many economics facets at various levels. One of these phenomena in the electronic trade via internet and its effects on the outputs of the accounting information system especially on the quality of accounting information and here lies the significant of the current research. The objectives of this paper are to define of the accounting process of the electronic trade and its influence on the quality of the accounting information. In order to achieve the a fore-mention of objectives we hypothesize that the electronic trade contributes in promoting the quality the accounting information by supporting some of qualification of the accounting information in order to achieve the objectives of and validate its hypothesis a study has been conducted by using the descriptive and analytical approach by adopting a number of References which provide the

mechanisms and rules of this approach .the special concept of the accounting information system have been realized and regared as the outputs this system on the quality and qualifications of this information. The electronic trade has its stages of developments and influences on accounting in general and the quality of accounting information in particular and analysing these effects. The research has come to the conclusion that the electronic trade has a positive effect by backing the electronic aspect on the quality of the accounting information.